الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
التعليم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي

(دراسة حالة بلجيكا)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص :أنظمة سياسية مقارنة والحوكمة.

إعداد الطالب(ة):
***حميدة دقاشي**

إشراف الأستاذ(ة):
***إلهام نايت سعيدي**

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
إلهام نايت سعيدي	أستاذة مساعدة أ	مشرفا و مقررا

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر وعرفان:

الحمد لله عز وجل على ما منحني من قدرة وجهد في سبيل إنهاء هذا العمل المتواضع، أوجه كل الشكر والامتنان لأستاذتي الفاضلة إلهام نايت سعيدي قدوة العلم والمعرفة التي كانت ولازالت متفانية في عطائها المعرفي لطلبة العلوم السياسية والتي قادت خطواتي وأنارت دربي لما قدمته لي من توجيهات ونصائح أكاديمية في سبيل إنهاء هذه الدراسة راجية من المولى عز وجل أن يكلل عملي بالنجاح والتوفيق.

والله ولي التوفيق

إهداء:

إلى أعز وأغلى من أملك في الوجود والدي الكريمين كل الحب والتقدير وأطال الله في عمرهما.

إلى سند حياتي ووجودي إخوتي الأعزاء حفظهم الله وأدامهم.

إلى ابنة أختي الكتكوتة رمز الفرح والبهجة هبة الرحمان حفظها الله لوالديها ورعاها، إلى موظفي قسم علوم الطبيعة والحياة بجامعة محمد خيضر ببسكرة أساتذة وعمالا كل باسمه وأخص بالذكر من كانت لي أختا قبل الصديقة، من ساندتني ووقفت إلى جانبي وكانت حريصة على نجاح هذه الدراسة تونس زلوف وإلى كل من صفاء عثمان وابتسام سويدي وإلى جميع الأصدقاء والأحباب من قريب أو بعيد أهدي ثمرة هذا المجهود.

حميدة.

مقدمـــــة

يعتبر موضوع التداول على السلطة السياسية من أهم مبادئ الديمقراطية، فهو موضوع متعدد الجوانب له تأثير على الحياة السياسية للدولة فهو يعبر عن استقلال النظام السياسي وحياده فيحق لكل المواطنين أن يشاركوا في السلطة عن طريق اختيار ممثليهم. فالتداول على السلطة يدخل تغييرات على الأدوار بين قوى سياسية أو تناوب بين الأحزاب السياسية أو حتى داخلها. فالتداول على السلطة يرتبط بتوافر مجموعة من القواعد السياسية كالتعددية الحزبية والانتخابات الدورية وهذا يعطي للمؤسسات السياسية حصانة واستقرار.

يشير موضوع التداول على السلطة إلى عملية تبادل الأدوار بين مختلف القوى السياسية، فالدول على اختلاف أنظمتها السياسية تتبع آلية معينة سلمية أو غير سلمية حتى تصل إلى تحقيق الاستقرار السياسي للدفع بعجلة التنمية. إن دراسة موضوعي التداول على السلطة والاستقرار السياسي ليس أمرا سهلا، من منطلق وجود مجموعة من المتغيرات التي تتدخل بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق العلاقة بينهما على أي نظام سياسي وهذا ما سنظهره في الحالة المدروسة ببلجيكا.

- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع التداول على السلطة في جوهر العملية السياسية لأي نظام سياسي قائم على أسس أصلية لممارسة السلطة من شأنه توطيد العلاقة بين مكونات النظام السياسي، هذا سيساهم في تحقيق الاستقرار السياسي عن طريق ضمان التعددية وضمان حكم الأغلبية عن طريق انتخابات دورية، هذا كله يصب في دعم الديمقراطية فكرا وممارسة.

إن التداول على السلطة يعد مؤشرا للدلالة على حالة الاستقرار السياسي فهو مقياس دقيق لمدى التطور الديمقراطي، فهو يمثل مبدأ بنائي ومؤسسي للعملية الديمقراطية.

- أهداف الموضوع:

إن هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف فهي تختلف من عملية إلى علمية:

أ- الأهداف العلمية:

- إن الأهداف العلمية هي استكشافية معرفية أي محاولة إثراء مجال البحث في هذا الموضوع.
- محاولة الكشف عن الغموض الذي يكتنف كل من التداول على السلطة والاستقرار السياسي.

- التعرف على التباين الموجود بين الأنظمة السياسية لدول العالم، بمعنى التعرف على خلفيات الاستقرار السياسي الذي تعيشه دول بعكس دول أخرى.
- الاستفادة من دراسة هذا الموضوع وإسقاطه على واحدة من الديمقراطيات الغربية ألا وهي مملكة بلجيكا.

ب- الأهداف العملية:

- تهدف هاته الدراسة إلى الوصول إلى مختلف التأثيرات للتداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي بصفة عامة وفي بلجيكا خصوصا.

- مبررات اختيار الموضوع:

إن أي دراسة أي موضوع لا تنطلق من فراغ وإنما تعود إلى مجموعة من الأسباب واختيار دراسة حالة بلجيكا تعود إلى مايلي:

أ- المبررات الذاتية:

- شغف الباحثة في البحث في إطار الموضوعات ذات الصلة بالتخصص والتكوين الأكاديمي وهو "الأنظمة السياسية المقارنة والحكم الرشيد".

- محاولة الكشف والبحث عن تأثير آلية التداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي على بلجيكا رغم التنوع الاثني واللغوي والثقافي والإقليمي.

ب- المبررات الموضوعية:

- محاولة الكشف والبحث في كنف موضوع التداول على السلطة والاستقرار السياسي.

- البحث في معرفة ماهي الآليات التي يتم من خلالها تحقيق الاستقرار السياسي في ظل معيقات التي تعترض عملية التداول على السلطة.

- أدبيات الدراسة:

إن الدراسات حول موضوع التداول على السلطة والاستقرار متعددة ومتنوعة إلا أن الحديث عن دورها في بلجيكا هي قليلة لكن هناك مواضيع ذات الصلة من بينها:

كتاب لحسان بن نوي تحت عنوان " تأثير الأقليات على استقرار الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط" تناول فيه مجموعة من الأفكار أهمها إبراز تأثير الأقليات والحركات العرقية على استقرار الأنظمة السياسية في ظل وجود تعدد وتنوع سواء كان عرقي أو ديني أو لغوي أو حتى طائفي وتداعيات كل ذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي.

دراسة لمرزود حسين بعنوان "الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر(1989-2010)" حيث سعى الباحث لإبراز أهمية ودور الأحزاب السياسية في المسار التعددي كما تعرض لدراسة مبدأ التداول على السلطة على مستوى الأحزاب و المؤسسات السياسية وكيف يمكن لكل هذا أن يعزز الديمقراطية.

كما نجد المقال المقدم من طرف الباحثة بوحنية قوي تحت عنوان "إدارة التنوع الإثني اللغوي في بلجيكا:قراءة في التجربة " وفيه تم إبراز أهم المجتمعات اللغوية والعرقية والإثنية التي تحويها مملكة بلجيكا وكيف تمكنت الدولة من احتواء هذا التمازج والتمايز والخصائص المميزة لنظام المملكة.

- الإشكالية:

إن التداول على السلطة السياسية إشكالية تعاني منها أغلب النظم السياسية بغض النظر عن شكل وطبيعة النظام السياسي ويرجع ذلك إلى تعدد وجوه التداول وتنوعه، فالتداول على السلطة هو آلية الدخول إلى السلطة والخروج منها (المعارضة)، وعليه فدور التداول على السلطة هو السعي لتحقيق الاستقرار السياسي والاحتكام إلى رأي الأغلبية واحترام رأي الأقلية. إن التداول على السلطة يجب أن يتم وفق آليات وطرق شرعية ودستورية معترف بها كما يمكن أن تكون غير شرعية وهذا من أجل ضمان وتحقيق الاستقرار السياسي بصفة عامة وبلجيكا خصوصا، على هذا الأساس ستكون الإشكالية كما يلي:

كيف يمكن لمبدأ التداول على السلطة كآلية سياسية ديمقراطية أن يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي؟.

تتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالتداول على السلطة؟.

2- ما هي أنواع انتقال السلطة ؟.

3- ما معنى الاستقرار السياسي؟.

5- ما هي آثار التداول على السلطة في بلجيكا الفيدرالية؟.

- الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن طرح الفرضيات التالي:

1- اعتماد النظام السياسي على مبدأ الشراكة في عملية الحكم، يعمل على زيادة الاستقرار .

2- التداولية الفعلية على الحكم بأساليب سلمية يعزز من الاستقرار السياسي داخل الأنظمة السياسية.

3- إجراء انتخابات دورية يكسب الشرعية للنظام السياسي البلجيكي.

- منهجية الدراسة:

إن طبيعة الموضوع المدروس هي التي تفرض علينا نوعية المناهج، فالمنهج هو الطريقة التي يسلكها الباحث في دراسته من أجل الوصول إلى الكشف عن الحقيقة بإتباعه مجموعة من الخطوات للإجابة عن إشكالية الدراسة واختيار صحة فروضه، فالمنهج المتبع هو منهج دراسة الحالة فهو "المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا محليا أو مجتمعا عاما. وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها." [1] فالاعتماد على هذا المنهج يهدف إلى إسقاط الإطار النظري للدراسة على الحالة البلجيكية.

ولقد تمت الاستعانة بمجموعة من الإقترابات:

1- اقتراب قانوني: من خلال تحليل لبعض المواد القانونية في الدستور البلجيكي.

[1] - محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات، الجزائر ،(د.د.ن)،1997، ص 87.

2- اقتراب مؤسساتي: من خلال دراسة المؤسسات الدستورية لبلجيكا أي التأثيرات المتبادلة بين المؤسسة والبيئة التي توجد بها. فالمقترب المؤسسي يكون من خلال قياس مؤسسة المؤسسات الفاعلة.

- تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية هي:

الفصل الأول: هي عبارة عن دراسة مفاهيمية من خلال التطرق لمفهوم التداول على السلطة بالإضافة إلى المفاهيم المتداخلة (التناوب- التعاقب- التنافس) ومفهوم الاستقرار السياسي وأهم المداخل النظرية في دراسته، إضافة إلى متطلبات ومؤشرات الاستقرار السياسي.

الفصل الثاني: تم التعرض فيه إلى العلاقة الثنائية بين التداول على السلطة والاستقرار السياسي من خلال دور التداول على السلطة وأثره في تعزيز النظام السياسي وانعكاسات التداول على استقرار مؤسسات النظام السياسي ودور التداول في تحقيق الشرعية والتنمية.

الفصل الثالث: تناولنا فيه دراسة للنموذج البلجيكي من خلال البحث في معطيات الدولة وانعكاسات التداول على السلطة بمملكة بلجيكا على الاستقرار السياسي في ظل وجود تعدد لغوي وعرقي واثني بالإضافة إلى تقييم للنموذج البلجيكي.

- صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث من صعوبات لكن أهم ما أعاق إنجاز هذا البحث هو:

- قلة المراجع التي تناولت العلاقة الثنائية بين التداول على السلطة والاستقرار السياسي.
- ندرة المراجع حول الحالة المدروسة.

الفصل الأول:

التأصيل النظري للدراسة

من بين المشكلات المنهجية التي تواجه العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة هي صعوبة إيجاد تعريف شامل لأي مصطلح وهذا ينطبق على مفهومي التداول على السلطة والاستقرار السياسي، إلا أن الدراسات البحثية الأكاديمية للمختصين تحاول إلى حد ما ضبط المفهوم مع العلم أن مفهومي التداول على السلطة و الاستقرار السياسي يقترنا ببعضهما اقترانا واسعا، فلا يمكن أن نتصور وجود استقرار سياسي بغياب التداول الفعلي والحقيقي للسلطة فأي تداول يقوم على المبادئ القانونية والعمل على تفعيل عنصر المشاركة الشعبية ،كما لا يمكن تحقيق التداول على السلطة في ظل بيئة تعرف فيها مشكلات وأزمات سياسية.

لذا سنقوم بتحديد معنى كل من المفهومين من أجل فهم الموضوع سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية التداول على السلطة.

المبحث الثاني: المدخل المفاهيمي والنظري للاستقرار السياسي.

المبحث الأول: ماهية التداول على السلطة.

حتى ندرك المعنى العميق للتداول على السلطة لا يكفينا الوقوف عند مجرد التعريف وإنما لابد لنا من الإحاطة والإلمام بجوانب وعناصر المصطلح جيدا حتى يتسنى لنا فهم المتغيرات المحيطة ومن ثم العمل على إنجاح عملية الدراسة والبحث، وقد تكون طرق ممارسة السلطة هي من يحدد نجاح أو فشل أداء القائد والحاكم السياسي، حيث أن وجود قائد يتميز بالإقناع والكفاءة والحنكة السياسية ينتج عنه نظام مستمر وفعال.

عملية التداول السياسي قد تكون على مستويين: على مستوى السلطة السياسية أو على مستوى الأحزاب السياسية.

1- مفهوم التداول على السلطة:

إن مفهوم التداول على السلطة يتكون من كلمتين وهما: التداول والسلطة.

أ- التعريف اللغوي للتداول:

تعني كلمة التداول وهي مصدر تداول، التشاور ومنها التناوب، تداول، تداولا، تداولت الأيدي الشيء، تعاقبته، أي أخذت". [1]

يتداخل مفهوم التداول على السلطة مع العديد من المفاهيم وهي:التناوب، التعاقب، انتقال السلطة، المشاركة في السلطة، وتختلف المرادفات وتتباين إلا أن المعنى يبقى واحدا، ونميز بين هذه المفاهيم في التالي:

✓ **التناوب على السلطة:** فإننا نقصد بذلك بأن يتولى تسيير دفة الحكم وشؤون الدولة قيادة السياسية تتعاقب وتتناوب على الحكم بصفة دورية ومنتظمة و بعهدات زمنية محددة وفقا للأحكام والنصوص القانونية.

✓ **انتقال السلطة:** بمعنى أن تنتقل شؤون السلطة والقيادة لشخص غير الذي هو فيها هذا الانتقال يمكن أن يكون سلميا أو عنيفا.

---

[1]- محمد الباشا، الكافي معجم عربي حديث. بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992 ، ص249.

✓ **المشاركة في السلطة:**

فهي مساهمة أطراف أخرى من غير شخص الحاكم في صناعة القرار ويظهر في الحكومات الائتلافية.

نلاحظ هنا وجود مجموعة من المصطلحات التي تخدم معنى مصطلح التداول على السلطة فبالرغم من تعددها وتباينها إلا أن المعنى يبقى واحدا بالتالي يبقى ما على الباحث سوى اختيار المصطلح المناسب حسب الموضوع المتناول فمثلا قد لا يعني أن يكون التداول على السلطة هو نفسه الحكم بطريقة ديمقراطية.

أما الجزء الثاني من المصطلح وهو "السلطة"، فقدمت العديد من التعريفات فيه، نتناول بعضها في مايلي:

ب- تعريف السلطة:

تختلف السلطة السياسية على السلطة من حيث الاستعمال، إذ يوظف مصطلح السلطة السياسية عندما نتحدث عن النظام السياسي أما السلطة لوحدها فتعبر عن قدرة التأثير التي يمتلكها شخص تجاه الآخرين. [1]

من هنا يمكن أن نميز بين السلطة السياسية والسلطة فيختلف معنى كل منهما بحسب طريقة توظيف المصطلحين فالسلطة متنوعة من سياسية ،اجتماعية،مالية. هناك علاقة تأثير وتأثر بين شخصين ويستطيع أحدهما أن يفرض سلطته على الآخر بحكم ما يملكه من امتيازات أو نفوذ وتزداد درجة التأثير والخضوع بازدياد عوامل السيطرة قد تكون أموال أو منصب.

إن مفهوم السلطة من أكثر المفاهيم السياسية شيوعا واستعمالا، إلا أنه يحمل في طياته غموض على الرغم من أهميته في بناء الدول والمجتمعات.

فتعرف **السلطة لغة** على أنها التحكم والتمكن والسيطرة. [2]

- السلطة (L'autorité) اصطلاحـــــا:

تقترن السلطة بالقوة والنفوذ والسيطرة والتأثير، فالسلطة هي الاستخدام المشروع للقوة وهي ضرورية لتحقيق الحكم. فالقوة داخل المجتمع يجب أن تتحول إلى سلطة ولا بد أن تتجسد في شكل مؤسسات سياسية.

---

[1] – وليد بيطار، مدخل إلى علم السياسة. الجزء الأول، بيروت:المؤسسة الحديثة للكتاب، 2014، ص73.

[2] – إبراهيم مصطفى أحمد الزيات، حامد عبد القادر، المعجم الوسيط . القاهرة: دار الدعوة، 2004 ، ص 443.

السلطة " هي القدرة على جعل المحكوم يعمل أو لا يعمل أشياء معينة سواء أراد المحكوم أو لم يرد"[1].

هذا التعريف يوضح لنا بأن السلطة تتطلب وجود فئتين فئة تفرض إرادتها على الأخرى، وهي سلوك إلزامي مفروض.

فبما أن السلطة تستلزم وجود طرفين أحدهما آمر والآخر مأمور ينبغي أن لا يتم استخدام أسلوب القسر والإكراه في ممارسة هذه العلاقة. [2]

قوة السلطة تكمن في قوتها المادية والمعنوية، فالقوة المادية تستخدم أساليب العنف والإكراه بهدف تحقيق المصلحة الذاتية ،أما النوع الثاني فتمارس بناء على رضا المحكومين وهو ما يسمى بالقوة القانونية.

السلطة هي سلوك يلجأ فيه لجوانب القوة والعنف والسيطرة وغيرها من أساليب الإكراه قصد الوصول إلى هدف محدد أو غاية مطلوبة بهدف تحقيق المصلحة العامة.

تحتكم السلطة لعنصر الإكراه سواء أ كان إكراها ماديا أو معنويا وهذا بغية الوصول إلى تحقيق غاية وهدف معين. [3]

كما عرف أحمد زكي بدوي السلطة على أنها:" القوة الطبيعية أو الحق الشرعي في التصرف وإصدار الأوامر في مجتمع معين، ويرتبط هذا الشكل من القوة بمركز اجتماعي، يقبله المجتمع بوصفه شرعيا، ومن ثم يخضعون لتوجيهاته وأوامره و قراراته." [4]

يتضح لنا أن السلطة هي نوع من أنواع القوة وهي القوة الطبيعية التي يمتلكها شخص ما بحكم مركزه الاجتماعي تخول له أن يصدر قرارات وتعليمات يتقبلها الأفراد بحكم طبيعة هذا المركز، لكن ما يمكن أن نشير إليه هو أن القوة المنبثقة عن المركز الاجتماعي تجعل صاحبها يستخدم وسائل إكراه وغير شرعية بهدف تحقيق غرض ما فالسلطة ليست شخصنة.

تتطلب السلطة علاقة بين طرفين بغض النظر عن طبيعتها التي قد تكون علاقة تبعية أو خضوع أو سيطرة وتتدرج هذه العلاقة بتدرج درجة السلطة.

---

[1]– أحمد عارف ارحيل الكفارنة، مقدمة في العلوم السياسية. ،عمان:دار قنديل للنشر والتوزيع ،2011، ص33.

[2]– مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي. بنغازي :دار الكتب الوطنية، 2007، ص 74.

[3] – محمد نصر مهنا، في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة.الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص324،325.

[4] – مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص76.

يرتبط مفهوم السلطة بالقدرة الشرعية من خلال فرض إرادة على باقي الإرادات الأخرى مع مراعاة القيم التي تعيش وفقها الجماعة وأن تمارس بأساليب شرعية ومقبولة.

إلا أنه ليس أمرا ضروريا ممارسة أساليب السلطة الشرعية حتى يمكن اعتبار السلطة سلطة شرعية، ففي بعض الحالات يكون استخدام وسائل الإكراه المادي للقوة أمرا محتم في سبيل الوصول إلى تحقيق غاية معينة كحماية أمن وسلامة البلاد.

يمكن أن نخلص ومن منطلق التعاريف السالفة الذكر إلى إعطاء تعريف لمصطلح السلطة، فهي أن يتمتع شخص ما بمجموعة من الامتيازات التي تمكنه من تحقيق غاية أو هدف ما ، هذه الامتيازات متعددة ومتنوعة فقد تكون مادية كالمنصب ، المال ،النفوذ ، المركز الاجتماعي أو معنوية كالقوة، القدرات الذهنية،الخبرة.

حاول ماكس فيبر (عالم اجتماع ألماني) في تناوله لقضية السلطة أن يميز بين مفهومين هما مفهوم القوة ومفهوم السلطة "القوة التي تمكن شخصا أو عددا من الأشخاص من تحقيق إرادتهم الخاصة ،في عمل مشترك ، بالتغلب على مقاومة الأشخاص الآخرين المشاركين في هذا العمل". [1]

ماكس فيبر لم يشر إلى وسائل استخدام عنصر القوة فهو تكلم على فرض إرادة على باقي الإرادات دون أن يتكلم عن الأساليب المتبعة في ذلك، فقد قام بتصنيف السلطة إلى ثلاثة أنواع:

أولا: السلطة التقليدية (L'autorité Traditionnelle):

تعتمد المشروعية في هذا النوع من السلطة على التقيد بالتقاليد السائدة والاحتكام إليها، و السلطة هنا تتنوع سواء أكانت سلطة الأب أو الزوج أو رب العائلة أو سلطة رئيس القبيلة أو العشيرة. إن الأساس الذي يستند عليه هذا النوع من السلطة الخضوع والامتثال لها ويتعرض المخالف للعقاب، فالذي يمتلك السلطة له حق إصدار الأوامر والجزاء.

فالعرف هو الذي يحدد من يحكم وطريقة ممارسته الحاكم لسلطته، فالحاكم يقدس كما تقدس العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع مادام هو نفسه خاضعا لها. [2] فالسلطة تستمد من العادات الراسخة والتقاليد الموجودة في المجتمع.

---

[1]– عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة . ط6. بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية، 2015، ص 161.

[2] – إسماعيل علي سعد، نظرية القوة في علم الاجتماع السياسي.(د.م.ن):دار المعرفة الجامعية،(د.ت.ن)، ص61.

ثانيا: السلطة الكاريزمية (L'autorité Charismatique):

يقصد بالكاريزما مجموعة الخصائص والصفات غير الاعتيادية التي يتمتع بها الفرد سواء أكانت صفات فطرية أو مكتسبة،هاته الصفات تؤهل على تولي السلطة وزمام القيادة وخضوع المحكومين لحكم من بيده السلطة،بالتالي فإن مصدر الشرعية في هذا النوع من السلطة هو وجود شخص يمتلك صفات غير اعتيادية قد لا يتمتع بها أفراد آخرين. فتضمن بيده السلطة الخارقة فيحصل على قبول المحكومين ورضاهم وتأييدهم لسياساته.

بناءا على النوع الثاني الذي تطرق ليه ماكس فيبر فإن السلطة تستمد من شخص الفرد لأنه يمتلك صفات غير اعتيادية لا يمتلكها غيره كالقدرات الذهنية أو الجسدية تزيده هيبة و قوة ليفرض سيطرته على غيره.لكن يمكن أن نشير إلى نقطة تخص الموضوع وهي أن الفرد قد يتمتع بسلطة كاريزمية في مقابل غياب الصلاحيات أو السلطة القانونية التي تخول له فرض إرادته.

ثالثا: السلطة العقلانية (L'autorité légale rationnelle):

عادات هي السلطة التي تقوم على أساس عقلاني وقانوني أو شرعي، فيكون الاعتماد على والشخص الذي يصل إلى السلطة تكون سلطته شرعية. هناك مجموعة القواعد القانونية التي تكون محددة بنصوص الدستور أو قواعد أخر هناك مجموعة من القواعد التي تتحدد وفقا للنصوص الدستورية أو ما قد يؤمن به الأفراد، وكل من يصل إلى السلطة وفقا لهذه القواعد تكون سلطته شرعية تخول له إعطاء الأوامر وإصدار التوجيهات فهو يمتلك صلاحيات تحددها مجموعة القواعد. [1]

لقد ظهر اتجاهان مختلفان في تحديد مفهوم السلطة، الاتجاه الأول يرى من يتزعمه بأن السلطة تقوم على الإكراه، أما الاتجاه الثاني فيرى بأنها تقوم على الإقناع.

بالنسبة لأصحاب الاتجاه الأول والذين يربطون السلطة بالإكراه فهم يرون بأن غياب الإكراه يؤدي إلى زوال الدولة على أساس أنه الوسيلة التي من خلالها يتم تحقيق طاعة الأفراد المحكومين باللجوء لاستعمال وسائل العنف والقوة.أما أصحاب الاتجاه الثاني فقد كانت نظرتهم لموضوع السلطة مغايرة تماما[2].

لكل اتجاه منطلق محدد أحدهما يدعم استعمال القوة والإكراه المادي والآخر يرى بأن الإقناع هو الأساس، لكن ما نضيفه هو أن العمل بأسلوب دون الآخر لا يكفي فهناك حالات ينبغي اللجوء فيها

---

[1] – محمد السويدي،علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه. بن عكنون:ديوان المطبوعات الجامعية،(د.ت.ن)، ص31،32.

[2]– وليد بيطار، مرجع سابق، ص84.

للأسلوبين معا – معنوي ومادي – بالتالي فإن الظروف المحيطة هي من تحدد أي نوع من السلطة ينبغي إتباعه.

قد يستدعي الأمر اللجوء إلى استعمال القوة في سبيل تحقيق هدف معين كتحقيق الأمن الجماعي وحماية سلامة الدولة، لتصبح القوة في هذا الجانب قوة مشروعة وقانونية. ومن منطلق ما جاء به جورج بوردو فإن من يمتلك السلطة لديه هدف أو مجموعة من الأهداف التي يطمح إلى تحقيقها إذ يستدعي الأمر اللجوء إلى استعمال القوة في سبيل تجسيد الفكرة المتبناة.

مصطلح السلطة يبقى واحدا لكن ما إن يمارسها الفرد فإن معناها يختلف إذا ما قورنت مع من يمتلكها من أطراف، ويرجع هذا الاختلاف إلى الأساليب في استعمالها، فقد أعطى جون كنيث جالبريث في كتابه "تشريح السلطة" " ثلاث أساليب أو كيفيات لممارسة السلطة هي أن ممارسة السلطة قد تكون من خلال الأوامر أو التخويف أو التهديد أو الإقناع أو قد تكون من خلال هيبة الحاكمين أو سيطرة الجهاز الحاكم أو قد تكون خليط من هذه الوسائل، نذكر هذه الأساليب في النقاط التالية:

- ✓ **الأسلوب القسري:** يستند هذا الأسلوب على العنف و القوة، بمعنى اللجوء إلى أسلوب الإكراه للوصول إلى غاية معينة.
- ✓ **الأسلوب التعويضي:** فيه يتم فرض إرادة على الغير على أن يتحصل الطرف الذي يتقبل الخضوع على شيء ذو قيمة. [1]

نستشف من دراستنا لهذا النوع من الأساليب للسلطة بأن الشيء الذي يمنح للطرف الذي تفرض عليه السلطة قد يكون ماديا أو معنويا و كأن هذا الأسلوب يشير إلى معنى المساومة.

- ✓ **الأسلوب التلاؤمي:** أسلوب يصل فيه الطرفين – الدولة والأفراد– إلى قرار أو نتيجة تلاؤم وتخدم مصلحة الطرفين بعد أن يتم تبادل الآراء وبعد سلسلة من عمليات الإقناع. [2]

يتبين لنا بأن الأسلوب الثاني والثالث الذين قدمهما جون كينيث متقاربان إلى حد ما، فبما أن الأسلوب التلاؤمي يتحقق بمجرد وصول الطرفين إلى اتفاق يخدم مصلحة الاثنين فإنه بالإمكان أن يدخل الأسلوب التعويضي هنا ومن ثم استعمال الأسلوبين معا لتحقيق غرض معين.

---

[1]– سالم القمودي، سيكولوجية السلطة:بحث في الخصائص النفسية المشتركة.القاهرة: مكتبة مدبولي،1999، ص38–40.

[2]–المرجع نفسه، ص43.

يمكن أن نخلص ومن منطلق التعاريف السالفة الذكر إلى إعطاء تعريف لمصطلح السلطة، فهي أن يتمتع شخص ما بمجموعة من الامتيازات التي تمكنه من تحقيق غاية أو هدف ما ، هذه الامتيازات متعددة ومتنوعة فقد تكون مادية كالمنصب ، المال ،النفوذ ، المركز الاجتماعي أو معنوية كالقوة، القدرات الذهنية،الخبرة.

بعد التعرف على مصطلح السلطة، نتناول مصطلح السلطة السياسية وذلك باعتبار:

السلطة أحد الأركان الأساسية لنشوء الدولة مع الشعب والإقليم وهي تعني وجود هيئة تعمل على فرض إرادتها على كامل إقليم الدولة باعتبار الدولة هيئة منظمة هي التي بيدها السلطة وليس الحكام كأفراد، فالدولة هي المسؤولة على تحقيق أهداف ومصالح المواطنين والعمل على حماية الأمن الداخلي والخارجي وهذا يتطلب سياسية تجسدها هيئة تناط لها مسؤولية ذلك وفئة محكومة تلتزم بالأحكام والقوانين التنظيمية الصادرة عن النظام. فالسلطة السياسية من الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الدولة وهدفها الأساسي في ذلك هو السعي نحو تحقيق المساواة بين الأفراد، وللدولة الحق في استعمال أساليب العنف والإكراه الشرعيين والقضاء على الصراعات الداخلية التي تهدد مستقبل النظام السياسي.

يرى جورج بوردو (Burdeau) أن السلطة السياسية هي:" القوة النابعة من الوعي الاجتماعي والزامية قيادة الجماعة بحثا عن الخير المشترك والقادرة عند الاقتضاء على إجبار الأفراد بالامتثال لتوجيهاتها " [1]

فهي " أحد المصطلحات المعبّرة عن وجود فئة حاكمة في المجتمع تتولّى ممارسة السلطة وفئة محكومة تلتزم بالولاء والطاعة ".[2]

للسلطة السياسية مجموعة من الخصائص نوجزها في الآتي ذكره: [3]

- سلطة عمومية تخص جميع جوانب الحياة:الاقتصادية، الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية فهي فلا تقتصر على جانب واحد.

---

[1]– محمد طه بدوي، مصطفى أبو زيد فهمي،النظريات السياسية ونظم الحكم الحديثة. القاهرة: دار الكتب الجامعية،(د.ت.ن)، ص 25.

[2]– نادية بن أحمد ،"تنظيم السلطة السياسية في الجزائر منذ 1989". مذكرة ماجستير، (جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسات مقارنة،2012– 2013)، ص45.

[3]– قحطان أحمد سليمان الحمداني ، الأساس في العلوم السياسية .عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2004، ص 203،204.

- السلطة السياسية سلطة عامة عليا، تخضع سلطات الدولة والأفراد على حد سواء ولا تعلو عليها أي سلطة أخرى.
- السلطة محتكرة تملك وحدها قوة الإكراه المادي.
- سلطة مؤسساتية تقوم على الفصل بين الحاكم كسلطة عامة لها شخصية اعتبارية.
- السلطة السياسية وظيفة وواجب وليست امتياز.
- هي السلطة الوحيدة التي لها الحق في التفاوض مع الدول الخارجية من خلال الاتفاقيات الدولية والمعاهدات والتمثيل الخارجي للدولة في المحافل الدولية الخارجية.

بناءا على ما تم تناوله من تعاريف يمكن تعريف السلطة السياسية على أنها قدرة النظام الحاكم على جعل الأفراد المحكومين يخضعون ويمتثلون للقرارات التي يصدرها في تسييره للشأن العام. وهي ترتبط بالنظام السياسي فالسلطة السياسية أداة وأسلوب لإدارة شؤون الدولة والمجتمع.

بعد تناول كل مصطلح على حدا (التداول- السلطة)، نحاول تقديم بعض التعاريف لمفهوم التداول على السلطة، وذلك نظرا لأهمية المصطلح في مجال العلوم السياسية.

ج- تعريف التداول على السلطة: (Transfer du Pouvoir)

تعددت إسهامات الباحثين في التعريف بمفهوم التداول على السلطة فهي تعني العملية التي بموجبها انتقال السلطة في دولة ويترتب عليه إحلال قيادة سياسية الجديدة في جميع المستويات من النظام في الدولة، فالتداول قد يكون على مستويين الأول وهو تداول على مستوى مؤسسات النظام (السلطة التنفيذية) أما الثاني فعلى مستوى الأحزاب ؛ ومعناه التعاقب الدوري للحكام وقد يكون بطرق شرعية وأخرى عنيفة.

يعرف أحمد صدقي الدجاني التداول على السلطة: " على أنها مجموعة من الناس يتداولون أمرهم فيما بينهم ليحكموا أنفسهم بأنفسهم وليستخلصوا الأفضل وكلمة الشورى في اللغة العربية تعني هذا المدلول ". يعرفها سوروي بيلار (SEWERYW BIALER) :"على أنها عملية التعاقب الهادفة إلى تغيير شخص الحاكم في أضيق معانيه وإلى تغيير النخبة الحاكمة ككل في أوسع معانيه". [1]

[1] – حسين مرزود، "الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر(1989-2010)". رسالة دكتوراه،(جامعة الجزائر3،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع:التنظيم السياسي والإداري،2011-2012)، ص 12،13.

كما يعرف التداول على السلطة على أنه: "خلافة سياسية يقصد بها انتقال وتداول السلطة بين الحكام والأفراد أو بين الحكومات المتعاقبة، أو بين الأحزاب السياسية أو بين النخب السياسية المتتابعة. أو على أكثر من مستوى على مستوى الجهاز الحكومي، الجهاز الإداري، الجيش، أو الحزب أو كافة المستويات التنظيمية في الدولة." [1]

من خلال التعريف نميز أن عملية التداول على السلطة لا تقف عند الحاكم فحسب و إنما حتى على مستوى الأجهزة والهيئات الرسمية للدولة حتى يؤدي مصطلح التداول على السلطة المعنى الحقيقي له ويسمح للجميع بالمشاركة بالحكم وكذا المحافظة على سلامة النظام من التوترات التي من شأنها أن تحدث نتيجة التفرد بالسلطة والحكم لسنين طويلة من الزمن.

وهناك من يقسم التداول على السلطة بناءا على حجم السيطرة السياسية إلى:

1- <u>التداول المطلق</u>: وهو التداول الذي تدخل على أثره السلطة بكاملها إلى المعارضة، ويتجسد هذا النوع من التداول عادة في النظام البرلماني بفوز حزب معين أو تكتل حزبي متجانس من المعارضة وحصوله على الأغلبية المطلقة من الأصوات ما يؤدي إلى تشكيل الحكومة بمفرده.

2- <u>التداول النسبي</u>: وهو التداول الذي يدخل فيه قسم فقط من السلطة إلى صف المعارضة، ويؤخذ بهذا النوع من التداول كل من النظامين الرئاسي ونصف الرئاسي وفيه ينتخب الرئيس والبرلمان في أوقات زمنية متباعدة.

3- <u>التداول عبر وسيط:</u> بحكم عدم حصول أي حزب على الأغلبية المطلقة في البرلمان يتم التداول عبر ترجيح حزب ثالث كفة أحد الحزبين الرئيسيين من أجل تشكيل الحكومة وكثيرا ما يأخذ الحزب الثالث بالبرلمان في هذا النوع من التداول حجما أكبر مما هو عليه في حقيقة الأمر. [2]

يساهم التداول على السلطة في ترسيخ معالم النظام الديمقراطي بصورة جلية لأنه يمنح الجميع فرصة المساهمة في الحكم سواء بصورة مباشرة من خلال الخضوع لمبدأ التعاقب وعدم احتكارها بيد شخص واحد لمدة طويلة أو بصفة غير مباشرة عندما يشارك المواطنين في تقرير المصير بالانتخاب مثلا والتصويت على الممثلين المحليين لهم.

---

[1]- بورحلة قوادرية، "التداول السلمي على السلطة". <u>مجلة البحوث السياسية والإدارية</u>. العدد السادس، جوان 2015، ص 52.

[2] – فلاح خلف كاظم الزهيري،"الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة...حتمية الترابط".متحصل عليه من:
www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=72279 تاريخ الدخول: 2016/05/15 على الساعة: 09:30.

يعد مبدأ التداول على السلطة أحد دعائم الديمقراطية، والمساس بهذا المبدأ ينعكس بصورة مباشرة على هاته الأخيرة ويؤثر عليها،فكلما كانت هناك عقبات أمام تجسيد هذا المبدأ أثر ذلك بصورة سلبية على الديمقراطية. [1]

يذهب مصطلح التداول على السلطة إلى معنى الخلافة السياسية، فهناك ثلاث اتجاهات لتفسير مفهوم الخلافة السياسية، فهناك من يفسر الخلافة السياسية كعملية، ومنهم من يفسرها كأزمة، أما آخر اتجاه يفسر الخلافة السياسية على أنها نمط أو أسلوب.

1- الخلافة السياسية كعملية:

في هذا الجانب ينظر إلى المفهوم كعملية process بالانطلاق من نقطتين أساسيتين في ذلك الأولى ماذا يحدث عند وقوع الخلافة السياسية والثانية متى تحدث الخلافة. فهي الأخرى تعبر عن العلاقات والتفاعلات التي تحدث داخلها وما يترتب عنها.

وبحسب فاليري بيونس"هي عملية التنافس على المكانة". فهي العملية التي يتم من خلالها إضافة سياسات جديدة للنظام السياسي.

إن عملية التفاعل والحركة التي تحدث داخل الأنظمة السياسية تؤثر حتى على النمط القيادي المتبع وسياسات الدولة من هنا يصعب تحديد المدة التي يحياها النظام السياسي لأن هناك العديد من المتغيرات التي تتحكم ذلك (رضا المواطنين،نجاعة السياسات التي يصنعها النظام السياسي، الظروف الخارجية).

على هذا الأساس فإن هذه المجموعة ترى بأن الخلافة السياسية كعملية تستهدف إحداث تغييرات على مستوى النظام السياسي، هذه التغييرات قد تكون على مستوى الحاكم أو الحكومة أو الحزب ومنه تغيير في ممارسة السلطة والسياسات، وقد تحدث تغييرات على مستوى أبنية وهياكل النظام. [2]

إن العملية التي تحدث داخل أبنية وهياكل المؤسسات السياسية تولد تغييرات سواء تمس النخبة الحاكمة أو باقي المستويات. بهذه الطريقة يعتبر النظام في حالة حركة ودوران مستمرين تؤثر على النظام سواء إلى ما هو أحسن أو أسوأ فهو بهذا يؤثر ويتأثر.

---

[1] – رفعت عيد سيد، تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية: دراسة تطبيقية على بعض الأحزاب المصرية.القاهرة: دار النهضة العربية،2005، ص30.

[2]– صلاح سالم زرتوقة ، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية:النمط الوراثي،النمط الانقلابي،أنماط أخرى 1950-1985. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992، ص 61-63.

بالتالي فإن النظر إلى الخلافة كعملية يشير إلى تلك الديناميكية التي تحدث للنظام السياسي بسبب تغير في نمط الخلافة أو الحاكم الذي قد يغير في السياسات القائمة أو يضيف سياسات جديدة على الحكم، لتحدث بذلك عملية التفاعل بين عناصر النظام السياسي.

2- الخلافة السياسية كأزمة:

المنطلق الأساسي لهذه الفكرة هو من يخلف، فهي تعتبر بأن الخلافة أزمة ناتجة عن عدم وجود الشخص المناسب أو الخلف الذي يتولى زمام القيادة يكون في مستوى القائد السابق وهذا ما يصطلح على تسميتة "**بأزمة التتابع القيادي**" .

إن إيجاد الشخص المناسب الذي يتولى زمام القيادة والسلطة ليس باليسير لأن مستقبل الدولة مرهون بكفاءة وتسيير وأداء القائد ويزداد الأمر صعوبة عندما يكون لدينا نخب سياسية متقاربة في جوانب معينة كالكفاءة، الخبرة، المستوى و الكاريزمة ما يصعب عملية الاختيار والمفاضلة بينهم.

3- الخلافة السياسية كأسلوب:

أي الأسلوب المتبع والمنتهج في ممارسة الخلافة، إذ يرى روبنز بيرلنج بأنها "الأساليب التي تتم بها عملية الإحلال في السلطة"أو "كيفية اختيار الرجل الذي سيكون قادرا على فرض نفس الدور وأداء نفس الوظيفة للرجل القديم".[1]

تختلف أساليب ممارسة الخلافة من حاكم إلى آخر كل حسب طريقته في الحكم، فمنها ما هو ديمقراطي ومنها ماهو ديكتاتوري فشخص الحاكم ينعكس في أسلوب ممارسته للحكم.

إن مبدأ التداول السلمي للسلطة هو مبدأ دستوري تتم مراعاته من الدول الديمقراطية ذات النظم الملكية الدستورية مثلما هو مراعى في الجمهوريات إلا أن الطابع الديمقراطي لهذا المبدأ الدستوري ينبغي العمل على تجسيده من خلال فتح مجالات المشاركة السياسية. [2]

---

[1]- المرجع نفسه، ص63،64.

[2]- فلاح خلف كاظم الزهيري، مرجع سابق.

تسمح المشاركة السياسية بتعميق المبدأ الديمقراطي للأنظمة السياسية فهي تتيح الفرصة للمحكومين في اختيار من يمثلهم ويرعى شؤونهم فهي تعكس مدى الرضا الشعبي عن أداء النظام السياسي وهذا ما يعمق مبدأ التعاقب السلمي على السلطة.

2- شروط وأهداف التداول على السلطة:

يتطلب ترسيخ مبدأ التداول على السلطة في النظم السياسية مجموعة من الشروط من أجل تقديم جملة من الأهداف نحدد أهم العناصر في مايلي:

- التعددية الحزبية:

تلعب التعددية الحزبية دورا هاما في تجاوز الاختلافات السياسية التي تحدث داخل النظام السياسي، ووجود التعددية الحزبية يفضي إلى التوازن بين التيارات السياسية و يحقق الاستقرار السياسي. [1]

ويتوفر ذلك في جو ديمقراطي قائم على قبول الآخر وعلى التنوع، والتعددية تعني تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش. إن الأخذ بنظام الحزب الواحد من شأنه أن يحد من حرية الاختيار مادامت السلطة بيد الحزب المهيمن وبهذا يفقد الانتخاب معناه.

فالتعددية الحزبية تعكس معالم النظام الديمقراطي فهي تساهم في تفعيل مبدأ التناوب السلمي على السلطة للأحزاب السياسية، إذ لا يمكن لنا أن نتصور وجود تداول في ظل نظام الحزب الواحد الذي يحتكر السلطة ولا يسمح بظهور الأحزاب الصغيرة الأخرى حتى وإن برزت فإنها تظل دون فعالية وتأثير.

في ظل نظام التعدد الحزبي قد يصبح الحزب الموالي للسلطة حزبا معارضا ويتحول الحزب المعارض إلى حزب حاكم وهذا يعكس جليا المغزى من وجود تعددية حزبية في الأنظمة السياسية.

- الانتخابات:

حتى تكون عملية التعاقب على السلطة سلمية وشرعية يتم اللجوء للانتخاب كأداة ديمقراطية تتيح للأحزاب السياسية المتنافسة بتقلد مناصب القيادة في البلاد وفقا للقواعد القانونية المتفق عليها. ينتخب المواطنون من

---

[1] – الضاوية يوسفي، "إشكالية التداول على السلطة في المغرب العربي(دراسة حالتي الجزائر وتونس)". مذكرة ماستر،(جامعة قاصدي مرباح بورقلة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ،تخصص تنظيم سياسي وإداري،2014)، ص7.

بين المرشحين للسلطة من يرعونه مناسبا وقادرا على إدارة شؤون البلاد ورعاية مصالحهم.

– الاتفاق حول مؤسسات الدولة وحكم الأغلبية في ظل احترام الأقلية: الحديث عن التداول على السلطة لا يعني تغيير في أجهزة و مؤسسات النظام بقدر ماهو تغيير في النخبة الحاكمة.

إن وصول الحزب الحاكم إلى السلطة يجعله يسعى إلى تجسيد سياساته وبرامجه وينعكس ذلك في مؤسسات الدولة وأجهزتها. [1]

احتكار السلطة بيد الشخص الحاكم لمدة طويلة يعني الاستبداد بالسلطة ما يستدعي تغيير النخبة الحاكمة لتجاوز ديكتاتورية النظام.إن تبني النخبة الحاكمة للتوجهات وبرامج الفعالة ينعكس بالإيجاب على أداء النظام السياسي خاصة إذا ما تم التركيز على النخبة في حد ذاتها و الدور الذي يمكن أن تلعبه أكثر من أي شيء آخر لأنها محور اهتمام العملية السياسية.

زيادة على ما تقدم هناك من حصر شروط التداول على السلطة في النقاط التالية:

- **شروط سياسية ودستورية**: يمكن حصرها في:

– لا بد من احترام الدستور و وجود اتفاق الاتفاق على مجموعة من الثوابت.

– احترام المدة المحددة لتولي السلطة.

إن الدستور هو الضامن الأساسي نحو تفعيل مبدأ التداول على السلطة وترسخ الديمقراطية ، زيادة على ذلك هناك من المتغيرات ما يمكن أن يؤثر على هذا المبدأ خصوصا ما ارتبط منها بالوعي والمستوى التعليمي الذي يؤثر على نسبة المشاركة في العملية السياسية.

- **شروط تقنية تتعلق بنوع النظام الانتخابي المتبع في التصويت:**

– إذا كان النظام المتبع،الانتخاب بالأغلبية في دور واحد،قد يؤدي إلى الثنائية الحزبية ولا يخدم الأحزاب الصغيرة.

– إذا كان النظام بالأغلبية في دورين،قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الحكومي لأنه يفرز عدة أحزاب متقاربة وخاصة إن كانت متساوية في حجم التمثيل.

[1] – المرجع نفسه، ص10،11.

– أما إذا كان النظام المتبع الانتخاب النسبي، فقد يؤدي إلى توسيع المشاركة والتداول،إلا أنه يمكن أن يعمل على عدم الاستقرار الحكومي. جعل جل الدول تلجأ إلى الجمع بين نظام الأغلبية والتمثيل النسبي من أجل تحقيق الفعالية الحكومية والمساواة الانتخابية. [1]

➢ **شروط اجتماعية واقتصادية وثقافية:**

– توفير العدالة الاجتماعية مما ينجر عليه عدم تركيز مصادر القوة في يد أقلية تسعى إلى بسط هيمنتها على النظام السياسي والاقتصادي.

– تحسين المستوى المعيشي مما يترتب عليه زيادة الدخل الفردي.

– غياب التهميش والحرمان الاقتصادي.

– تحقيق مستوى عالي من التنمية الاقتصادية.

– التجانس الفكري والثقافي والأيديولوجي من مختلف القوى.

– فسح المجال أمام سيادة الحوار وقبول الآخر.

لا يمكن لنا إعطاء تصور محدد أو حتى ضبط للشروط المتعلقة بالتداول على السلطة وهذا راجع لاختلاف الظروف والمتغيرات داخل كل نظام سياسي وإن كانت المرجعية القانونية ونوع النظام الانتخابي أهم النقاط التي قد تشترك فيها كل الأنظمة.

إن الأخذ بمبدأ التداول على السلطة يساهم في تحقيق جملة من الأهداف ومنها نجد:

– تجديد القيادات السياسية والحزبية وكذا البرامج والسياسات العامة.

– تفتح الأحزاب على بعضها البعض وإقامة علاقة فيما بينها سواء بالتحالف أو بالتنسيق.

– شرعية النظام الحاكم و إرساء القانون.

– المحافظة على الوحدة الوطنية و تعزيز التماسك الاجتماعي.

– المشاركة في صنع القرار على المستوى المركزي والمحلي.

– استقرار النظام السياسي وديمومته بالاستجابة لتطلعات واهتمامات المواطنين.

– تجنب الوقوع في الفراغ السياسي باللجوء للانتخابات الدورية.

– تحقيق الاستقرار ما يساعد النظام السياسي يتماشى و ما يحدث في البيئة الداخلية والخارجية.

– تجنب العنف سواء أ كان ماديا أو معنويا والأخذ بعين الاعتبار آراء الآخرين واحترامها.

[1]– حسين مرزود ، مرجع سابق، ص17.

– تجنب الأزمات الوزارية والمساهمة في تفعيل التنمية وإدامتها والقضاء على الفقر.

– تقوية دور الرقابة الشعبية والحزبية على أعمال السلطة التنفيذية. [1]

ويرى علي خليفة الكواري حتى يكون التداول على السلطة ذا أهمية لا بد من تعبيره عن مضمونين جوهريين من مظامين النظام الديمقراطي الأول هو مضمون التعددية في أن يكون لكل اتجاه سياسي الحق في المشاركة السياسية، والتأثير في قراراتها، والثاني هو مضمون حكم الأغلبية الذي يتمثل في ترجيح حكمها، ومن أهم المسائل التي تتطلب معرفة تفضيل الأغلبية لها مسألة تولي السلطة باعتبار الشعب مصدر السلطات وتطبيقا لمبدأ حكم الأغلبية. [2]

يمكن قياس صور التداول على السلطة من خلال عدة مظاهر أو صور منها وجود تعددية سياسية تترجمها وجود قوى سياسية ذات أيديولوجيات مختلفة وأن يستند هذا المبدأ إلى الشعب في الحكم حتى تتضح المعالم الديمقراطية للنظام من منطلق أن الشعب هو مصدر للسيادة ومنه يتحقق حكم الأغلبية.

3– آليات التداول على السلطة:

هناك مجموعة من الآليات للتداول على السلطة بين مختلف القوى السياسية منها الآليات السلمية وغير السلمية.

أ– **الآليات السلمية:** تتمثل في مايلي:

1– الانتخابات:

أحد الآليات المشروعة والسلمية لتحقيق تداول سلمي على السلطة. الانتخاب هو عملية تسمح للمنتخبين باختيار مرشحيهم ومن ثم المساهمة والمشاركة في صنع القرار هذا من جهة ومن جهة أخرى تعتبر مصدرا للشرعية السياسية.

ينبغي أن تعرف الانتخابات الحرية والنزاهة حتى نستطيع التكلم عن التداول السلمي للسلطة.

هناك مجموعة من المعايير التي يمكن اعتمادها كمؤشرات لمعرفة مدى حرية الانتخابات وموضوعيتها وهي: مبدأ حرية الانتخابات ومبدأ نزاهتها وفعاليتها. [3]

---

[1] – المرجع نفسه، ص 18،19.

[2] – فلاح خلف كاظم الزهيري ، مرجع سابق.

[3] – شيماء محي الدين محمود، تداول السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا:دراسة حالتي نيجيريا وموريتانيا. القاهرة:المكتب العربي للمعارف، 2015، ص 36.

التداول السلمي على السلطة يعتمد على الانتخاب كأداة في ذلك على أن تتم بكل شفافية وديمقراطية دون إقصاء أو تهميش على أساس أنها حق يكفله القانون،وبما أن حاكم السلطة في الأنظمة الديمقراطية يختاره الشعب يجب أن ينعكس ذلك بسيادة ما يسمى بدولة الحق والقانون التي تصان فيها حقوق المواطنين.

إن الانتخاب يشعر الفرد بمسؤوليته تجاه وطنه ودوره في تحديد مستقبل النظام وهذا يجعل الحاكمين يتعرضون للمساءلة. يعتبر شرطي الحرية ونزاهة الانتخابات من أهم الشروط الواجب توافرها في أي انتخابات ونشرح هذين العنصرين في مايلي:

➢ مبدأ حرية الانتخابات:

فلا بد من الأخذ بمبادئ حكم القانون والمنافسة القائمة على الشرعية ووجود قانون يحدد وينظم سير العملية الانتخابية ومتابعتها حتى النهاية، كأن يتم تحديد القوى السياسية المشاركة في الانتخابات، وبرامجها الانتخابية، متابعة عملية الاقتراع، فرز الأصوات وإعلان النتائج،ووجود جهاز رئيسي تناط له مسؤولية متابعة الانتخابات،بوجود قوى و أحزاب سياسية لكل منها برنامجه الخاص يسود بينها جو من التنافس والتسابق على السلطة. [1]

يقترن مبدأ حرية الانتخاب بالناخب والعملية الانتخابية، فالناخب عندما يدلي بصوته عليه أن يكون مقتنعا بعملية التصويت بعيدا عن الإكراه والضغط مع توفر معلومات حول المرشحين بغية الاختيار الأنسب منهم، وأن تقوم على عملية الفرز لجنة مختصة تتابع الانتخاب منذ بدايته حتى يتم الإعلان عن النتائج الحقيقية لعملية التصويت.

➢ مبدأ نزاهة الانتخابات:

حتى تعتبر الانتخابات نزيهة وشفافة ينبغي توفر عنصر الحياد تجاه المرشحين والناخبين والمراقبين وكل القائمين على العملية الانتخابية وهذا الأمر يعكس الموضوعية في الأداء والعمل. الحياد يكون على مستويين الأول يتعلق بحياد النصوص القانونية وعدم ميلها لأي طرف متنافس على حساب الآخر، أما المستوى الثاني فهو حياد الهيئة القائمة على الانتخاب من إدارة ولجان والقيام بعملها المنوط بها.([2]) من الإشراف والاقتراع والفرز وإعلان النتائج.

([1]) – المرجع نفسه، ص 36.

([2]) – المرجع نفسه،ص38،39.

فنزاهة الانتخابات تولد عنصر الثقة بين الناخب والنظام السياسي، مع وجود مرجعية قانونية يستند عليها وأجهزة مختصة بالمتابعة. يتولد الشعور بنزاهة ومصداقية الانتخابات عندما يتم عرض كل التفاصيل المتعلقة بمجريات الانتخاب على المواطنين عن طريق وسائل الإعلام.

➢ فعالية الأحزاب وقوتها:

تستمد الأحزاب السياسية قوتها من مدى فعاليتها في الحياة الحزبية والسياسية على حد سواء ويتضح ذلك في مجموع الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فهي تساهم في نشر الوعي والثقافة السياسية بين أفراد المجتمع وتسعى لتنوير الرأي العام فهي حلقة الوصل بين الحكام والمحكومين. وتتضح فعالية الأحزاب السياسية في الأعمال التي تقوم بها المعارضة السياسية في فرض رقابتها على أعمال الحكومة. وإلى جانب هذا فإن قوة الأحزاب السياسية تقاس بقوة قادتها السياسيين وسعيهم نحو تولي السلطة. [1]

إن وجود أحزاب سياسية قوية وفعالة من شأنه أن يؤثر على الحياة السياسية ويحقق الأهداف المرسومة التي جاءت من أجلها لا سيما إذا ارتبط ذلك بعنصر الشرعية السياسية واحتكمت للقوانين الدستورية في وصولها إلى السلطة.

2- الكاريزما:

قديما كان هناك خلط مابين الكاريزما والوراثة وإن كانت الوراثة أسبق، ولدى الحضارات القديمة ارتبطت كاريزما الحاكم بقدسيته وألوهيته أين اعتبر الحاكم بمثابة الإله وكل هذه الاعتقادات أدت إلى قتل الحكام فقد كان يرى الشعب بأن الحاكم المريض، الضعيف، كبير السن أو حتى من يتولى الحكم لفترة زمنية يتوقع فيها الكل رحيله لا بد أن يقتل فيما بعد اختلطت الكاريزما بالوراثة فالحاكم الكارزمي يصل إلى السلطة عن طريق الوراثة. تعددت أنواع الكاريزما تنوعت فمنها نجد الكاريزما العسكرية والكاريزما البطولية، فكما اقترنت الكاريزما بالوراثة اقترنت كذلك بالتعيين أين يتم تعيين الحاكم ممن يمتلكون صفات كاريزمية تؤهلهم للحكم.

[1] – قحطان أحمد سليمان الحمداني، مرجع سابق، ص 306-308.

تؤثر كاريزما الحاكم بشكل مباشر على النظام السياسي فينعكس شخصه في ممارسته للسلطة من جهة يؤثر على الفئة المحكومة التي قد تزيده تأييدا أو معارضة من جهة أخرى، فالكاريزما أحد أهم مؤثرات التداول السلمي للسلطة التي يتوقف عليها استمرار النظام السياسي.

3- الوراثة:

يساعد نمط الوراثة على الاحتفاظ بالسلطة فهي لا تذهب بمجرد ذهاب الحاكم بل تبقى عندما تنتقل لأحد أفراد الأسرة الحاكمة أين كان هدفها هو خلق أنظمة سياسية دائمة وتحقيق الاستقرار السياسي. وتختلف الوراثة بحسب خصوصية كل مجتمع. [1]

إن انتقال السلطة وفقا للنمط الوراثي قد يبعد النظام السياسي عن الممارسة الديمقراطية فيما يتعلق باختيار الأفراد لمن يمثلهم ويرعى شؤونهم، فلا يكون هناك تغيير أو تجديد ما يجعل النظام السياسي لا يخرج عن طابع التقليد ويبقى في نفس الدائرة.

ب- الآليات غير السلمية: تتمثل في ما يلي:

- الانقلابات العسكرية والثورات: التي تبتعد على الشرعية والقوانين الدستورية لتداول السلطة فالحكم يصبح بأيادي القادة العسكريين. [2]

تنقلب السلطة العسكرية على النخبة السياسية الحاكمة وتسيطر على مؤسسات وأجهزة النظام السياسي ليصبح الحكم عسكريا لا يتماشى وهذا ما يتنافى ومبادئ الحكم الديمقراطي لأن الوصول إلى السلطة لم يكن وفق المرجعية القانونية.

4- معوقات التداول السلمي على للسلطة:

قد يقف في سبيل تفعيل مبدأ التداول على السلطة مجموعة من العراقيل والمعوقات التي تحول دون ذلك، وتتمثل أهم هذه المعوقات في:

---

[1]- صلاح سالم زرتوقة، مرجع سابق ،ص93-95.

[2] – شيماء محي الدين محمود، مرجع سابق، ص77.

– وجود اختلاف في القواعد والقوانين الدستورية وعدم وجود ضوابط محددة.

– الائتلاف الحكومي غير المتجانس الذي يخلق عدم استقرار على مستوى السلطة.

– التفرد بالسلطة من طرف نخبة سياسية معينة ولفترة طويلة من الزمن.

– تراجع دور المشاركة الشعبية في الحياة السياسية قد يكون ذلك ناتج عن نقص الوعي السياسي والثقافة السياسية أو لعد الاهتمام بالسياسية.

– كثرة الأزمات الداخلية التي قد يعرفها النظام السياسي التي من شأنها أن تؤثر على مستقبل الدولة.[1]

إن وجود مثل هذه المعوقات من شأنه أن يؤثر على تعزيز النظام الديمقراطي داخل الدول ويضعف من مستوى المشاركة الشعبية كأساس في عملية التداول على السلطة لا سيما إن كانت هناك أزمات داخلية تخلق التوتر والتصادم وتعارض المصالح بين الفئات التي يتكون منها النظام، والذي يؤثر بالسلب على عمل مؤسسات الجهاز الحاكم.

المبحث الثاني: المدخل المفاهيمي والنظري للاستقرار السياسي.

يعد الاستقرار بصفة عامة والاستقرار السياسي أحد الدعائم التي يتوقف عليها استمرار الأنظمة السياسية، فأي نظام سياسي يسعى إلى تحقيقه نظرا لتأثيره على العديد من المجالات داخل الدولة. فاستمرارية النظام واستقراره مرهون بمدى تقبل الشعب لعناصر النخبة الحاكمة من جهة ووظائف مؤسسات الدولة من جهة ثانية فعلى النخبة الحاكمة أن تعمل على كسب ثقة مواطنيها من خلال السعي لتحقيق تطلعاتهم لأن انعدام الثقة بين الطبقة الحاكمة والمحكومين يعرض النظام إلى أزمة تزعزع استقراره.

1- مفهوم الاستقرار السياسي:

أ- تعريف الاستقرار السياسي: (Stabilité Politique)

قبل التطرق لتعريف الاستقرار السياسي لا بد من الإشارة إلى مفهوم اللاستقرار السياسي، إن عدم الاستقرار السياسي هو نتيجة لعدم التجانس الثقافي في الأوطان ونتيجة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي وتراجع الأداء المؤسسي.

[1] – حسين مرزود، مرجع سابق، ص 19،20.

حيث يعرفه حمدي عبد الرحمن حسن على أنه " عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى".

بالنظر إلى هذا التعريف يتضح لنا بأن هناك مجموعة من المظاهر التي تظهر عدم استقرار الأنظمة السياسية من بينها عدم قدرة النظام الحاكم على تجاوز الأزمات التي تواجهها البلاد والتحكم فيها، ما يؤدي إلى تراجع أدائه وفعاليته إلى جانب تراجع شرعية النظام السياسي الأمر الذي قد يفقد ثقة المحكومين تجاهه.

هذا وقد ظهرت تعاريف أخرى لعدم الاستقرار السياسي منها ما قدمه عبد الرحمن حسن، الذي يرى بأنه "عدم مقدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات في داخل المجتمع، بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه". [1]

تؤدي عدم قدرة النظام السياسي في الاستجابة لظروف البيئة الخارجية أو ما قد يستقبله من ضغوط ومطالب إلى حدوث خلل على مستوى أجهزته وهياكله المؤسساتية الأمر الذي قد يفرز آثار سلبية تهدد مستقبل الدولة، كتراجع مستوى التنمية وانتشار الصراعات والانشقاقات داخل المجتمع وظهور العنف.

قصد بالاستقرار في العلوم الاجتماعية هو ثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يخضع إلى التغيرات داخل أو خارج المجتمع مما يفقده حالة الاستقرار التي يتمتع فيها.

" يشير الاستقرار السياسي على قدرة النظام السياسي على أن يحفظ ذاته عبر الزمن أي أن يظل في حالة تكامل وهو ما لا يتأتى إلا إذا اضطلعت أبنيته المختلفة بوظائفها على خير وجه ومن بينها التنشئة السياسية ، ويتوقف ذلك على قدرة التنشئة على تعميق احترام قواعد الدستور والقوانين النافذة والنظام العام

[1] –حسان بن نوي، تأثير الأقليات على استقرار الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط. الإسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية، 2015، ص 74،75.

لدى أفراد المجتمع وزيادة حماسهم للمشاركة في حياة الأحزاب السياسية وتطوير فعاليتها في إطار آليات النظام وهذا ما يدعم من الاستقرار السياسي". [1]

فاستقرار الأنظمة السياسية واستمراريتها مرهون بمدى بمدى فعالية مؤسسات النظام السياسي وقيامها بأدوارها واستجابتها للمغيرات الخارجية، واعتبار الدستور المصدر الأساسي للتشريع في الدولة والذي من خلاله تتحدد حقوق وواجبات كل فرد فمتى تم الأخذ به تم صيانتها ومنع التجاوزات التي قد تحدث داخل الدولة والتي تهز باستقرارها.

ترى نيفين مسعد "أن الاستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات، لمجاوبة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات، دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق،دعما لشرعيته وفعاليته ". [2]

من خلال التعريف، نرى أنه لكي يتحقق الاستقرار السياسي يجب على النظام السياسي أن يتميز بالمرونة التي تجعله يتكيف وما يحدث في البيئة الداخلية والخارجية والاستجابة لمتطلباتها وكذا التجاوب مع ما يطرحه المواطنين من انشغالات واهتمامات، فالأنظمة السياسية التي على درجة كبيرة من الجمود تكون بعيدا على التغيير والتجديد وهذا يؤدي إلى عدم الاستقرار واضطراب الأنظمة السياسية. لا بد من توفر نظام سياسي قادر على تلبية متطلبات الجماهير دون عنف سياسي وهذا لإكساب النظام شرعيته.

في حين يرى حسن موسى الصفار الاستقرار السياسي على أنه:" وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها ويقابل ذلك حالة الاضطراب، حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها فيقع بينها العداء و النزاع والاحتراب " .[3]

التعريف يوضح لنا أنه متى غاب التفاهم والانسجام بين طرفي السلطة ،أي الحاكم والمحكوم تضطرب العلاقة و تهتز ما ينتج عنها إما ظهور أفكار جديدة كالسعي لتغيير النظام القائم وإشراك عناصر جديدة في الحكم،أو ظهور صراعات ونزاعات تؤثر على تحقيق الاستقرار السياسي.

---

(1) – ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية السلطة. عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004، ص126.

(2) – حسان بن نوي، مرجع سابق،ص 75،76.

(3) – مصعب شنين ،"أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر".مذكرة ماستر،(جامعة قاصدي مرباح بورقلة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ،تخصص: تنظيم سياسي وإداري،2012-2013) ، ص2،3.

يوجد تعريف آخر بالاستقرار السياسي على أنه "حالة الثبات وعدم التغيير فيما يعرف بالمؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية التي ترسم قوانين ودساتير وأعراف تحكم وتضبط نسق وتوازن المؤسسة للوصول إلى الأهداف المنشودة وكذلك ضبط العلاقة مع بقية النسق السياسي الذي إذا حدث أي خلل في جزء منه تتأثر بقية الأجزاء الأخرى وكون قد خرجت من حالتها التي رسمتها لنفسها وهي الاستقرار إلى حالة عدم الاستقرار".[1]

يوضح التعريف أن الاستقرار يضفي حالة من التوازن والانسجام على النظام السياسي ومؤسساته، فمتى عرفت هياكل النظام السياسي الترابط بين عناصره وساد بينها التنسيق والتكامل كلما ساهم ذلك في تجاوز كل التناقضات التي قد تحدث، و عليه فالقوانين لابد أن تستجيب ومتطلبات الأفراد والبيئة المحيطة.

"الاستقرار الحقيقي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وتشرك جميع الشرائح و الفئات في عملية البناء والتسيير."[2]

على هذا الأساس تعد مسألة الثقة المتبادلة بين المواطن والنظام السياسي أمرا بالغ الأهمية، يعزز استقرار النظام خاصة إذا ساهم المواطن في صنع السياسة العامة للبلاد وتم تدعيم عنصر المشاركة الشعبية التي تقود إلى تفعيل التنمية السياسية.

يمكن أن نستخلص بأن الاستقرار السياسي هو:

قدرة النظام السياسي على حفظ الأمن الداخلي والخارجي للدولة وتوفير البيئة المناسبة التي يستطيع المواطنون العيش فيها بما يضمن حقوقهم وحرياتهم واستقرارهم. ويتحقق الاستقرار السياسي متى استطاع النظام السياسي أن يتكيف مع متطلبات البيئة الداخلية والخارجية له وأن يضمن قواعد استمراريته.

فالاستقرار السياسي هو الحالة التي يسود فيها:

- قدرة النظام على أداء وظائفه والتزاماته تجاه الجمهور.
- تمتع السلطة الحاكمة بالشرعية وخضوعها للقواعد القانونية.

---

[1]– محمد ضياء الدين محمد، الانشقاقات الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان :الجبهة الإسلامية القومية نموذجا . متحصل عليه من: www.alukah.net تاريخ الدخول:2016/01/12 على الساعة19:12، ص20.

[2]– علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، "التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان (1981–2012)". مذكرة ماجستير،(جامعة الشرق الأوسط ،كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2012)، ص139.

- غياب أساليب العنف.

2- مؤشرات الاستقرار السياسي:

هناك من يحدد مؤشرات الاستقرار السياسي بالانطلاق من مفهوم اللاستقرار السياسي الذي تتعدد ظواهره العديد من الدول مثل تدهور للمؤسسات ونقص السيادة بسبب التدخل الخارجي، وعدم القدرة على مجابهة النزعات الداخلية،والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي وغيرها، وهنا نكون أمام نوعين من الباحثين الأول يحلل بدل أن يفسر، والثاني يبحث في ظاهرة الاستقرار السياسي بالاعتماد على تجربة معينة في دولة ما، هناك اختلاف بين الباحثين فيما يتعلق تحديد مفهوم الاستقرار السياسي ، إلا أن مؤشراته هي محل اتفاق .

أولا- نمط انتقال السلطة:

بمعنى أن عملية انتقال السلطة تكون وفقا لقواعد قانونية ودستورية وشرعية ، والانتقال الذي يكون وفقا للانقلابات والتدخلات العسكرية ماهو إلا مؤشر لعدم الاستقرار السياسي. [1]

وفقا لهذه الفكرة فإن الاستقرار السياسي مرتبط بنمط انتقال السلطة فمتى كان الانتقال سلميا يكسب النظام البقاء والاستمرار مما يجنب اللجوء إلى العنف.

ثانيا- شرعية النظام السياسي:

يسعى النظام السياسي لكسب شرعيته ولا يتحقق ذلك إلا إذا سعى النظام السياسي على تأدية وظائفه والعمل على تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق، وهذا ينعكس في رضا المحكومين على حكامهم.

ثالثا- الثبات في مناصب القيادات السياسية:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الهامة للاستقرار السياسي ومعناه القيادة السياسية المتواجدة على هرم السلطة يتوجب بقاءه لفترة طويل وهذا مؤشر للاستقرار لكن يجب أن يقترن ذلك برضا الشعب أي وجود عنصر الشرعية، فتعرف على أنها الأساس الذي تعتمد عليه الهيئة الحاكمة في ممارستها للسلطة فالشرعية

---

[1] – خالد مزابية ، "الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي: دراسة حالة لبنان". مذكرة ماستر،(جامعة قاصدي مرباح بورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية،2012-2013)، ص10.

تعرف على أنها سيادة القانون أي خضوع السلطات العامة للقانون والالتزام والاحترام المتبادل وفعالية أفراد المجتمع تخضع له كذلك لاعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة.

لكي يأخذ هذا المؤشر المنحى الإيجابي يجب أن لا يستمر القادة في المنصب مدى الحياة، ولا يكون كذريعة للاستبداد بالسلطة فالدولة هي دولة مؤسسات وليست دولة أشخاص.

رابعا- الاستقرار البرلماني:

إن البرلمان هو الممثل للشعب في كل الأنظمة على اختلاف أنواعها رئاسي، برلماني،أو حكومة الجمعية فلا يجوز للسلطة التنفيذية أن تحل البرلمان على اعتبار أن شرعية البرلمان تؤخذ من الشعب وفق عمليات الانتخاب لكن قد تظهر صور لعدم الاستقرار كالحل أو الاستقالة. [1]

خامسا- المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية أحد المعايير التي يتم الحكم من خلالها على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم. فالمشاركة السياسية تسمح للمواطنين باختيار من يمثلهم سواء أكان ذلك في مستوى المجالس النيابية أو المحلية، بالتالي تصبح المشاركة السياسية وسيلة لتحقيق الاستقرار وتدعيمه فهي الحالة التي يتوافر للأفراد القنوات الرسمية بالتعبير عن آرائهم فعن طريق توافر الجو الديمقراطي والمشاركة السياسية تستطيع السلطة معرفة رغبات الجماهير ومنه يعمل على وضع سياسات وبرامج تحقق التكامل داخل الوطن.

سادسا- غياب العنف وإختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات:

يعتبر العنف أحد المظاهر الرئيسية لعدم الاستقرار السياسي، ويمكن تعريف العنف السياسي بأنه "الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالآخرين، وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اقتصادية واجتماعية لها دلالات سياسية ".

والعنف قد يكون رسمي أو غير رسمي، فالرسمي موجه من النظام ضد المواطنين أو الجماعات أو تنظيمات معينة أما غير الرسمي أو الشعبي موجه من المواطنين أو جماعات معينة ضد النظام ورموزه. وتمثل الحركات الانفصالية والتمردات والحروب الأهلية أعلى صور عدم الاستقرار لأنها تتضمن العنف.

---

[1] – المرجع نفسه، ص10،11.

سابعا- وجود مبدأ المواطنة*:

المجتمعات التي لا تعرف تعددا تكون أكثر استقرارا لكن المشكلة ليست هنا بل في طريقة التعامل مع التعددية ، فالنوع الأول يتعامل مع التعددية لاسيما الأقلية بالاعتماد على القوة أما النوع الثاني يستند للمساواة فيما يتعلق بالحقوق والواجبات ، بالتالي فإن النوع الأول يفرز الولاءات التحتية غير الوطنية، أما النوع الثاني فهو يعزز الهوية الوطنية. [1]

ثامنا- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام:

ينظر إلى السياسات الاقتصادية التي تعمل على تحقيق أهداف التنمية مما يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية للأفراد مما تخلق نوع من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي.

تاسعا- الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية:

إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو العرفي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالبا ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي. فالوحدة الوطنية لا تعني إلغاء التعدد أو التنوع إنما تعني التعايش السلمي عندما تمثل قيم ومصالح وهوية الجميع، العيب ليس في التنوع والتعددية لكن في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع التعدد وهنا يبرز نوعين مختلفين إما التعامل مع الأقلية بمنطق الاستيعاب وإما التعامل مع الأقلية من منطق المساواة في الحقوق والواجبات وهذا ما يعرف بمبدأ المواطنة وهذا يعمل على تهيئة جميع الظروف التي تدفع إلى مشاركة الجميع في عملية البناء.

عاشرا- قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:

تعتبر الأسباب الأمنية والسياسية داخليا وخارجيا من الأسباب التي تدفع إلى الهجرة أضف لها التدخل العسكري، اعتقال الأفراد دون سبب، الثورات الداخلية-الانقلابات العسكرية- العقوبات الدولية كل هذا يدل على أن هناك مؤشرات لظاهرة اللاستقرار السياسي وبالتالي كلما زادت نسبة تدفق الهجرة سواء

---

* **المواطنة:** "يعتبر مبدأ المواطنة أساسا مهما في البناء الدستوري والسياسي لأي دولة كانت وهي تعني تمتع الشخص بحقوق وواجبات، وممارستها في بقعة جغرافية معينة، لها حدود معينة، تعرف في الوقت الراهن بالدولة القومية الحديثة التي تستند إلى حكم القانون". أنظر: صدفة محمد محمود، "الإطار الحكم الرشيد علاقة بين الدولة والمجتمع والمواطنة والثقة المتبادلة". مركز العقد الاجتماعي، يناير 2009، ص3.

[1] – خالد مزابية ، مرجع سابق، ص11.

الداخلية(الهجرة من منطقة إلى أخرى ضمن نطاق الدولة) أو الخارجية(من دولة إلى دولة أخرى) دل على أن هناك لا استقرار سياسي نتيجة عوامل معينة.

يعتبر عنصر الهجرة مؤشر لعدم الاستقرار السياسي من منطلق عدم توافر الظروف الداخلية الملائمة للعيش والعكس صحيح. [1]

بالتالي لا بد من توافر كل العوامل المساعدة على توفير الاستقرار الداخلي كتوفير مناصب الشغل، تبني سياسات تعليمية ناجحة، وجود مرافق ترفيهية، تشجيع المواهب الشبابية.

3- مداخل الاستقرار السياسي:

لقد ظهرت مجموعة من المدارس والمداخل التي ركزت دراستها وتحليلها على العديد من مواضيع علم السياسة، الاختلاف في تحديد مفهوم الاستقرار السياسي يعود للاختلاف في مداخل دراسته وهذا من مفكر لآخر. وفيما يلي سنستعرض أهم المداخل التي اهتمت بالبحث والتحليل في الاستقرار السياسي.

أ- المدخل القانوني:

دراسته للأفراد والجماعات والمؤسسات والهياكل والأبنية دراسة قانونية، كما يبحث في مدى التطابق بين الفعل والقاعدة القانونية ويبحث في شرعية المؤسسات والأفعال ويستخدم في عملية البحث والدراسة مجموعة من المفاهيم ومنها نجد: الحقوق، الواجبات، الشرعية، المشروعية، والإلزام. يهتم بالطرق والكيفيات التي تتم من خلالها الاتفاقيات والمعاهدات و يهتم المدخل القانوني إلى جانب كل هذا بالعمليات الانتخابية والمشاركة السياسية وانعكاس ذلك على الاستقرار السياسي. [2]

إن الاعتماد على هذا المدخل في مختلف الدراسات السياسية يمكن الباحث أو الدارس من قياس مدى شرعية الأنظمة السياسية وسبل تحقيق الاستقرار السياسي خاصة إذا ما ركز هذا المدخل دراساته على أبنية النظام وسلطاته الثلاث والمهام التي تختص بها كل واحدة واستقلاليتها عن بعضها البعض.

---

[1] – المرجع نفسه، ص11،12.

[2]– محمد شلبي، مرجع سابق، ص 117،118.

ب- المدخل السلوكي:

يرى هذا المدخل بأن تحقيق الاستقرار السياسي على مستوى النظام السياسي يتحقق كلما تم الابتعاد عن استعمال العنف والقهر مهما كانت الظروف في سبيل تحقيق غاية معينة أي اللجوء إلى الأساليب العقلانية

والسلمية وأن تكون القرارات المتخذة على مستوى النظام قرارات مؤسسية. [1]

يتضح بأن المدخل السلوكي يركز على سلوك النخبة السياسية الحاكمة كعامل أساسي لتحقيق الاستقرار السياسي، وقد حصرت طبيعة هذا السلوك في جوانب معينة كالاعتماد على الطرق السلمية والمرونة في التعامل مع متطلبات الحياة السياسية والاجتماعية دون استعمال القوة، فالنظام السياسي وفقا لهذا المدخل هو ذلك النظام الذي تسود فيه روح القانون والطاعة أين يعيش الجميع في كنف الاستقرار والأمن. لكن لم تشر المدرسة إلى نقطة تعتبر على قدر كبير من الأهمية وهي أنه هناك ظروف تستدعي اللجوء إلى استعمال القوة المشروعة قصد تحقيق أهداف معينة والتحكم في الأوضاع مهما كانت طبيعتها.

ج- المدخل البنائي الوظيفي:

من رواد هذا الاتجاه نجد **غابريال ألموند** الذي انطلق من التحليلات التي صاغها تالكوت بارسونز و دافيد ايستون، إذ يرى ألموند بأن النظام السياسي عبارة عن مجموعة من الأبنية لكل منها اختصاصات وأدوار تقوم بها مع القدرة على ذلك ومن أجل أن يحافظ النظام السياسي على استمراريته واستقراره عليه أن يؤدي مجموعة من الوظائف (وظيفة التحويل، الوظائف الإستخراجية، وظائف المحافظة على النظام والتكيف). [2]

النظام السياسي عبارة عن أجزاء ووحدات فهو كل مركب إذ لا يمكن فصل جزء عن غيره من الأجزاء الأخرى وحتى يصل الباحث السياسي إلى أهدافه ويحقق النتائج المطلوبة ينبغي أن تكون الدراسة تعتمد على

---

[1]-كتفي فيصل،"السياسة العامة الاقتصادية وتأثيرها على الاستقرار السياسي: دراسة حالة الجزائر". مذكرة ماستر،(جامعة محمد خيضر ببسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية، 2014-2015)، ص24.

[2]- عبد العالي عبد القادر، "**اقترابات النظم السياسية**". محاضرات النظم السياسية المقارنة،(جامعة مولاي الطاهر بسعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2007-2008)، ص 31.

إثبات العلاقة الموجودة بين كل هذا دون عزل المتغيرات المحيطة. إن الخلل الذي قد يصيب أحد جزئيات النظام السياسي من شأنها أن تمس بالهيكل المؤسسي لوجود العلاقة التلازمية بين عناصره.

بالتالي عملية الاستقرار السياسي تتأتى من كل هذا بمعنى بقدر ما استطاع النظام السياسي أن يحافظ على توازنه وتجاوب مع التحديات المطروحة عليه اكتسب مزيدا من التوازن والاستقرار.

د- المدخل النظمي:

يعود الفضل في تأسيسه إلى العالم الأمريكي **دافيد ايستون**، فالنظام السياسي يمثل نظاما كليا وتمثل الأنظمة الأخرى أنظمة فرعية أو جزئية منه.النظام السياسي وفقا للاتجاه النسقي عبارة عن مجموعة من التفاعلات التي تحدث بين مكوناته التي تقوم على الاعتماد المتبادل فيما بينها، هذا وقد ركز ايستون في دراسته على الكيفية أو الطريقة التي من خلالها يتمكن النظام السياسي المحافظة على بقائه واستقراره في ظل وجود مجموعة من الضغوط. ويمتاز النظام السياسي بالنظر إلى المدرسة النظمية بالمرونة إذ تحكمه مجموعة من المتغيرات التي يتفاعل معا فهو يؤثر ويتأثر. [1]

وللنظام السياسي مجموعة من العناصر حصرها دافيد ايستون في أربعة عناصر هي:

1- المدخلات:

وهي كل ما يستقبله ويتلقاه النظام السياسي من البيئة الخارجية فهي تؤثر فيه وفي عناصره وتأتي المدخلات في شكل ضغوط من المجتمع أو مطالب سياسية،اجتماعية،اقتصادية وثقافية التي تحتوي عليها البيئة الخارجية للنظام السياسي أو بيئة النظام نفسه.

و ينبغي أن يتلقى النظام السياسي مدخلات بصفة دائمة حتى يحفظ استمراريته وبقاءه ويحافظ على توازنه، وهناك نوعين من المدخلات:

أ- المطالب: هي المطالب التي توجه إلى النظام السياسي عن طريق جماعة المصالح والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام بغرض معالجتها وإصدار قرارات بشأنها. والمطالب نوعين مطالب خارجية تأتي من الأنظمة الاجتماعية الأخرى، ومطالب داخلية تصدر عن هياكل النظام ومؤسساته أي من النظام نفسه.

(1)- محمد شلبي، مرجع سابق، ص 132.

ب- الدعم والمساندة: أي الدعم والمساندة الذين يتلقاهما النظام السياسي من المحيط وقد يكون هذا الدعم مادي أو معنوي. [1]

2- عملية التحويل:

يقوم النظام السياسي بدراسة المدخلات التي استقبلها فيقوم بتحليلها وتصنيفها وترتيبها أي أن ما يتلقاه النظام السياسي من مطالب لا يأخذ نفس المستوى.

3- المخرجات:

وهي استجابة النظام السياسي للمدخلات التي تلقاها فهي كل ما يصدر عنه، وتتنوع هذه المخرجات فقد تأتي في شكل قرارات أو سياسات عامة أو قوانين أو لوائح تنظيمية فهي استجابة النظام السياسي للمطالب المقدمة إليه أو حتى التي يتوقع تقديمها. وتتنوع المخرجات وتتعدد فهناك:

- ✓ مخرجات إيجابية تحافظ على استقرار وتوازن النظام السياسي.
- ✓ مخرجات سلبية وفيها يلجأ النظام السياسي إلى استخدام وسائل العنف والإكراه وغيرها من العقوبات المادية قصد إجبار المواطنين على الخضوع للقرارات الصادرة عنه.
- ✓ مخرجات رمزية وهي المخرجات التي تثير انتباه المجتمع فيما يتعلق بحالات عدم الاستقرار التي تهدد النظام السياسي.

4- التغذية الاسترجاعية:

قد تعود المخرجات الصادرة عن المخرجات الصادرة عن النظام السياسي في شكل مدخلات جديدة من أجل تعديلها أو إعادة النظر فيها فهي النتائج المترتبة عن القرارات والسياسات النابعة عن النظام السياسي، بالتالي فإن المخرجات قد تعود من جديد إلى النظام السياسي في شكل مدخلات جديدة. [2]

يتمتع أي نظام سياسي بمجموعة من القدرات التي تساعده في الحفاظ على بقائه واستمراريته، وتتمثل هذه القدرات في:

---

[1]- شيرزاد أحمد النجار، دراسات في علم السياسة.عمان:دار دجلة،2010،ص 28-32.

[2]- المرجع نفسه، ص 37-39.

أ- القدرة الاستخراجية:

أي قدرة النظام السياسي على استخراج وتعبئة الموارد المادية أو البشرية سواء من البيئة المحلية أو الدولية، أي حصول النظام السياسية على ما يحتاجه من موارد تساعده على التكيف والحصول على الدعم والتأييد.

ب- القدرة التنظيمية:

بمعنى قدرة النظام السياسي على تنظيم وضبط سلوك أفراد المجتمع ويتم اللجوء فيها إلى أساليب الإكراه المادية المشروعة والضوابط القانونية والنظامية كما تعني كذلك قدرته على حفظ الأمن وممارسة الرقابة على السلوك الفردي والجماعي.

ج- القدرة التوزيعية:

أي النشاط الذي يعتمده النظام السياسي في توزيعه للمنافع،القيم،السلع،الخدمات والفرص الاجتماعية داخل المجتمع.

د- القدرة الرمزية:

بمعنى الكفاءة في الاستخدام الجيد لمختلف الرموز والخطب ومختلف التصريحات بالشكل الذي يضمن للنظام السياسي الحصول على التأييد الشعبي والجماهيري.

هـ- القدرة الاستجابية:

أي القدرة على الاستجابة لمختلف المطالب والضغوط التي تأتي من البيئة من خلال القرارات الصادرة عن النظام السياسي، فالقدرة الاستجابية توضح العلاقة الموجودة بين المدخلات والمخرجات. [1]

هناك مجموعة من الوظائف التي يقوم بها النظام السياسي والتي تتمثل في:

1- وظائف التحويل:

وتضم هذه الوظائف ست عمليات أساسية هي:

([1])- ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، ص 53-58.

أ- التعبير عن المصلحة:

من خلالها يقوم الأفراد بالتعبير عن مطالبهم لصانعي القرار السياسي عن طريق بنى منظمة كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح واتحادات العمال أو بواسطة بنى غير منظمة كالمظاهرات وأعمال الشغب وبأساليب مختلفة.

ب- تجميع المصالح:

وفيها يتم تحويل المطالب المتباينة إلى بدائل سياسية عامة من خلال إيجاد سياسات توفق بين المصالح المتضاربة ومن البنى الأساسية التي تقوم بعملية تجميع المصالح نجد الأحزاب السياسية باعتباره يسعى للوصول إلى السلطة فيعمل على كسب التأييد الشعبي ويوفق بين الأطراف المتعارضة.

ج- صنع القواعد:

وهي وظيفة أوسع من التشريع على أساس أنه مرتبط ببنية متخصصة (السلطة التشريعية) في حين وظيفة صنع القاعدة هي أوسع من ذلك لأنها قد تشمل أبنية عديدة كالأحزاب السياسية أو تضيق ليختص بها ومقربيه.

د- وظيفة تطبيق القواعد:

تشترك هذه الوظيفة مع السلطة التنفيذية في المهام التي تقوم بها في حين أن الاختلاف بينهما يكمن في مجموع البنى والأجهزة التي تقوم بمهمة التنفيذ ويعود ذلك لتعدد الأجهزة البيروقراطية التي يحتوي عليها النظام السياسي.

هـ- وظيفة التقاضي بموجب القواعد:

مهمتها الفصل بين مختلف النزاعات التي تحدث بين الأفراد أو بينهم وبين الإدارة بموجب القواعد القانونية وتناط هذه الوظيفة في أغلب الأحيان إلى السلطة القضائية. [1]

[1]- المرجع نفسه، ص 53-60.

و- وظيفة الاتصال:

بمعنى العملية التي بموجبها يتم تدفق المعلومات بين عناصر النظام السياسي وبينه وبين النظم الأخرى سواء كانت هذه المعلومات متعلقة بالمطالب والضغوط التي يتلقاها النظام السياسي أو مواقف التأييد والمساندة لمختلف القرارات والسياسات التي يصدرها.

بما أن النظام السياسي عبارة عن مجموعة من الأنساق المتداخلة والمتفاعلة فيما بينها فإن عملية الاستقرار السياسي مرهونة بمدى قدرته في الحفاظ على التوازن والانسجام في إطار الحركة والتغيير المستمرين فوجود استقرار على مستوى البيئة الداخلية للنظام السياسي يساعد في إيجاد استقرار داخل الدولة ككل ومن ثم القدرة على إيجاد حلول للمشاكل والصعوبات التي قد تعترض النخبة الحاكمة في تسيير شؤون النظام.

2- وظائف التكيف والحفاظ على النظام:

أ- التنشئة السياسية:

أي نقل وتدعيم الثقافة السائدة عبر مختلف الأجيال بالاعتماد على العديد من الوسائل والأطراف كالأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام والأحزاب السياسية قصد التأثير في مواقف الأفراد.

ب- التجنيد السياسي:

بمعنى اختيار القادة الذين تناط لهم مهمة القيام بالعمليات السياسية وإكسابها الخبرات اللازمة للقيام بذلك. [1]

ووفقا للمدخل النظمي، وبالنظر إلى جملة الوظائف والعناصر المعقدة التي يحويها النظام السياسي فإن قدرته في التعامل مع كل هذا ليس بالأمر السهل فمتى تحقق ذلك استطاع أن يحافظ على بقاءه واستمراريته لمدة أطول من الزمن ويحقق التوازن والتكيف ما ما مجريات البيئة.

[1]- المرجع نفسه، ص 60-62.

خلاصة الفصل الأول:

إن التداول على السلطة هو العملية التي بموجبها تنتقل السلطة داخل الدولة بين النخب ويترتب عليها إحلال قيادة سياسية جديدة ويكون على مستوى السلطة التنفيذية أو على مستوى الأحزاب.ويقسم التداول على السلطة بناءا على حجم السيطرة السياسية إلى تداول مطلق أو تداول نسبي أو تداول عبر وسيط وله آليات سلمية وغير سلمية فتتمثل الآليات السلمية في الانتخابات، الوراثة أما الآليات غير السلمية فتعكسها الانقلابات والثورات.

إن التداول على السلطة يتطلب نظام ديمقراطي حيث يتطلب وجود تعددية سياسية قائمة على أساس التنافس الحقيقي إلى جانب انتخابات دورية حرة ونزيهة مما ينتج عنه رأي أغلبية قادرة على التأثير على القائمين بأمور السلطة.

إن التداول السلمي للسلطة يتطلب وجود استقرار سياسي الذي يشير إلى حالة الثبات والرسوخ والتوازن التي تغيب فيها كافة أشكال العنف السياسي وتزيد فيه شرعية وفعالية أداء النظام وهذا عن طريق نمط انتقال السلطة وغياب العنف السياسي واستقرار مؤسسات النظام السياسي وسياسات اقتصادية ناجحة وولاءات وطنية هذه مؤشرات تعمل على تكريس انتقال سلمي للسلطة.

الفصل الثاني:

ثنائية العلاقة بين التداول على السلطة والاستقرار السياسي.

إن عملية التداول على السلطة تتطلب مجموعة من الوسائل والأساليب، وتعتبر الانتخابات أحد الآليات السلمية المعتمدة من طرف الأنظمة السياسية قصد الوصول إلى السلطة.

إن إدارة العملية الانتخابية تختلف من دولة إلى أخرى ومن نظام إلى آخر، فهناك من يحتكم إلى الانتخابات الدورية التي تتجسد فيها كل معالم الشفافية والنزاهة والاحتكام إلى النصوص القانونية، وهناك من لا يرى في كل هذا تجسيد الديمقراطية والحكم الراشد بل يجعل من الانتخابات مجرد إجراء لابد منه بالتالي يكون التركيز هنا على الظاهر دون المضمون وهذا ما قد يقف أمام تفعيل دولة الحق والقانون.

ولتحقيق الاستقرار السياسي يرتبط بطبيعة تولي السلطة و ممارستها، فمتى كان الوصول إلى السلطة بطرق سلمية ديمقراطية قانونية تجسد استقرار الأنظمة السياسية، والانتخابات أحد الآليات التي تربط الجانبين يبعضهما البعض.

التداول السلمي على السلطة يستدعي وجود عملية انتخابية تكرس لحياد الإدارة ووجود هيئة قضائية تدقق وتتابع سير العملية. تعتبر الانتخابات أحد المحددات الأساسية للعلاقة بين التداول على السلطة والاستقرار السياسي، وتفعيل استقرار الأنظمة السياسية مرهون بشخصية القادة السياسيين وطرق وصولهم للحكم هذا الأخير الذي قد يتحدد بالانتخابات، هذا ما سنوضحه في هذا الفصل من خلال التطرق إلى:

المبحث الأول: دور التداول على السلطة وأثره في تعزيز النظام السياسي.

المبحث الثاني: انعكاسات التداول على السلطة على استقرار مؤسسات النظام السياسي.

المبحث الأول: التداول على السلطة وأثره في تعزيز النظام السياسي.

إن اختيار عناصر النخبة السياسية الذين بإمكانهم تولي المناصب السياسية داخل النظام السياسي متوقف على تفعيل جملة من العناصر أهمها ضرورة وجود نظام انتخابي يترجم رغبات المواطنين في اختيارهم لممثليهم الذين يسهرون على النظر في انشغالاتهم وتطلعاتهم .

يستطيع المحكومين من خلال الانتخاب المشاركة في صنع القرار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومتى كانت العملية الانتخابية تتسم بالوضوح والشفافية والنزاهة انعكست بالإيجاب على مستقبل النظام السياسي، ومن ثم فإن نجاحها أو فشلها مرهون بمعدل المشاركة الشعبية هاته الأخيرة التي تعتبر من بين أهم العناصر التي لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار.

1- تأثير النظام الانتخابي على التداول على السلطة:

قبل أن نوضح طبيعة العلاقة الموجودة بين النظام الانتخابي والتداول على السلطة لا بأس بإعطاء معنى لكل من الانتخاب والنظام الانتخابي:

إذ تعتبر "الانتخابات الوسيلة التي يتم من خلالها اختيار الحكام والنخبة السياسية لتولي السلطة"، وهناك من يربط الانتخاب بالديمقراطية خصوصا إذا كانت العملية الانتخابية تسعى لاختيار ممثلي الشعب في المجالس النيابية والمحلية. [1]

تعد الانتخابات أحد الوسائل الديمقراطية التي بواسطتها يستطيع المواطنين اختيار ممثليهم سواء على المستوى المحلي أو الوطني،يتم اختيار من هم أنسب و أكفء ومن تتوفر فيهم القدرات والمؤهلات لإدارة دفة الحكم على أن تتم الانتخابات في جو من الشفافية والنزاهة والتنافس مع مراعاة مبدأ التناوب وفقا للنصوص والأحكام الدستورية.

اعتبر أغلب فقهاء القانون الدستوري بأن الانتخاب هو الأداة التي من خلالها يتم تولي السلطة سلميا وإشراك المنتخبين في صنع القرار وذلك بالمشاركة السياسية بالتوجه لصناديق الاقتراع لاختيار الشخص الأنسب.

---

[1] – سعاد الشرقاوي ، النظم السياسية في العالم المعاصر. (د.م.ن)،(د.د.ن)،1997، ص144.

فالانتخاب هو:"الوسيلة الأساسية والوحيدة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية المعاصرة من ناحية ولتحقيق حق المشاركة في الحياة السياسية من جانب الأفراد من ناحية أخرى".[1]

فالإنتخابات هي أداة سلمية لإسناد السلطة في الأنظمة الديمقراطية. إن الانتخاب كعملية من شأنه أن يعزز ثقافة المشاركة السياسية ويقويها ويولد لدى الشعب الشعور بالمسؤولية والاهتمام بالشؤون السياسية للدولة ومن ثم إشراكهم في تقرير مصيرهم وصنع السياسة العامة للبلاد، ويقوي الثوابت الوطنية للأمة ويحافظ عليها، فكلما كانت العملية الانتخابية أكثر ديمقراطية ونزاهة انعكس ذلك بالإيجاب على سلوك الفرد والنظام السياسي ككل والعكس صحيح.

"الانتخاب يعتبر الطريقة الأساسية لإسناد السلطة في الديمقراطية التمثيلية، بل أصبح الوسيلة الوحيدة لمنح الشرعية للسلطة".[2]

يصوت المواطن لصالح المرشح للانتخاب من بين المرشحين ويعبر صوت كل ناخب عن رأيه وقناعته وتستمد شرعية السلطة من شرعية ومصداقية العملية الانتخابية، فالانتخاب وسيلة من الوسائل الديمقراطية الذي يعكس توجهات الأمة.

"إن وجود انتخابات دورية حرة ونزيهة يعتبر أمرا جوهريا لتحقيق التداول السلمي على السلطة. حيث يعتبر هذا النوع من الانتخابات الدورية السمة الأكثر بروزا للنظم الديمقراطية لأنها الوسيلة الوحيدة لتحقيق وضمان التداول الدوري للسلطة بعد مرور فترة محددة من الزمن." [3]

فيتحقق التداول الحقيقي على السلطة عندما نكون أمام انتخابات حرة ونزيهة التي تتم بصفة دورية منتظمة لأن ذلك يعطي الفرصة لمختلف الأطراف المتنافسة بتقلد المناصب القيادية في الدولة.

---

[1] – سعد العبدلي، الانتخابات:ضمانات حريتها ونزاهتها (دراسة مقارنة).عمان: دار دجلة،2009 ، ص27.

[2] – عصام الدبس، النظم السياسية:أسس التنظيم السياسي(الدول–الحكومات–الحقوق والحريات العامة).عمان:دار الثقافة للنشر والتوزيع،2010 ، ص199.

[3]– ساجد متعب العبدلي، التداول السلمي للسلطة والحكومة المنتخبة. ص،3 متحصل عليه من:

- www.sajed.org/books_lib/open.php?cat=1&book=2، تاريخ الدخول: 2016/05/25 على الساعة: 17:23.

إن النمط الذي تتبناه الأنظمة السياسية في تولي السلطة السياسية يعكس أسلوب القيادة والممارسة الديمقراطية للحكم. فالأنظمة التي تتبنى حكما تداوليا من أفضل الأنظمة وأحسنها لأنها تسعى لتفعيل المشاركة السياسية وتعميقها بالقدر الذي لا يشعر معه المواطنون بالاغتراب السياسي.

فالانتخاب هو وسيلة من الوسائل الشرعية للنظام الديمقراطي للوصول إلى السلطة بالنسبة للنخبة السياسية الحاكمة، وللأفراد المحكومين من منطلق الإدلاء بأصواتهم للشخص المناسب الذي بإمكانه الاهتمام بانشغالاتهم وتطلعاته وهذا كله يتم في حدود الأحكام الدستورية المنصوص عليها.

إن الانتخابات من آليات النظام الديمقراطي لذا يتطلب توافر مجموعة من الشروط أهمها:

✓ استقلالية الإدارة أي وجود جهاز إداري مستقل يشرف على العملية الانتخابية يساهم إلى حد بعيد في ضمان نزاهة العملية الانتخابية ونجاحها لأن ذلك يضمن الموضوعية والحياد ما يبعث الطمأنينة في نفوس الأفراد ويشجع على المشاركة السياسية وهذا ما ينعكس على نتائج الانتخابات. [1]

فاستقلالية الأجهزة الإدارية من شأنه أن يفعل العملية الانتخابية ويحقق النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص بين المرشحين المتنافسين.

✓ الرقابة القضائية التي تساهم في تحقيق العديد من الامتيازات المتعلقة بالعملية الانتخابية فهي

تحقق العدالة والمساواة فيما يتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية أو حتى بمراقبة أعمال السلطات العامة بما يضمن حق المواطنين بالمشاركة في الشؤون العامة للبلاد. [2]

فوجود هيئة مستقلة لمتابعة العملية الانتخابية تجسدها السلطة القضائية يخلف العديد من الآثار الإيجابية كتعزيز مبادئ النظام الديمقراطي، قياس مدى تطابق الأفعال والتصرفات مع نصوص الدستور والقواعد القانونية ويعمق المعنى الصحيح للانتخاب.

✓ أن تكون الانتخابات انتخابات دورية ومنتظمة. [3]

---

[1] – سعد العبدلي، مرجع سابق، ص 146.

[2] – المرجع نفسه، ص 141.

[3] – ديفيد بيتهام وكيفن بويل ، مدخل إلى الديمقراطية: الانتخابات الحرة العادلة . (تر:غريب عوض)، الجزء الثاني، البحرين:فراديس للنشر والتوزيع،2007، ص5.

تعد نزاهة العملية الانتخابية من أهم الأمور التي يجب مراعاتها في ديمقراطية الأنظمة السياسية، فلا بد أن تتحلى بالنزاهة والشفافية وأن يراعى فيها مبدأ التناوب والتداول السلمي، كما يجب أن تركز على شيء أساسي وهو حياد الإدارة وذلك بوجود هيئة مستقلة مختصة بالعملية مهمتها متابعة الانتخابات بدءا بعملية تصويت المنتخبين حتى لحظة فرز الأصوات والإعلان عن النتائج. فالانتخابات تعمل على تنمية الوعي السياسي للأفراد، وتكريس الثقافة السياسية.

وتنعكس صورة الانتخاب من خلال سير العملية الانتخابية، هاته الأخيرة التي لا بد أن تحتكم إلى جملة من العناصر أهمها:

- ✓ المساواة، إذ لا بد أن يبلغ المواطن السن القانونية للإدلاء بصوته دون إقصاء أو تهميش.
- ✓ أن تعكس أرقام التصويت النسبة الحقيقية للمشاركة السياسية.
- ✓ على الهيئات المختصة أن تأخذ بكل الأسباب التي تشجع على المشاركة حتى لا يكون هناك عزوف على الانتخابات كأن يتم التحسيس بمدى أهميتها في ضمان الحقوق السياسية للمواطن.
- ✓ التعريف بالبرنامج الانتخابي للمرشحين.
- ✓ تسهيل عملية التنقل نحو مركز الانتخاب.

إن النظم الانتخابية هي آليات تتبع للتعبير عن إرادة الشعب عن طريق الانتخابات وتختلف النظم الانتخابية عن حق الانتخاب إذ تعمل الانتخابات على تنمية الوعي السياسي للأفراد، وتكريس الثقافة السياسية.

إن حق التصويت وتنظيمه يشكلان مرحلة سابقة على نظم الانتخاب فالنظام الانتخابي ترجمة الأصوات المعبر عنها في الانتخابات إلى مقاعد تتحصل عليها الأحزاب السياسية المشاركة في العملية الانتخابية.

و يعرفه **دافيد فاريل** بأنه:" النظام الذي يحدد الطريقة التي يتم من خلالها تحويل الأصوات إلى مقاعد في عملية انتخاب سياسيين لشغل مناصب معينة." [1]

[1]– بوشنافة شمسة، "النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية". مجلة دفاتر السياسة والقانون ،أفريل 2011، ص463.

يؤثر النظام الانتخابي المتبع لأي نظام في عملية التداول على السلطة تأثيرا مباشرا بالإضافة إلى أنه من يساهم بنسبة معينة في تفعيل الديمقراطية. ومن أجل إرساء دعائم النظام الديمقراطي الصحيح داخل الدولة لا بد من العمل وفقا للقانون والارتكاز على كل الجوانب التي تتحقق في ظلها الشفافية والنزاهة والمصداقية.

فالنظام الانتخابي هو محور العملية السياسية والمتحكم في مسألة الديمقراطية التمثيلية، فإذا ما كنا أمام النظام الانتخابي الفردي فإن العملية الانتخابية وفق هذا النظام تستند لتقسيم الدولة إلى عدد من الدوائر الانتخابية المتساوية لكل منها نائب واحد يمثل دائرته هنا ومن أجل أن تكون العملية أكثر ديمقراطية من الأفضل أن يمثل المرشح ناخبي دائرته وأن لا ينساق وراء ضغوطات الإدارة. قد لا يكون التقسيم للدوائر في هذا النمط الانتخابي عادلا فإذا كان سكان الدائرة موالين للنظام وفيها ما يخدم مصلحته منحها عدد كبير من الممثلين والامتيازات والعكس صحيح.

تقاس قوة الحكومة بدرجة الأغلبية بمعنى أن الحزب المتحصل على الأغلبية يمتلك صلاحية تشكيل الحكومة. أما في حالة عدم الحصول على أغلبية الأصوات فإن الحزب يلجأ إلى الائتلاف.[1]

في النظام البرلماني بما أن رئيس الحزب الفائز(رئيس الحكومة)، فإنه يضطلع بدور أساسي فيما يخص المحاسبة الحكومية من خلال سحب الثقة منها في حال عدم قيامها بمسؤولياتها بهدف إسقاطها يكون ذلك بوجود معارضة برلمانية قوية، لأن غيابها من شأنه أن يجعل الحكومة أمام رقابة شكلية.

إن صراع الأحزاب بغض النظر عن درجته من شأنه أن يعرقل استمراريتها ويهدد مستقبلها ويؤثر على قوتها ويقف عائقا أمام تجسيد الأهداف التي جاءت من أجلها.

أما في نظام الثنائية الحزبية، يتنافس حزبان كبيران على السلطة، لتكون النتيجة هي فوز أحدهما وحصوله على الأغلبية البرلمانية أما الحزب الآخر فيمثل المعارضة.

---

[1]– بن سليمان عمر، "تأثير نظام الانتخاب على الأحزاب في الجزائر 1989–2012". مذكرة ماجستير، (جامعة الطاهر مولاي بسعيدة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: السياسات المقارنة،2013)، ص 122.

من هذا المنطلق تصبح العملية السياسية داخل النظام السياسي قائمة على فكرة التناوب المستمر بين هذين الحزبين الكبيرين أي أن الحزب الفائز يتحول من حزب حاكم إلى حزب معارض والعكس صحيح.[1]

إن فكرة التداول على السلطة تتعدى الحزب الحاكم لتشمل التداول داخل الأحزاب السياسية هذا ما يضمن لها قوتها واستمراريتها وديمومتها بعيدا عن الانشقاق والانفصال الناتج عن تعارض المصالح.

فوجود حزب سياسي حاكم و آخر معارض يعكس فكرة التداول على السلطة أي أن النظام الديمقراطي يعترف بالمعارضة ويقننها وفقا لنصوص قانونية فنجد حزب سياسي حاكم وآخر معارض وهذا يعكس فكرة التداول على السلطة مما يضمن احتكار السلطة بيد قوة سياسية واحدة.

يعزز النظام الانتخابي مبدأ الديمقراطية و التداول على السلطة كلما ركز على:

- ✓ صحة التمثيل، الذي يقلص تمثيل أصحاب المصالح الضيقة و الولاءات الموروثة والعائلية والعصبية، ومن ثم لا بد أن يعكس طموحات الأفراد واهتماماتهم.
- ✓ عدالة التمثيل، التي ينبغي أن تعبر عن جميع التيارات والقوى السياسية والأيديولوجية لمشاركة في العملية الانتخابية.
- ✓ تقوية مفهوم نائب الأمة، فالنائب لابد أن يمثل الأمة ككل يعكسه رضا الناخبين.
- ✓ المساهمة في ولادة الأحزاب الوطنية كلما ابتعدت الخطابات السياسية عن الصبغة الطائفية واتجهت نحو الخطابات الوطنية.
- ✓ تعزيز التكتلات النيابية.
- ✓ الحد من هيمنة الإقطاع السياسي من خلال منح الأقليات حق التمثيل في البرلمان.
- ✓ إقصاء المتطرفين الذي يساهم في القضاء على العديد من المظاهر السلبية كشراء أصوات الناخبين.
- ✓ يسهل وصول الأقلية إلى التمثيل في البرلمان وهذا الأمر يحقق الاستقرار داخل المجتمعات التي تعاني من انقسامات داخلية. [2]

---

[1]– نعمان أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص 414.

[2] – عبدو سعد،علي مقلد، النظم الانتخابية: دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص 268–272.

2- دور التداول على السلطة في تحقيق الشرعية:

قبل أن نوضح الدور الذي يلعبه التداول على السلطة في تحقيق الشرعية لا بد من تحديد مفهوم الشرعية السياسية، هناك العديد من الباحثين الذين قدموا تعاريف لمصطلح الشرعية (Légalité) من بينهم المفكر ماكيفر(Robert Maciver) حيث يقول: بأن الشرعية تتحقق عندما تكون إدراكات النخبة الحاكمة لنفسها، وتقدير غالبية المجتمع لها متطابقتين وفي توافق تام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع، وبما يحفظ للمجتمع تماسكه واستقراره ".[1]

لذا لا بد من وجود إدراك عميق لدى الحكام لمصالح الأفراد وأن يكون هناك توافق وانسجام بينهم وبين المحكومين لأن هذا يعزز الاستقرار السياسي داخل الدولة.

الشرعية مصطلح مرتبط بالنظام السياسي ومؤسساته وطبيعة العلاقة الموجودة بين النظام و الشعب. فالنظام السياسي يكون شرعيا عندما يكون مستمدا ومستندا للإرادة الجماعية للمواطنين.[2]

فشرعية النظام السياسي تقاس من خلال عدة مظاهر أهمها رضا فئة المحكومين والمشاركة السياسية* التي تضفي الشرعية، فتسعى الأنظمة السياسية إلى كسب الشرعية التي تتعدد مظاهرها وصورها بوجود حكومات منتخبة مصدرها الشعب معتمدة على الانتخاب كأداة ديمقراطية في تولي السلطة، فهي بمثابة المرآة العاكسة لوجود تداول فعلي للسلطة تعكسه أحزاب سياسية تتناوب على السلطة بالطرق السلمية الديمقراطية وبحدود زمنية مقننة، ومتى كان اعتلاء السلطة شرعيا مرجعه في ذلك الدستور والإرادة الجماعية استطاع أن يحافظ على التوازن والاستقرار.

وحتى تتحقق الشرعية داخل الأنظمة السياسية لابد من:

---

* **المشاركة السياسية:** تلك الأنشطة الإدارية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها." أنظر: صبع عامر،"دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر مابين 1999-2004". مذكرة ماجستير،(جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم:العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع: التنظيمات السياسية والإدارية،2007-2008)، متحصل عليه من : ، boulemkahel.yolasite.com تاريخ الدخول: 2015/11/08 عل الساعة: 19:24.

[1]- ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق،ص177.

[2]- عروس ميلود،" معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر(1990-2006): مقترب تحليلي تقييمي". مذكرة ماجستير،(جامعة الحاج لخضر بباتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،فرع التنظيمات السياسية والإدارية،2009-2010)، ص 33،34.

- ✓ وجود قناعة بالتنازل على السلطة وتسليمها للشعب من منطلق أن الشعب هو مصدر لكل السلطات.
- ✓ أن لا يكون انتقال السلطة بالوسائل غير الشرعية كالثورات والانقلابات.
- ✓ تأكيد العمل السياسي السلمي من قبل الحكومة إزاء معارضيها أو من قبل المعارضة إزاء الحكومة حتى مع فرض استمرار العنف من أحد الأطراف السياسية وذلك انطلاقا من مبدأ أن العنف لا يولد إلا العنف.
- ✓ دعم أساليب المقاومة السلمية مع ما يتناسب مع كل مرحلة سياسية.
- ✓ تشكيل منظمات سياسية تدعم سياسة اللاعنف واعتبارها المنهج الأساسي للتعامل بين الأطراف السياسية. [1]

فالشرعية السياسية مصطلح يترتب عليه مشاركة سياسية إما باختيار الحكام أو عن طريق تنفيذ وصنع السياسات العامة، فالمشاركة السياسية تعتبر جزء من عملية الحكم فهي نشاط يختص به كل فرد للمساهمة في الحكم وفي القرارات الصادرة عن الحكام وتعكس درجة المشاركة السياسية مدى تحقيق الديمقراطية والأخذ بالإرادة العامة.

إن العمل على تعميق مفهوم المشاركة السياسية داخل الأنظمة السياسية ماهو إلا انعكاس لقرار سياسي محصلته أفكار ومناقشات جماهير المواطنين. [2]

فإذا ما تم الرجوع إلى الإرادة الشعبية في القضايا المتعلقة بتقرير المصير والشؤون العامة للبلاد لن تواجه النخب الحاكمة أي ضغط أو مشاكل تعرقل اتخاذ القرار فالأخذ برأي الشعب وإشراكه في الحكم يشعره بمسؤوليته وواجبه تجاه النظام ما يزيد الوعي السياسي والثقافة السياسية للدولة.

3- التداول على السلطة كمحدد لتحقيق التنمية:

إن الهدف من عملية التنمية هو إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في أي مجتمع بهدف إكساب المجتمع القدرة على التطور والعمل على إشباع الحاجات الضرورية للأفراد والعمل على الترشيد

---

[1] – ساجد متعب العبدلي، مرجع سابق، ص 6،7.

[2]– فلاح خلف كاظم الزهيري، مرجع سابق.

العقلاني لاستغلال الموارد، وعليه تتعدد أنواع التنمية هناك التنمية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية.

فالتنمية هي:" عملية تغيير مستمرة ومتصاعدة وموجهة لتحقيق احتياجات المجتمع المادية وغير المادية". [1]

التنمية هي عملية دائمة ومستمرة فهي في حركية دائمة تتجه نحو تحقيق أهداف وغايات الأفراد وتطلعاتهم بحسب الحاجة فمنها ما هو مادي كتوفير متطلبات العيش الكريم ومنها ما هو معنوي كشعورهم بالأمن والراحة.

فتحقيق التنمية مرهون بمدى التطبيق الفعال لمبدأ التداول على السلطة الذي يحقق الاستقرار السياسي والتطلع نحو الأمام مادامت الدولة تعيش في كنف السلم والأمان بعيدا عن كل الثورات. إن الهدف من التنمية هو تغيير المجتمع، فعن طريق التنمية السياسية تستطيع المجتمعات الارتقاء نحو تحقيق الديمقراطية والمساواة بين أفراد المجتمع والدعوة إلى المشاركة السياسية في بنى ذات طابع مؤسساتي يعترف بفكرة التداول على السلطة داخل نظام الحكم.

ومن أكثر أنواع التنمية ارتباطا بالنظام السياسي نجد التنمية السياسية فهي " ترجع إلى قوى عديدة في المجتمع من التعليم والتصنيع و الحضرية و التكنولوجيا و تطور وسائل الاتصال والأحزاب، فالتنمية السياسية ما هي إلا طريق لتحقيق الديمقراطية الكاملة." [2]

فتحقيق تنمية سياسية على مستوى الأنظمة السياسية ما هو إلا طريق نحو تفعيل الحكم الراشد ومبادئ النظام الديمقراطي ومن ثم تجاوز الصراعات والأزمات التي قد تهدد مستقبل الدول. وأن تؤخذ كل أنواع التنمية على نفس الدرجة من الأهمية وهذا لارتباطها ببعضها البعض ولدرجة التأثير الموجودة بينها.

و يرى يرى صامويل هنتنجتون أن "التنمية السياسية القائمة على نظام المؤسسات يمكن أن تتمتع بمستوى عال من التكيف والتعقد والتماسك ومع ذلك قد ينقصه التمحيص". [3]

---

[1]– حميد حسين كاظم الشمري،"دور التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي". متحصل عليه من: fcdrs.com/mag/issue-6-3.html، تاريخ الدخول: 2016/04/08 على الساعة:10:31.

[2] – إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، أسس ومجالات العلوم السياسية. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2011، ص 307،308.

[3] – محمد نصر مهنا، علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 319.

فمن متطلبات التنمية وجود نمو وتراكم رأس مال وهذا يؤدي إلى خلق استقرار النظام ما يؤدي إلى وجود تنافس وتناوب على السلطة هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه ولتفعيل عنصر التنمية لا بد من توفر مؤسسات تتميز بالاستقلالية، التعقيدات والتكيف مع ظروف البيئة المحيطة ووجود نظام سياسي يسعى لتلبية حاجيات الأفراد مع توفير الموارد المادية والمعنوية اللازمة لذلك.

هناك مجموعة من المؤشرات التي تتحكم في عنصر التنمية السياسية أهمها:

- ✓ شرعية الأنظمة السياسية التي تنعكس في رضا الفئة المحكومة إذ لا بد من العمل على تحسين مستوى معيشة الأفراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- ✓ العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نسبة المشاركة السياسية.
- ✓ ولاء المواطنين للدولة قد يعزز الوحدة الوطنية والقول بعكس ذلك قد يدخل البلاد في أزمة هوية ويقضي على فكرة المواطنة.
- ✓ تغلغل الدولة وينعكس ذلك من خلال إعمال كافة القوانين والسياسات العامة عبر أنحاء التراب الوطني للدولة والإطلاع على كافة انشغالات واحتياجات الأفراد والاستجابة لتطلعاتهم. [1]
- ✓ زيادة الوعي السياسي فهي تعكس رغبة المجتمع من خلال عدة صور كالتمثيل النيابي والاستفتاء.
- ✓ وجود مشاركة سياسية ايجابية يعمل على تحقيق التوافق بين الحكام والمحكومين. [2]
- ✓ التعددية السياسية، كأحد مظاهر الحداثة من خلال القبول بالآخر واحترامه والتعايش مع مختلف القوى.[3]

---

[1] – مصعب شنين، مرجع سابق،ص12-15.

[2] – ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص282.

[3] – عروس ميلود، مرجع سابق، ص21.

المبحث الثاني: انعكاسات التداول على السلطة على استقرار مؤسسات النظام السياسي:

إن عملية تولي السلطة السياسية تتم وفقا لعدة أساليب سواء أكانت سلمية أو عنيفة، والانتخاب أحد الأساليب السلمية التي تساعد على تولي زمام القيادة والسلطة للبلاد التي يجب تفعيلها بهدف الارتقاء بالأنظمة السياسية نحو الأفضل.

و يتحقق الاستقرار السياسي للأنظمة السياسية متى تم الأخذ بأسس الديمقراطية و احتكمت مؤسسات وهياكل النظام السياسي للنصوص القانونية التي تحدد اختصاصات ووظائف كل سلطة بقصد إحداث نوع من التوازن والانسجام بينها. إن التجسيد الحقيقي للتداول على السلطة من شأنه أن ينعكس في أغلب الأحيان بالإيجاب على العديد من جوانب النظام السياسي مثل إيجاد نظام انتخابي فعال وجيد والسعي نحو كسبه للشرعية السياسية كمقياس محدد في ذلك.

1- تأثير النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي:

يؤثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي للأنظمة السياسية ويزداد هذا التأثير كلما استندت العملية الانتخابية إلى المعايير القانونية واحتكمت لمبادئ العدالة والمساواة.

و حتى يتم تجاوز عدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه بعض الأنظمة السياسية في مقابل تعدد للأحزاب السياسية لا بد من إيجاد نظام انتخابي قوي يمكن له أن يفرز أغلبية برلمانية فعالة قادرة على تشكيل حكومة متوازنة ومستقرة. [1]

يفرز نظام التمثيل النسبي تعدد الأحزاب السياسية وهذا الأمر يصعب تشكيل حكومة قوية لذا تلجأ الأحزاب السياسية إلى الائتلاف من أجل تشكيل قوة سياسية تتصدى للظروف السياسية التي تواجهها وتشكيل حكومة يناط فيها لكل حزب سياسية مهام وزارات بحسب المقاعد المحصل عليها في البرلمان. [2]

بقدر ما تشكل الحكومة الائتلافية اتحادا بين الأحزاب السياسية إلا أن ذلك من شأنه أن يؤثر على استقرار الاستقرار السياسي من منطلق تعدد الأفكار السياسية والأيديولوجيات والقرارات إزاء قضية من القضايا المطروحة أين يسعى كل حزب سياسي إلى تغليب رأيه وصلحته على باقي الأحزاب النظام الأحزاب

---

[1] – نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في السياسة والقانون الدستوري. ط7. عمان:دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011، ص 335.

[2]– المرجع نفسه، ص 333.

الأخرى وهذا يشجع على الانقسام والتفتت وضعف الجهاز الحكومي ومن ثم ضعف أداء النظام السياسي ما قد يدخله في أزمات هو في غنى عنها.

هناك مجموعة من المتطلبات التي تساهم في تعزيز الاستقرار السياسي نلخص الأهم منها في مايلي:

✓ **متطلبات فكرية ثقافية:**

بمعنى وجود توافق وتجانس فكري وثقافي بين التيارات السياسية والكتل الاجتماعية ما يعزز الحوار وتبادل الأفكار ووجهات النظر.

✓ **متطلبات سياسية:**

يتدخل كذلك الجانب السياسي ويساهم في تحقيق الاستقرار السياسي كلما احتوى النظام السياسي على أجهزة وأبنية ومؤسسات حكومية تمتاز بالاستقلالية والتخصص في أداء وظائفها. وأن يكتسب النظام السياسي الشرعية السياسية بما يتوافق و النصوص القانونية وتفعيل طرق المشاركة السياسية ما قد يؤدي إلى نجاح السياسات العامة للدولة وكسب الرضا والدعم الشعبي.

✓ **متطلبات اقتصادية واجتماعية:**

في هذا الجانب ينبغي على النظام السياسي أن يسعى إلى خلق توازن بين القدرة الإستخراجية والقدرة التوزيعية، إذ تزداد قدرته على تحقيق الاستقرار السياسي بتوفيره للموارد اللازمة التي يحتاجها الأفراد

والتوزيع العادل للثروات بين بالشكل الذي يتحقق معه الاكتفاء الذاتي.[1]

إن سعي أي نظام سياسي في تحقيقه للإستقرار السياسي يتجسد بوجود توازن وانسجام بين مختلف التباينات التي يحتوي عليها محيط النظام السياسي وإن كان هذا أمرا صعبا لا سيما إذا تعلق الأمر بالتباين والتعدد الفكري.

[1]– كريمة بقدي، "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا:دراسة حالة الجزائر". مذكرة ماجستير (جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، تخصص:دراسات أورومتوسطية،2011–2012)،ص 55–58.

2- دور التداول على السلطة في الإستقرار الحكومي والرئاسي:

تقاس قوة النظام السياسي من قوة مؤسساته وهياكله التي تعتبر بمثابة العصب المحرك له فمتى تحقق الاستقرار على مستوى هذه الأخيرة حافظ النظام السياسي على التوازن الذي يضمن له البقاء. فالبناء المؤسسي للنظام السياسي يتمثل في مؤسسة الرئاسة والحكومة ودراسة الاستقرار في كل منهما مرهون بمتغير أساسي يتحكم وهو عملية التداول على السلطة إذ كيف يمكن له أن يساهم فيها بطرق تضمن الاستقرار.

تستند الأنظمة السياسية الحديثة إلى فكرة أساسية في علاقاتها إلى آلية التسلسل الهرمي في المسؤولية إذ لا بد من تقنين للعلاقة التي تحكم الفرد والدولة من جهة وبين الأفراد فيما بينهم من جهة أخرى، واستمدت هذه الفكرة من تقسيم العمل والتخصص في الوظائف هذا الأمر الذي يقود إلى مأسسة السلطة ومنه يكون توزيعها بطريقة أفقية تتحدد ضمنها اختصاصات وصلاحيات الهياكل والبنى السياسية والإدارية.

إن عمل النظام السياسي وفق مبدأ التدرج السلطوي والوظيفي والاحتكام للنصوص واللوائح القانونية والتنظيمية من شأنه أن يلغي الطابع الشخصي للسلطة ويتجاوز التضارب والاختلاف الذي قد يحدث بين النخب الحاكمة. وبحسب فيبر و بارسونز فإن أهم ما يميز النظم المؤسسية الحديثة هو سيادة النمط القانوني العقلاني للسلطة.

إن تميز النظام السياسي بالطابع المؤسسي يجعلنا أمام تسلسل هرمي يعكسه التخصص في الوظائف والأدوار بموجب القواعد القانونية المنظمة للسلوك السياسي والوظيفي ما يؤدي إلى تقاسم المسؤولية والمشاركة في صنع القرار سواء أكان ذلك على المستوى الهرمي للسلطة أو على مستوى الأجهزة والهيئات المشكلة للنظام السياسي.

فالسلطة المقننة المنبثقة عن أسس ونصوص قانونية تكون أطول، كما أن توزيعها وفقا للتسلسل الهرمي يساهم في تقاسم المسؤوليات والأعباء ويحدد الواجبات والمسؤوليات على مستوى كل جهاز في الدولة. [1]

[1] – وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة– الأمة: دراسة حالة العراق. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2013،ص 125- 129.

لا يمكن الفصل بين الجهاز المركزي للنظام وباقي الأجهزة الأخرى لها وذلك لوجود علاقة تأثير وتأثر بينهما فالاستقرار السياسي المحقق على مستوى الجهاز الرئاسي قد ينعكس بالإيجاب على الأجهزة الحكومية وعلى الحكومة نفسها.

التداول على السلطة كمبدأ أساسي في الدراسات السياسية يحتاج لكثير من الإطلاع والبحث حتى يمكن للباحث أن يوضح طبيعة العلاقة التي تحكمه بالاستقرار السياسي لأن تحقيق هذا الأخير لا يقف عند مجرد تبني للمبدأ من طرف النظام السياسي فحسب وإنما العمل على تجسيده بكل الطرق الديمقراطية التي يعكسها رضا الأفراد وغياب الأساليب غير المشروعة في التسيير، لأنه بوجود كل هذا وغيره من الممارسات الديمقراطية يولد استقرارا سياسيا كأحد المعايير التي نقيس بها مدى تجسيد مبدأ التداول على السلطة على مستوى الأجهزة والمؤسسات السياسية للنظام السياسي، إذ يعتبر هرم السلطة أحد أهم الجوانب التي يتحدد بموجبها مستقبل البنى السياسية الأخرى. وتتم عملية التعاقب على السلطة بواسطة الانتخاب الذي يعكس التنافس والصراع بين القوى السياسية المتنافسة وهذا فإن دل على شيء فإنما يدل على روح الديمقراطية السائدة التي تقود إلى الاستقرار السياسي الذي هو هدف كل نظام.

فتحقيق التوازن بين الحكومة والمعارضة أمر مهم في تجسيد الديمقراطية فالمعارضة بمثابة الرقيب على أعمال الحكومة غيابها يؤدي للاستبداد بالحكم وغياب التوازن السياسي.

يتحقق التوازن السياسي بوجود التعددية السياسية التي تعكسها تباين التيارات السياسية ولا يستثنى من ذلك الأنظمة التي تقوم على سياسة الحزب الواحد فالتوازن فيها يكون داخل الحزب نفسه. [1]

حتى نكون أمام أنظمة شرعية ديمقراطية لا ينبغي أن تتفرد النخبة الحاكمة بالسلطة لمدة طويلة من الزمن فمن الأجدر أن تعرف الأنظمة السياسية تغيير للنخبة الحاكمة على مستوى الجهاز الرئاسي وفقا لفترات زمنية يحددها الدستور فمن جهة يسمح هذا الأمر بأخذ باقي القوى السياسية الأخرى نصيبها من الحياة السياسية عندما يكون الحكم بصفة دورية ومن جهة ثانية قد يستجيب ذلك مع رغبات المنتخبين فيما يعلق باختيار من يمثلهم ويكون رئيسا لهم.

تلعب الأحزاب التنافسية دورا مهما في الحياة السياسية، فهي تتنافس من أجل السيطرة على السلطة التنفيذية والتشريعية وأهم ما يميز هذا النوع من الأحزاب هو أنها وبمجرد حصلها على مراكز في الحكومة لا

[1]– عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة. ط2. بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989، ص 256.

تحاول منع الأحزاب الأخرى من ممارسة نشاطها السياسي، وبمجرد هزيمة الأحزاب الموجودة في الحكومة فإنها تترك السلطة وبصورة سلمية لباقي الأحزاب لتشكيل الحكومة. [1]

فوجود المعارضة في الأنظمة السياسية وقيامها بدورها الحقيقي يعكس التداول على السلطة لأن اعتلاء حزب ما السلطة يقابله حزب معارض يفقد السلطة بالتالي فإن هذا الأمر يشير لتداول سياسي على السلطة من خلاله تناط للحزب السياسي مهمة تشكيل الحكومة وأدائها لمهامها التي جاءت من أجلها، وكلما كان التداول الحزبي في هذا الجانب سلميا وشرعيا مع وجود معنى حقيقي للمعارضة ساعد ذلك في ترسيخ الاستقرار السياسي على مستوى الحكومة.

التداول على مستوى الجهاز الرئاسي أو هرم السلطة تعكسه عدة صور ترسم لمعالم نظام ديمقراطي ناجح من خلال اللجوء للانتخاب كأسلوب لاختيار الحاكم، وأن يكون تداول حقيقي على رأس هرم السلطة وفقا لما يحدده الدستور لكل دولة ففيه توضح مدة الحكم وعدد العهدات الرئاسية كل هذا يعمق المعنى الحقيقي للاستقرار السياسي بوجود متغيرات أخرى تساهم على إنجاحه كالمشاركة الشعبية والتنمية السياسية.

3- التداول على السلطة كآلية ديمقراطية لتحقيق الاستقرار السياسي:

إن التطبيق السليم لمبدأ التداول على السلطة هو تجسيد حقيقي للديمقراطية وذلك من منطلق السماح للقوى السياسية التي تتنافس على الحكم بأخذ نصيبها في ممارستها للسلطة بأساليب شرعية وقانونية. فالاستبداد بالحكم لمدة طويلة من الزمن لا يتوافق ومعالم النظام الديمقراطي لما له من انعكاسات سلبية تمتد إلى المحكومين الذين يبدون عدم رضاهم على الحاكم وحكمه على حد سواء وهذا من شأنه أن ينعكس على استقرار النظام السياسي مما يحدث اختلالات وانشقاقات داخل السلطة في حد ذاتها.

فالنخبة الحاكمة تستمد شرعيتها من رضا الفئة المحكومة ما يعني أن يحرص الحاكم على أدائه الجيد لواجباته حتى يلقى القبول والدعم والعمل وفقا للدستور كمرجع أساسي في ذلك، فمتى تم الأخذ بالنصوص القانونية استطاع النظام السياسي أن يدعم مفهوم الشرعية ففيها تتحدد الحقوق والواجبات الفردية. وينعكس مفهوم الشرعية بوجود:

- ✓ **التناوب:** أو التداول الذي ينبغي أن يتم بصفة دورية وآلية تعكس ديمقراطية النظام السياسي.

---

[1] – نظام بركات، عثمان الرواف، محمد الحلوة، مبادئ علم السياسة. ط2.الرياض: مكتبة العبيكان، 2001، ص 225.

- ✓ **التنافس السياسي:** الذي لا بد أن يكون مؤسسي بمعنى أن تتم لا تتم المنافسة بصفة الفردية بل تتم باسم الحزب السياسي حتى تأخذ المنافسة المعنى الحقيقي لها. [1]
- ✓ **المشاركة في السلطة:** التي يمكن اعتبارها مؤشر لتفاعل العلاقة بين الفرد والدولة وديمقراطية النظام السياسي. [2]

يستطيع النظام السياسي كذلك أن يستمد شرعيته من مدى المشاركة السياسية أي إشراك الأفراد في عملية صنع القرار والأخذ بعين الاعتبار كل ما يستقبله المسؤولين من انشغالات ومشاكل فمتى تحكموا فيها وتمت معالجتها بطريقة عقلانية وفقا للمصلحة العامة تمكن النظام من الارتقاء إلى مصف الأنظمة الديمقراطية. يجب أن تأخذ الأطراف المتنافسة على الحكم نصيبها من التعاقب على السلطة بأساليب ديمقراطية وشرعية سلمية باللجوء إلى الانتخابات التي تحدد مصير كل مرشح للفوز بمنصب القيادة، وعندما نقول الانتخاب كوسيلة ديمقراطية لتولي السلطة لابد من أن تستند لمعايير النزاهة والشفافية والمصداقية وأن تكون بصفة دورية حتى يتلقى المرشح الفائز القبول والدعم والمساندة من جانب محكوميه.

إن التعاقب على السلطة بأساليب شرعية يحقق العديد من المزايا؛ فقد يعكس رضا الأطراف السياسية المتنافسة التي لم تفز بالدور الانتخابي التي تعلق الأمل لفرص أخرى كما يترجم الرغبة الجماعية في اختيار من يقود البلاد والقضاء على الاحتجاجات الشعبية التي تهدد مستقبل النظام السياسي ومن ثم العيش في كنف السلم والاستقرار فمتى تم اللجوء إلى الأساليب الديمقراطية والقانونية في تولي الحكم انعكس ذلك بالإيجاب على الدولة بمعنى يتحول توجه الحديث إلى جوانب أخرى أهمها الاستقرار السياسي الذي يساهم مساهمة كبرى في تفعيل التنمية بكل أنواعها.

تستطيع الدول أن تعيش في كنف الاستقرار السياسي عندما يكون نظامها السياسي قائم على الفصل بين السلطات وأن تضطلع كل سلطة بمهامها واختصاصاتها وأن تكون القرارات الصادرة أكثر

---

[1] – صالح سالم زرتوقة، مرجع سابق، ص53، 54.

[2] – ثامر كامل محمد الخزرجي،مرجع سابق، ص 182،183.

عقلانية بعيدا عن الذاتية والشخصنة وقدرة النظام السياسي على الاستجابة لمتطلبات البيئة بنوعيها ومن ثم فمتى اعتبر الدستور المرجع الأساسي للدولة وتم احترامه من طرف الحكام والمحكومين على حد سواء. [1]

إذا ما تم الأخذ بمبدأ التداول على السلطة بمعايير ديمقراطية وشرعية أي أن يكون التناوب بأساليب سلميا كل حسب أحقيته نحو غاية أساسية وهي جعل الإرادة العامة وتلبية مطالبها فوق كل اعتبار ساد الاستقرار السياسي، فلو تفرد الحاكم بالسلطة لوحده ولمدة طويلة من الزمن كنا أمام نظام سلطوي و مستبد يتم فيه تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة وهذا ما يؤثر سلبا على ديمقراطية واستقرار النظام السياسي.

إن الحديث عن الديمقراطية التمثيلية كنوع تسند فيه السلطة للنخبة المنتخبة يتيح إمكانية محاسبتهم و مساءلتهم من طرف المواطنين وفي حال لم يكن هناك وفاء من طرف هؤلاء الممثلين يحق للمواطنين بإعادة اختيار ممثلين جدد في فرص انتخابية جديدة محددة بآجال قانونية باللجوء للانتخاب كوسيلة ديمقراطية سلمية في سبيل ضمان ما تطمح إليه الفئة المحكومة فهي تضع كامل ثقتها في ممثليها. [2]

إن التداول على السلطة يتيح الفرصة أمام الأحزاب السياسية بالتناوب على السلطة وفقا لما يقره القانون ما يعني الحد من الاستبداد لوقت طويل بالحكم ما يقيد عملية المشاركة السياسية ويمنع المنتخبين من اختيار من يرونه مناسبا لرعاية شؤون البلاد. [3]

الأخذ بمبدأ التعاقب على السلطة مؤشر لتحقيق الاستقرار السياسي لأنه بذلك يتجاوز الصراعات التي قد تحدث بين النخب السياسية المتنافسة على القيادة والحكم و يقضي على التوترات التي تحدث بين الأوساط الشعبية احتجاجا على الفئة الحاكمة المستبدة، مع التركيز على معطيات أساسية تساهم في ترسيخ الأمن والسلم منها الدستور كمرجع أساسي يحتكم إليه الجميع و النزاهة لإضفاء الصبغة الشرعية على النظام.

---

[1]– طلال صالح بنان، "**الاستقرار السياسي...محدداته ومتطلباته** ". صحيفة عكاظ، العدد 4566، ديسمبر 2013، متحصل عليه من الموقع التالي:www.okaz.com.sa/new/.../Con20131217662629.htm ، تاريخ الدخول: 2016/04/16 على الساعة: 11:01.

[2]– صالح جواد الكاظم،علي غالب العاني، الأنظمة السياسية. (د.م.ن)،(د.د.ن)، 1990–1991، ص 32.

[3]– دندل جبر، التعددية السياسية وتداول السلطة في السياسة الشرعية. عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، 2006،ص 199.

خلاصة الفصل الثاني:

يتحكم في نجاح عملية التداول على السلطة العديد من العناصر أهمها أن يكون لدينا نظام انتخابي فعال يعكس حياد الإدارة ووجود لجان مختصة تقوم بمتابعة العملية من بداية التصويت وإلى غاية الإعلان عن النتائج، لأن ذلك يؤثر على مجريات الحياة السياسية والعمل فهو الأداة القانونية والديمقراطية لتجسيد الحكم الراشد كما أن إشراك الفرد في النظام السياسي أولوية ينبغي أخذها بعين الاعتبار من منطلق تعميق مفهوم الشرعية السياسية.

هناك العديد من المؤشرات التي نقيس من خلالها التداول الناجح على السلطة أهمها تفعيل عنصر التنمية بكل أنواعها لا سيما السياسية منها ووجود استقرار على مستوى هياكل وأجهزة النظام السياسي، ومتى كان كل هذا ارتقت الأنظمة السياسية إلى مصف الديمقراطية واستطاعت أن تسيطر على الأزمات التي تهدد مستقبل الدولة وحياة الأفراد.

الفصل الثالث:

تأثير التداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي في بلجيكا.

إن دراسة التأثير المتبادل بين التداول على السلطة والاستقرار السياسي في نظام من الأنظمة السياسية ليس أمرا بسيطا، لأن ذلك يتطلب من الباحث أو الدارس الإلمام بكل المتغيرات والظروف التي تتحكم في العلاقة سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهذا ما يجعل الدراسة تتطلب مزيدا من البحث والتعمق، وبالنظر إلى ما تم تناوله في الفصلين السابقين من دراسة نظرية ومفاهمية سنحاول ومن خلال هذا الفصل الذي نختص فيه بدراسة نموذج من نماذج الأنظمة السياسية على سبيل المثال لا الحصر ألا وهو دراسة حالة دولة **بلجيكا** وإلى أي مدى استطاعت هذه الدولة أن تثبت العلاقة الموجودة بين متغيري الدراسة.

تختلف الدراسة المفاهيمية التي يعنى بها الباحث عنها عندما يبحث في نموذج أو حالة ما لأن ما يتم التوصل إليه من معارف ومعلومات في الجانب المفاهيمي قد لا تبدو أكثر صعوبة منها في الدراسة التطبيقية التي قد تفرز متغيرات غير مسبوقة أو متوقعة ما يجعل الدراسة أكثر صعوبة ودقة إلى جانب الذاتية التي تتحكم في إطلاق أحكام ونتائج حول الموضوع محل الدراسة.

سنتناول في هذا الفصل مجموعة من العناصر تندرج تحت ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: معطيات حول دولة بلجيكا.

المبحث الثاني: انعكاسات الانتخابات التمثيلية السياسية على الاستقرار السياسي في بلجيكا.

المبحث الثالث: رؤية تقييمية للتداول على السلطة والاستقرار السياسي في بلجيكا.

المبحث الأول: معطيات حول دولة بلجيكا.

تعتبر دولة بلجيكا من الدول الفيدرالية التي تمتلك موقعا جغرافيا خاصا بها ونظاما سياسيا يميزها عن غيرها من الدول الأخرى، فهي جزء مما يطلق عليه الأراضي بالأراضي المنخفضة وتتحدد طبيعة نظام الحكم فيها والتقسيم الإداري والسياسي بحسب الظروف التي مرت عليها الدولة وساهمت في تشكيلها، إلى جانب نوع الدولة إن كانت بسيطة أو مركبة وهذا ما ينعكس على أداء النظام السياسي والحياة السياسية للدولة. فهي تستحق البحث والدراسة لاحتوائها على مزيج من اللغات والعرقيات التي قننها واعتمدها الدستور البلجيكي عبر تعديلاته المختلفة، إلا أن المملكة استطاعت أن تعتمد الأسلوب الجيد في التعامل مع كل هذه المتغيرات.

فهي تمتلك هياكل و مؤسسات سياسية تناط إليها مجموعة من المهام والصلاحيات قصد إدارة شؤون الدولة ورعاية مصالح المواطنين. وبما أن بلجيكا تتميز بالتعدد اللغوي والاثني فإن هذا الأمر يعتبر تحديا يستوجب أخذه بعين الاعتبار في ما يتعلق بسعي النظام نحو تحقيق التوازن والتكافؤ في ظل كل هذا.

1- معطيات عن دولة بلجيكا:

أ- المجال الجغرافي:

تقع مملكة بلجيكا في غرب أوروبا يحدها كل من ألمانيا و اللوكسمبورغ من الشرق، فرنسا من الجنوب و الجنوب الغربي، بحر الشمال من الشمال الغربي و هولندا من الشمال*. بلجيكا هي إحدى دول البنلوكس. تتربع مملكة بلجيكا على مساحة قدرها 30520 كيلومتر مربع. [1]

تعتبر بروكسل عاصمة ذات أهمية خاصة فهي عاصمة غير رسمية للاتحاد الأوروبي لكثرة مقار المنظمات التابعة للاتحاد فيها، أيضاً هي مقر حلف شمال الأطلسي – الناتو الدولة الفيدرالية البلجيكية وعاصمة منطقة الفلاندر وعاصمة أوروبا أيضا، حيث تمثل المركز السياسي للاتحاد الأوروبي.

وقد قدر عدد سكان مملكة بلجيكا في سنة 2014 بـ 11.150.516 نسمة حوالي 12 مليون نسمة.

(*)– أنظر الملحق رقم 1.

[1] – متحصل عليه من: www.stooob.com/213458.html ، تاريخ الدخول: 2016/05/15 على الساعة: 17:20.

لدى بلجيكا ثلاث مناطق طبيعية: الساحل، الوسطى و الآردن وتكثر الزراعة في المناطق الوسطى لخصوبة تربتها وتكثر الغابات والجبال والحياة البرية في منطقة الآردن. وأهم الأنهار التي توجد في بلجيكا نهر شيلدت ومويسه ويعتبر جبل بوترانج أعلى نقطة في المملكة.

أما عن مناخ المملكة فهو مناخ معتدل ينتمي إلى طراز غربي أوروبا وهو بحري معتدل بصفة عامة فالشتاء بارد والصيف معتدل ، ويختلف عنه مناخ هضبة الآردن حيث يسود الطراز القاري فالشتاء قارس البرودة وتتساقط عليها الثلوج و تنهمر الأمطار بغزارة على النطاق الساحلي ومعظمها شتوي.

إن المملكة البلجيكية تجمع بين التنوع الإثني واللغوي فهي تحوي ثلاث لغات رسمية هي:

الهولندية، الفرنسية و الألمانية.

و تضم بلجيكا ثلاث قوميات* أساسية هي:

- **الفلامندر (Vlaanderen)**: التي تتواجد بشمال بلجيكا لغتهم الأساسية هي اللغة الهولندية.
- **الوالونس (Wallons)**: توجد بجنوب البلاد وتعتمد اللغة الفرنسية كأساس لحياتهم.
- **الجرمان(Germans)**: الذين يتواجدون بشرق ألمانيا ويعتمدون اللغة الألمانية. [1]

تنقسم بلجيكا إلى ثلاث أقاليم** أو مناطق هي: **الفالوني، الفلاندرز** و**بروكسل**.

- **الإقليم الفالوني (Wallonie)**: يقع في النصف الجنوبي لبلجيكا وعن أهم الأنشطة الاقتصادية المتواجدة به: الصناعات الكيماوية، المعادن، الصناعات الغذائية، المنسوجات.

- **إقليم الفلاندرز(Flanders)**: يوجد في شمال بلجيكا ويهتم هذا الإقليم بصناعة الكيماويات والمعادن.

- **إقليم بروكسل (Bruxelles)**: موقعه هو منتصف بلجيكا داخل إقليم الفلاندرز قرب إقليم الوالون، ينشط في العديد من المجالات أهمها البنوك ،الصناعات الغذائية، البناء والمقاولات. [2]

(*)- أنظر الملحق رقم 2.

(**)- أنظر الملحق رقم 3.

[1] – المركز العربي للدراسات المستقبلية، " الصراع السياسي ومستقبل الدولة البلجيكية". متحصل عليه من: www.mostakbaliat.com ، تاريخ الدخول: 2016/04/20 على الساعة 19:14.

[2] – دليل المصدر المصري للاتحاد الأوربي والسوق ين البلجيكي واللوكسمبورجي. 2012-2013، ص59،60.

تتكون مملكة بلجيكا من خمس مقاطعات هي: أنتويرب، ليمبرج، فلاندر الشرقية، فلاندر الغربية، باربانت الفلمنكية والمنطقة الوالوانية، وتضم خمس مقاطعات هي: برابانت الوالوانية، هينوت، لييج، لوكسمبورج ونامور. [1]

تتمتع بلجيكا بالتعدد والتنوع العرقي الموجود بداخلها فهي تحوي قوميات متباينة ولغات متعددة وأقاليم متنوعة وإن كان هذا كله لا يؤثر على خصوصية الدولة الذي لا يخرج عن الإطار العام لها.

2- طبيعة النظام السياسي لدولة بلجيكا:

يقسم فقهاء القانون الدستوري الدول من حيث الشكل إلى دول موحدة (أو بسيطة) ودول مركبة ويقوم هذا التقسيم على أساس التركيب للسلطة السياسية للدول إذ ما كانت السلطة موحدة أم سلطات متعددة، ففي الدول المركبة تكون السلطة فيها مركبة أي تتعدد السلطات فيها وبلجيكا دولة اتحادية أو فيدرالية.

فالنظام الفيدرالي يقوم على تكريس التعددية والتنوع، وهذا مصدر إثراء للدولة على المستويات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والإدارية حتى على مستوى الحكامة. [2] بلجيكا هي دولة ذات نظام حكم ملكي، فهي دستورية وهذا ما تم إقراره في دستور 1831م فتقسم إلى ثلاث مناطق رئيسية كما تقسم إلى ثلاث مجموعات لغوية وهذا ما نصت عليه التعديل الدستوري للمملكة سنة 1994م إذ جاء في نص المادة الأولى من دستور 1994م بأن "بلجيكا دولة فيدرالية تتكون من مجتمعات وأقاليم". [3]

3- المؤسسات السياسية لبلجيكا:

تتشكل بلجيكا من مجموعة من المؤسسات السياسية والدستورية هي:

1- السلطة التنفيذية:

تأتي السلطة التنفيذية على رأس السلطات السياسية في أي دولة فهي الجهاز المسؤول عن تنفيذ السياسات العامة والقواعد التي يضعها الجهاز التشريعي ويختلف تكوينها بحسب طبيعة النظام السياسي

---

(1) – www.moqa**tel**.com/openshare/…/Belgium/Sec04.doc_cvt.htm ، تاريخ الدخول: 2016/05/12 على الساعة 13:58.

(2) – عزيز جبر، "النظام الفيدرالي إدارة التعددية الاثنية والعرقية". المجلة السياسية والدولية ، متحصل عليه من www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=9426 تاريخ الدخول: 2016/05/03 على الساعة: 19:37.

(3)- Belgian constitutional revisions of 2014, p 5: Obtenu: www.const-court.be/en/basic_text/belgian_**constitution**.pdf le 19/04/2016 à 17 :22.

القائم ففي الأنظمة الفيدرالية تقسم السلطات بين الحكومة القومية وبين حكومات الولايات والحكومات المحلية. ويتقاسم السلطة التنفيذية في مملكة بلجيكا كل من الملك والحكومة الفيدرالية.

أ- الملك:

النظام الملكي في بلجيكا هو دستوري، وراثي في الطبيعة، وتعطي الأولوية للابن الأول أو الأكبر سنا من الذكور في الأسرة. تولى الملك ألبرت الثاني العرش في عام 1993م ثم تنازل على الحكم لأسباب صحية فتولى الحكم ابنه لويس فليب ليوبولد ماري في 21 جويلية 2013م. ([1])

وبحسب المادة 36 و37 من دستور 2014 فإن الملك يترأس السلطة التنفيذية سواء على مستوى الاتحادية أو على مستوى الأقاليم وتعود السلطة التنفيذية الفيدرالية إليه وحده. [2] يتقاسم السلطة التشريعية الفيدرالية كل من الملك ومجلس النواب فيما يتعلق بمنح الجنسية، المسؤولية المدنية والجزائية للوزراء، الموازنة العامة للدولة وحصص الجيش وهذا ما جاء في نص المادة 74 من الدستور البلجيكي. [3]

ووفقا لما جاء في نص المواد:44، 46، 75، 107، 109،110،114 من الدستور فإن الملك يتمتع الملك بمجموعة من الصلاحيات أهمها:

- ✓ دعوة المجلسين للانعقاد وهو من يختتم الجلسة.
- ✓ حل مجلس النواب. [4]
- ✓ التقدم بمبادرات لمشاريع القوانين لكل من مجلس النواب والشيوخ. [5]
- ✓ منح الألقاب والرتب العسكرية.
- ✓ تعيين الأفراد في الوظائف الإدارية العامة والشؤون الخارجية بحسب ما يحدده القانون.
- ✓ المصادقة على القوانين وإعلانها.
- ✓ إلغاء أو التخفيف في الأحكام القضائية الصادرة باستثناء المتعلقة بالوزراء وأعضاء الحكومات الإقليمية أو المحلية.
- ✓ إصدار الأوامر العسكرية ضمن الحدود القانونية. [6]

---

(1)-The socio-economic and political structure of Belgium. Obtenu: http: //www.rug.nl/research/portal/files/14670057/02_c2.pdf, le 18/05/2016 à 19:23.
(2) -Belgian constitution Op.cit; p 13.
(3) -Ibid; p 27.
(4) - Ibid; p15-17.
(5)- Ibid ; 75 p 28.
(6) -Ibid; p 37,38.

فصلاحيات الملك هي صلاحيات فخرية فقط.

ب- الحكومة الفيدرالية:

لقد بينت المواد الدستورية 96، 99، 100و101 بأن المجلس الوزاري يتكون من خمسة عشر عضوا كحد أقصى ويشترط فيه باستثناء رئيس الوزراء أن يضم أعضاء من الناطقين باللغة الفرنسية في وجود تساوي مع الأعضاء الناطقين باللغة الهولندية. الملك هو المسؤول عن تعيينهم أو فصلهم والوزراء مسؤولين أمام مجلس النواب، ويجتمع الوزراء بطلب من مجلس النواب ويحضر الوزراء لجلسات مناقشة مشاريع القوانين بطلب من مجلس الشيوخ. يعد الوزراء مسؤولين أمام مجلس النواب ويعد رئيس الوزراء هو نفسه رئيس الحكومة . [1]

2- السلطة التشريعية الفيدرالية:

وهي السلطة التي تناط لها مهمة التشريع وإصدار القوانين التي تنظم الحياة العامة للبلاد وتحدد مستقبل النظام السياسي، وتتألف السلطة التشريعية في مملكة بلجيكا من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ ويتولى كل طرف منها بإصدار التشريعات الفيدرالية في حدود ماهو منصوص عليه في الدستور. [2]

ونفصل في هذين المجلسين في التالي:

أ- مجلس النواب:

يمثل هذا المجلس الشعب الاتحادي ويجرى انتخاب أعضائه بالاقتراع العام المباشر من طرف المواطنين الذين بلغوا سن الثامنة عشر ويبلغ عدد أعضاء مجلس النواب 150 عضوا. لكل دائرة انتخابية عددا من المقاعد الانتخابية التي هي حاصل قسمة عدد سكان المملكة على 150، والفائض من عدد المقاعد يوزعه الملك على الدوائر ذات الفائض الكبير.

يوزع أعضاء مجلس النواب بين الدوائر الانتخابية من طرف الملك. ويتم تحديد عدد سكان كل دائرة انتخابية كل عشر سنوات ويتم نشر النتائج خلال ستة أشهر من طرف الملك. وبعد ثلاثة أشهر من

---

[1] -Ibid p 34,35.

[2] – يوسف كوران، التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية (دراسة مقارنة). السليمانية: منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2010، ص 113.

نشر النتائج يتم تحديد عدد المقاعد لكل دائرة انتخابية ويطبق التوزيع الجديد بدءا من الانتخابات الجديدة المقبلة وهذا ما حددته المادتين 61 و63 من الدستور المملكة. [1]

لقد حددت المادتين 64 من دستور بلجيكا الشروط الواجب توافرها في الفرد المرشح للانتخابات والتي تتمثل في:

- ✓ أن يكون بلجيكيا.
- ✓ يتمتع بالحقوق السياسية والمدنية.
- ✓ أن يكون قد بلغ سن الحادية والعشرين.
- ✓ أن يكون مقيما في بلجيكا.

وبحسب نص المادة 65 فإن مدة عضوية مجلس النواب أربع سنوات. [2] ونصت المادة 77 من دستور المملكة على اختصاصات مجلس النواب التي تعد اختصاصات بالغة الأهمية ومن بينها:

- ✓ مراجعة الدستور.
- ✓ تشريع القوانين والاعتراف بالدول الأخرى.
- ✓ القوانين المتضمنة احترام الالتزامات الدولية.
- ✓ القوانين التي تتعلق بمجلس الدولة.
- ✓ تنظيم المحاكم بكل أنواعها.
- ✓ القوانين التي تصادق على اتفاقيات التعاون بين الدولة ومختلف الأقاليم. [3]

يتم التصويت في المجلسين بالأغلبية المطلقة، وإذا انقسمت الأصوات يتم رفض المقترح المعروض على التصويت ولا يمكن للمجلسين اتخاذ القرار إلا بحضور أغلبية أعضائه وهذا ما تضمنته المادة 53 من الدستور. [4]

لمجلس النواب صلاحية المبادرة بمشاريع القوانين وأن يقدمها لمجلس الشيوخ للنظر فيها، وبطلب من خمسة عشر عضو على الأقل من مجلس الشيوخ يتم النظر في مسودات القوانين المقدمة. وفي ظرف زمني قدره ستة أيام يقوم المجلس بعدم تعديل المسودة أو تبنيها بعد تعديلها، وفي حال فشل مجلس الشيوخ في

---

(1) - Belgian constitution Op.cit ; p 21-20.
(2) - Ibid ; p 21.
(3) - Ibid ; p 29,28.
(4) - Ibid ; p 18.

القيام بذلك في الظرف الزمني المحدد يرفع المشروع من طرف مجلس النواب إلى الملك. وفي حالة ما تم تعديل مشروع القانون يرفعه مجلس الشيوخ إلى مجلس النواب للفصل فيه وهذا وفقا للمادة 78. [1]

إذا ما أجرى مجلس النواب تعديلات يرفعها لمجلس الشيوخ لينظر فيها من جديد في ظرف زمني قدره خمسة عشرة يوما ومن ثم إما قبول التعديلات التي أجراها مجلس النواب أو يتبناها بعد إن يقوم بإجراء تعديلات أخرى ويعمل مجلس النواب برفع مسودة المشروع إلى الملك في حال عدم التزام مجلس الشيوخ بالمدة الزمنية المحددة أو بتأييده ودعمه للمسودة بالطريقة التي صوت عليها مجلس النواب وهذا وفقا للمادة 79. [2]

وقد جاء في نص المادة 103 من دستور بلجيكا بأن مجلس النواب يملك صلاحية مساءلة الوزراء وتوجيه التهم إليهم ويتم مقاضاتهم من طرف محكمة الاستئناف. [3]

أما عن اجتماعات المجلس فحددتها المادة 44 إذ يجتمع مجلس النواب ومجلس الشيوخ أربعين مرة كل سنة على الأقل، ويتم الإعلان عن اختتام الجلسات من طرف الملك الذي له الحق في دعوة المجلسين للانعقاد في الحالات الاستثنائية. [4]

حسب المادة 46 فإن للملك الحق في حل مجلس النواب بموافقة الأغلبية المطلقة لأعضائه في حال ما رفض المجلس منح الثقة للحكومة الفيدرالية ولم يقم باقتراح تسمية الوزراء. [5]

ب- مجلس الشيوخ:

وفقا لنص المادة 67 فإن مجلس الشيوخ يتشكل من 71 عضوا من بينهم:

- ✓ خمسة وعشرون عضوا يتم انتخابهم من طرف لجنة الانتخابات الهولندية.
- ✓ خمسة عشر عضوا ينتخبون من طرف لجنة الانتخابات الفرنسية.
- ✓ عشر أعضاء يتم تعيينهم من طرف مجلس التجمع الفلامندي.
- ✓ عشرة آخرين يعينون من طرف مجلس التجمع الفرنسي.

---

(1) -Ibid; p 30, 31.
(2) - Ibid; p 31.
(3) - Ibid; p 35, 36.
(4) - Ibid ;, p 15-16.
(5) -Ibid ; p 16-17.

- ✓ عضو واحد يعينه مجلس التجمع الألماني.
- ✓ ستة أعضاء يعينهم أعضاء مجلس الشيوخ المشار إليهم في المادتين 1و3 من الدستور.
- ✓ أربعة أعضاء هم الآخرين يتم تعيينهم من نفس أعضاء المجلس المشار إليهم في المادتين 2و4 من الدستور. [1]

و بحسب المادة 72 من الدستور فإن أعضاء مجلس الشيوخ هم من أبناء الملك وأحفاد العائلة الحاكمة ممن بلغ سن الثامنة عشر. ولا يمتلكون الحق في التصويت إلا في سن الواحدة والعشرين. [2]

حددت المادة 70 من الدستور مدة عضوية مجلس الشيوخ التي تقدر بأربع سنوات ويتم تعيين أعضاء المجلس لنفس المدة الزمنية، هذا ويتم تجديده كل أربع سنوات. [3]

أما عن الجلسات التي يعقدها المجلس فينبغي أن تكون متزامنة مع الجلسات المنعقدة من طرف مجلس النواب وإلا تعتبر لاغية وهذا وفقا لنص المادة 73. [4]

يمتلك مجلس الشيوخ مجموعة من الصلاحيات المتساوية مع مجلس النواب والتي أشرنا إليها سابقا والمنصوص عليها في المادة 77 من الدستور البلجيكي.

إذا تم التعديل في مسودة القانون يتم إرجاعها لمجلس الشيوخ بهدف مناقشة التعديلات في مدة زمنية قدرها خمسة عشرة يوما فإما أن يقبل المشروع بالتعديلات التي أجراها مجلس النواب أو يتبناها بعد إجراء تعديلات عليها وهذا ما أشارت إليه المادتين الدستوريتين 79 و81.

وقد جاء في المادة 82 من دستور بلجيكا بأنه وعندما يقع نزاع بين المجلسين فإنه يتم تشكيل هيئة برلمانية استشارية تضم أعضاء من المجلسين توكل لها مهمة الفصل في النزاع وعندما لا تتحقق الأغلبية للمجموعتين اللتين تتكون منهما الهيئة فيفصل في الأمر بتوفر أغلبية الثلثين. [5]ووفقا للمادة 46 فإن حل مجلس النواب يؤدي إلى حل مجلس الشيوخ. [6]

ووفقا لنص المادة 74 فإنه قد تم تحديد مجموع المهام التي يشترك فيها مجلس النواب مع الشيوخ، هناك مهام أخرى يتشارك فيها مع الملك والتي تتمثل في مايلي:

---

(1) -Ibid ; p 22-23.
(2) -Ibid ; p 27.
(3) -Ibid ; p 26.
(4) -Ibid ; p 27.
(5) -Ibid; p 31.
(6) - Ibid; p 16-17.

- ✓ منح الجنسية.
- ✓ القوانين التي تتعلق بالمسؤوليات المدنية والجنائية.
- ✓ إعداد الموازنة والحسابات.
- ✓ تحديد الحصص المتعلقة بالجيش. [1]

3- السلطة القضائية:

تحتل المركز الثالث بين السلطات فهي تختص بالفصل في المنازعات المعروضة عليها وهي ثالث سلطات الدولة والتي تسعى إلى تحقيق العدالة والوقوف على مدى تجسيد القوانين على أرض الواقع ومصداقيتها.

يجسد السلطة القضائية في بلجيكا مجموع المحاكم التي يتميز بها النظام القضائي والتي يحددها القانون، ولقد بينت المادة 147 من الدستور فإن السلطة القضائية البلجيكية تتشكل من محكمة استئناف عليا واحدة للدولة ككل والتي تناط لها مهمة محاكمة الوزراء وأعضاء الحكومات الإقليمية وحكومات التجمعات.

أما المادة 150 فقد بينت بأن هناك هيئة محلفين يتم تشكليها تعنى بقضايا الإجرام والجنح السياسية والصحفية. [2] هذا وقد بينت المادتين 151 و152 بأن تعيين رؤساء المحاكم والقضاة في بلجيكا يتم من طرف الملك لمدى الحياة، وإيقاف أي قاضي يكون بقرار صادر عن المحكمة.[3]

حددت المادة 156 من الدستور البلجيكي مجموع المحاكم التي يتشكل منها النظام القضائي البلجيكي إذ تم حصرها في خمس محاكم استئناف والتي تتمثل في:

- ✓ محكمة بروكسل، وتسري سلطاتها على محافظات برابنت فالون وبرابنت الفلامندي، وإقليم العاصمة بروكسل ثنائي اللغة.
- ✓ محكمة غاند، وتختص بمحافظات فلاندرز الغربية وفلاندرز الشرقية.
- ✓ محكمة انتروب، وتعنى بمحافظات انتروب ولامبورغ.
- ✓ محكمة لييج، وتسري سلطاتها محافظة لييج ونامور ولوكسمبورغ.
- ✓ محكمة مونز، وتختص سلطتها القضائية محافظة هينو.

---

(1) -Ibid; p 27.
(2) –Ibid; p 49.
(3) -Ibid; p 49-52.

أما المادة 157 فقد أضافت أنواع أخرى من المحاكم كالمحاكم عسكرية والمحاكم التجارية ومحاكم العمل. [1]

4- السلطات ما دون الوطنية (الفيدرالية):

إن أهم ما يميز التنظيم الدستوري للسلطات مادون الوطنية هو تعدد المجتمعات (فرنسية وفلمنكية وألمانية) والأقاليم (الوالون والفلاندر وبروكسل العاصمة) لكل منها برلمانات منتخبة وحكومات محلية تناط لها مسؤولية التسيير وإدارة الشؤون على المستوى اللامركزي. بالرغم من أن الدستور البلجيكي قد خص في المادة الرابعة منه تقسيم بلجيكا إلى أربعة أقاليم لغوية (الأقاليم الناطقة باللغة الفرنسية والإقليم الناطق باللغة الهولندية وإقليم بروكسل ذو اللغة المزدوجة وإقليم ناطق باللغة الألمانية).

وفق المادة الأولى من الدستور البلجيكي، فإن بلجيكا دولة تتكون من مجتمعات عرقية وأقاليم وقد أسند الدستور صلاحيات كل واحد منها على حدا فقد جعل المسائل المتعلقة بالأفراد وشؤونهم من صلاحيات المجتمعات بينما جعل كل ماله علاقة بالتنمية الاقتصادية والإدارية للأقاليم. و سنتطرق فيما يلي لكل من هذين النموذجين:

أ- المجتمعات اللغوية:

تضم بلجيكا ثلاثة مجتمعات لغوية هي المجتمعات الفرنسية،الفلامندية والألمانية، ولقد جعل الدستور البلجيكي من الانتماء الشخصي و العلاقة بين الأفراد أساس هذا التكوين حتى وإن كانوا خارج المناطق اللغوية الأصلية، وهذا السبب كفيل لضمان السلاسة في عملية التداول بطريقة سلمية وقانونية.

✓ **السلطة التشريعية للمجتمعات اللغوية:**

تتكون من برلمان يتم انتخاب أعضاؤه عن طريق الانتخاب المباشر، لكل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ مهام وآليات عمل كل من برلمان المجتمع الفلمنكي وبرلمان المجتمع الفرنسي إلى جانب برلمان المجتمع الألماني. تقدر مدة العضوية في برلمان المجتمعات اللغوية بخمس سنوات. لقد حصر الدستور البلجيكي صلاحيات برلمانات المجتمعات اللغوية في المسائل الشخصية ولكل برلمان من برلمانات المجتمعات اللغوية مهام خاصة به. [2]

---

[1] - Ibid; p 53.

[2] - يوسف كوران، مرجع سابق، ص122- 124.

تتحدد مهام السلطة التشريعية للمجتمعات الفرنسية و الفلمنكية في إصدار القوانين التي لها علاقة بالجانب الثقافي والتربية ماعدا تحديد مدة بداية ونهاية فترة التعليم ومعايير منح الشهادات والإعانات التعليمية والتعاون بين المجتمعات اللغوية والأحوال الشخصية، بالإضافة إلى سلطات في مجال العلاقات الدولية والتعاون الدولي، كما تتمتع برلمانات المجتمعات والأقاليم بسلطة إصدار القوانين التي تنظم فرض الضرائب.

أما عن صلاحيات برلمان المجتمع الألماني فتتمثل أهم الصلاحيات الممنوحة له في إصدار القوانين في المسائل المتعلقة بالجانب الثقافي والتربوي والتعاون الدولي التي تسري فقط في المنطقة الناطقة بالألمانية. [1]

وقد أجاز البرلمان ازدواجية العضوية والجمع بين عضوية برلمان المجتمعات اللغوية وبرلمانات الأقاليم، ووفقا للدستور يمكن لبرلمان المجتمعات اللغوية أن يمارس صلاحيات برلمانات الأقاليم لكن بعد أن يأخذ موافقة هذه الأخيرة كما يمكن أن تندمج المؤسسات مادون الوطنية مع بعضها البعض لتشكيل كيان سياسي واحد (الكيان اللغوي والإقليم الفلاندري) باستثناء كيان المجتمع الفرنسي الذي يبقى يمارس مهامه السياسية على مستوى المجتمعات ومستوى الأقاليم.

✓ **السلطة التنفيذية (الحكومة) للمجتمعات اللغوية:**

تمتلك المجتمعات اللغوية في بلجيكا صلاحية تشكيل الحكومات التي ينتخب من طرف برلمان المجتمعات اللغوية بحيث يؤسس الدستور أيضا لتشكيل حكومات الأقاليم، هناك حكومة للوحدة الفرنسية والوحدة الهولندية وأخرى للألمانية تم تحديد تركيبة ووظيفة كل وحدة بقانون. إن طريقة تشكيل الحكومة الفرنسية والهولندية غيرها في الحكومة الألمانية، فحكومة المجتمع الفرنسي والهولندي تأتي وفقا لقوانين صادرة عن مجلسي البرلمان الفيدرالي (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) وعملية التصويت تكون على أساس الانتماء اللغوي وبأغلبية ثلثي الأعضاء على أن يكون التصويت متزامنا في كلا المجلسين.

ب- الأقاليم:

تعتبر الأقاليم من الكيانات الفيدرالية التي تقوم عليها مملكة بلجيكا المقسمة إلى عدد من الأقاليم ووحدات فيدرالية وعلى أسس لغوية وعرقية، وتتمتع هذه الأقاليم بمجموعة من الصلاحيات التشريعية في مجالات عديدة وقد وحد دستور بلجيكا الصادر سنة 1994 الأقاليم البلجيكية ووضح الحدود الإدارية لها.

---

[1] - المرجع نفسه، ص125، 126.

✓ **السلطة التشريعية للأقاليم:**

تمتلك الأقاليم الفيدرالية البلجيكية سلطة تشريعية منبثقة عن برلمان إقليمي وتتطابق برلمانات الأقاليم مع برلمانات المجتمعات اللغوية. وتمارس السلطة التشريعية للأقاليم العديد من الاختصاصات كصلاحية التوظيف والتجارة الخارجية والزراعة وتنظيم شؤون الوحدات اللامركزية (البلديات والمقاطعات).

✓ **سلطة الأقاليم التنفيذية (الحكومات):**

تمتلك الأقاليم سلطة تشكيل حكومات تابعة لها لإدارة الشؤون وفق ما حدده الدستور وينتخب أعضاء حكومات الأقاليم (الفلاندر، الوالون وبروكسيل) بواسطة برلمانات هذه الأقاليم و تتحدد آلية عمل هذه الحكومات وفق القوانين التي يصدرها البرلمان الفيدرالي. وتمارس الحكومات اختصاصاتها في المجالات الاقتصادية والتجارية والبيئية وغيرها من المجالات الأخرى، كما يمكن للحكومات أن تمارس نشاطها خارج الإقليم لتتعداها للمجال الخارجي. [1]

من خلال ما سبق يظهر أن الدستور البلجيكي فصل في أمر التداول على السلطة بطريقة تقنية لا يشوبها الغموض، وذلك لأن نظام إدارة الأقاليم في بلجيكا ينطلق من تكيف النظام السياسي لاستيعاب التنوع الاثني واللغوي الذي يميز مجموعة من الأقاليم داخل دولة واحدة وهذه تعتبر أرضية صلبة تخلق الاستقرار بكل جوانبه.

المبحث الثاني: تأثير التمثيلية السياسية على الاستقرار السياسي في بلجيكا.

يتحكم في الاستقرار السياسي في بلجيكا وعلى غرار بقية الدول الأخرى العديد من المتغيرات ما ينعكس فيما بعد على مجريات الحياة السياسية ويؤثر عليها لاسيما مؤسسات النظام السياسي. سنحاول من خلال هذا المبحث توضيح الكيفية التي تتم بها عملية التناوب على السلطة في بلجيكا على المستويين الرئاسي والبرلماني في ظل وجود تعدد عرقي ولغوي ما قد يجعل تحقيق التوازن والانسجام بين كل هذا ليس بالأمر اليسير.

1- تأثير التكوين الاجتماعي والسياسي على الاستقرار في بلجيكا:

إن تحقيق التوافق بين مصالح الأفراد في ظل النظام الفيدرالي وإدارة شؤون محافظات ومقاطعات الدولة الفيدرالية أمر معقد فوجود هذا النمط من الأنظمة يقابله تعدد في التقسيمات الإدارية والسلطات الممنوحة

[1] – المرجع نفسه، ص126-130.

للنخب الحاكمة على المستوى اللامركزي ما يستدعي الكفاءة العالية في التسيير. وبلجيكا واحدة من الدول الفيدرالية فهل هذا يا ترى أثر على استقراراها أم كان عامل للاندماج.

أ- طبيعة التكوين الاجتماعي لبلجيكا:

إن التنوع والتمايز بين القوميات والعرقيات الذي تحويه مملكة بلجيكا يرجع للظروف التاريخية التي مرت بها فخضوعها للاحتلال الفرنسي والهولندي والألماني عمق هذا التباين الذي انعكس على التكوين العرقي والثقافي والديني لدولة بلجيكا التي أصبحت تعرف قوميات عديدة ومتباينة. [1]

فغياب التجانس من شأنه أن يولد صراعات وأزمات داخلية وهذا ما اتسمت به بلجيكا على مستوى السياسة الداخلية إذ كان هناك صراع بين الفلامنك والوالون ما جعل هناك معوقات على المستوى السياسي والاقتصادي وظهور الحكومات المتعاقبة على النظام.

ب- طبيعة التكوين السياسي لبلجيكا:

إن عدم التجانس الذي عرفته مملكة بلجيكا بين مختلف القوميات والعرقيات أثر على استقرار الحياة السياسية للدولة وأثر على طبيعة التكوين السياسي لها على الرغم من الجهود المتبناة في سبيل إرساء معالم النظام الديمقراطي الأمر الذي أدى بأطراف صناعة القرار في بلجيكا إلى اتخاذ إجراءات جديدة تمثل في تحويل المسار السياسي بما يتماشى مع كل هذه الظروف.

لقد أثرت الأحداث التاريخية التي عرفتها مملكة بلجيكا وكذا التباين العرقي واللغوي تأثيرا كبيرا على مجريات الحياة السياسية لاسيما على الاستقرار السياسي للبلاد وتسيير شؤون الدولة على مختلف الأصعدة، الأمر الذي استدعى البحث نحو بدائل جديدة قصد تجاوز كل هذا أهمها تبني النظام اللامركزي بمستواه السياسي من أجل التوفيق بين وجهات النظر المختلفة والانشقاقات الداخلية الحاصلة في الدولة.

---

[1] – رنا مولود شاكر،"النظام السياسي الفيدرالي البلجيكي ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد السادس، متحصل عليه من: bibliotdroit.blogspot.com/2016/04/5-6-7-**pdf**.html-8 تاريخ الدخول: 2016/04/20 على الساعة : 19:52.

عرفت بلجيكا أول مرة كمملكة مستقلة تتمتع بحكم ملكي مطلق أول دستور سنة 1831م الذي أعطى لبلجيكا صفة الحكم الملكي البرلماني الديمقراطي ذو طابع مركزي موحد. وكان تسيير شؤون الدولة مقتصر على الملك ومجلس الوزراء الذي أصبح فيما بعد يتمتع بصلاحيات واسعة، وخلال هذه الفترة لم يكن لعدم تحقيق التجانس على مستوى المملكة تأثير على الحياة السياسية ويعود ذلك إلى أن بلجيكا قد كانت في طور البناء المؤسسي. ولقد تبنى هذا الدستور النظام الانتخابي النسبي الذي اقتصر على فئات محددة منها البرجوازية ورجال الدين و المتعلمين، ولم يكن التصويت بالأمر الإجباري إلا بعد عام 1892م أين أصبح التصويت في الانتخابات ضروريا وإجباريا وإلى غاية الوقت الحالي لتواجه المملكة من جديد مشكلة عدم التجانس بين القوميات وتأثير ذلك على التكوين السياسي لبلجيكا. وبعد الحرب العالمية الأولى لم تعد مسألة التناوب على السلطة مقتصرة على القوميتين بل اختصت بها القومية الفرنسية لاسيما بعد صدور ثاني دستور للدولة سنة 1921م الذي جاء بمجموعة من النصوص القانونية أهمها تبني نظام الاقتراع الشامل لكلا الجنسين، حق التصويت مكفول للمرأة، إلغاء قاعدة عدم المساواة في التصويت إلى جانب اعتماد مبدأ تعدد الأصوات.

ومن منطلق هذا بدأت تتوسع معالم الديمقراطية ومن النقاط التي يشترك فيها الدستورين هو العمل بنظام الإدارة المركزية، ولقد أدى تفرد القومية الفرنسية بالحكم إلى حدوث صراع داخلي بين المجتمع البلجيكي ذو القوميات غير المتجانسة على الرغم من إجراء العديد من الإصلاحات القانونية الهادفة نحو تجاوز هذه الخلافات. [1]

وبمجيء الأزمة الرأسمالية وقيام الحرب العالمية الثانية اتجهت اهتمامات أفراد المملكة نحو أمور أخرى لتعود بلجيكا مرة أخرى وتعرف صراعا من نوع آخر يتمثل في مشكلة التنوع اللغوي بين الذين يتكلمون اللغة الفرنسية والهولندية وبذلك تم إصدار تعديل دستوري سنة 1963م للتخفيف من حدة هذه الأزمة والتوترات وعلى ضوء هذا التعديل تم تقسيم بلجيكا إلى أربعة مناطق لغوية تتمثل في الفلامنك، الوالونيا الألمانية وبروكسل وتعد اللغة الألمانية اللغة السائدة في منطقة صغيرة من شرقي بلجيكا، وتستعمل كلتا اللغتين الهولندية والفرنسية في باقي المناطق الأمر الذي تمخض عنه دستور آخر جديد سنة 1970م للقضاء على الانقسام الذي أصبح يهدد مستقبل الدولة وأهم ما جاء به هو استحداثه لمبدأ اللامركزية ليعرف هذا الدستور تعديلات أخرى أهمها تقسيم بلجيكا لغويا إلى ثلاث مناطق وهي منطقة الشمال للفلامنك الذين

[1] – المرجع نفسه.

يتكلمون اللغة الهولندية المنطقة الجنوبية للوالون ذي اللغة الفرنسية وأخيرا بروكسل ثنائية اللغة. وتم منح صلاحيات لامركزية لمنطقة الشمال والجنوب. ومن المختصين من يرى بأن دستور 1970م يعد بمثابة المرحلة الانتقالية النظام السياسي الإداري المركزي والنظام السياسي الفيدرالي لبلجيكا.

2- تأثير الإصلاحات السياسية على التداول على السلطة في بلجيكا:

عرفت بلجيكا العديد من الإصلاحات إلا أن إصلاح 1970 كان نقطة التحول في تاريخ بلجيكا بتبنيها للمسار الفيدرالي من منطلق التنوع والتعدد الموجود على مستوى مجتمعها، وتجسد ذلك جليا من خلال الإصلاحات العميقة التي تبنتها دولة بلجيكا.

1- إصلاح 1970م: الذي حينما تحولت بلجيكا من دولة مركزية موحدة بسيطة إلى دولة اتحادية، لكن أقاليمها تتمتع بالشخصية الاعتبارية. حيث أنجزت اللجنة التأسيسية الدستور البلجيكي في 7 شباط 1931م وتمٌ إقراره في 25 شباط من نفس السنة وقد كانت أحكامه مستمدة من الدستور الفرنسي لعام 1814م و1830م وكذا من الدستورين الهولندي والألماني لعام 1814م أين عرف الدستور البلجيكي العديد من التعديلات منذ صدوره وحتى عام 2014م إلا أنه قد حافظ على المضامين الجوهرية لدستور 1931م. [1]

2- إصلاح 1980م: لقد تضمن هذا الإصلاح توسيع صلاحيات الجماعات المستقلة من الثقافة لتشمل الصحة والضمان الاجتماعي، كما تم إنشاء مجلـــس برلمان وحكومة لكل جماعة.

3- إصلاح 1989م: وفيه أنشئت جماعة بروكسل العاصمة ذات مجلس وحكومة ويصوت مجلس بروكسل العاصمة على أوامر تقوم الحكومـــة بتطبيقها، كما تم توسيع صلاحيات الجماعات لتشمل التعليم.[2]

وزيادة على ما تقدم فإن من بين أهم التعديلات الدستورية التي عرفتها مملكة بلجيكا تعديل 1994م أين أعيد ترتيب نصوص الدستور وسمي هذا التعديل بإعادة تنسيق الدستور. [3]

لقد عكست عمليات الإصلاح المعتمدة من طرف النظام السياسي البلجيكي جهود الدولة الرامية إلى إيجاد حل للخلافات والنزاعات الداخلية التي تهدد مستقبل الدولة، فتعميقها للنظام الفيدرالي يترجم فكرة تقاسم

---

[1] – أسامة ملكاوي، "قراءة في دستور مملكة بلجيكا...وإطلالة على الدستور الأردني". متحصل عليه من: www.alrai.com/article/765851.html ، تاريخ الدخول: 2016/05/15 على الساعة: 18:23.

[2] – الجالية الخارجية بالمغرب: معلومات عن مملكة بلجيكا. متحصل عليه من: mohajirooncom.blogspot.com/p/blog-page_9178.html ، تاريخ الدخول: 2016/05/16 على الساعة: 17:30.

[3] – أسامة ملكاوي، مرجع سابق.

السلطة بين الأقاليم والهيئات اللامركزية وإشراك أطراف أخرى من غير الحكومة المركزية في عملية الحكم وصنع القرار.

ركزت مملكة بلجيكا على الديمقراطية كأحد الجوانب المهمة في النظام السياسي وذلك للتخفيف من حدة الصراعات الداخلية التي عرفتها البلاد،إذ تعتبر بلجيكا من بين الدول التي تحتل موقعا جغرافيا هاما وأكبر الدول المسيطرة على مجال الاستيراد والتصدير وشراكتها مع السوق الأوربية المشتركة فأي انقسام أو انفصال سيؤثر على المكانة الاقتصادية التي تحتلها بلجيكا. [1]

إن الدارس لدستور بلجيكا لسنة 1993م يلمس مسار التحول السياسي الذي تبنته الدولة في إطار تعميق معالم النظام الديمقراطي في إطار الخروج من نمط تركيز السلطة سواءا كانت سياسية أو إدارية بحكم التماشي مع خصوصيات المجتمع البلجيكي من منطلق مبدأ التمثيل الحقيقي للقوميات التي تعيش داخل بلجيكا وإشراكها في عملية الحكم. [2]

نرى في الجوانب التي ركز عليها دستور 1993م بأن العمل وفق اللامركزية السياسية وخلق حكومات محلية هو أهم شيء ركز عليه الدستور مع ضرورة وجود تمثيل لغوي عكسته المجموعة اللغوية التي تم استحداثها بغية تحقيق الانسجام والتوازن. كما أن أخذه بالنظام الفيدرالي فإن دل على شيء فإنما يدل على إعطاء اهتمام النظام السياسي البلجيكي بفكرة تقاسم وتوزيع السلطة على الهيئات المحلية وهذا ما قد يعزز الاستقرار السياسي.

لقد أخذت مملكة بلجيكا بمبدأ الديمقراطية التوافقية الذي من شأنه أن يخفف من حدة الصراعات الداخلية ومن ثم وجود تحالفات واسعة والأخذ بمبدأ التمثيل النسبي في الهيئات السياسية والإدارية للنظام والإدارة الذاتية للأقاليم بمعنى التسيير الذاتي للشؤون المحلية للبلاد. [3]

---

[1] – رنا مولود شاكر، مرجع سابق.

[2] – بشرى برتو،" الفيدرالية في الدستور البلجيكي الأخير(1993):كيف تحل الشعوب المتمدنة مشكلاتها ديمقراطيا؟". جريدة آراء وأفكار، العدد 475،2005، متحصل عليه من: http://almadapaper.net/sub/08-475/12.pdf تاريخ الدخول: 2016/04/19 على الساعة: 14:32.

[3] – آرنت لهبرت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد. (تر: حسني زينة)، بغداد: منشورات معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006، ص8.

إن هدف الديمقراطية التوافقية أين يكون هدفها هو خلق الانسجام والتوافق في مجتمعات تمتاز بتعدد تعدد عرقي ولغوي وتعميق مفهوم الحوار وهذه كلها الجوانب مساعدة على تحقيق استقرار سياسي داخل المملكة البلجيكية.

3- العملية الانتخابية وتولي السلطة في مملكة بلجيكا:

تختلف عملية التداول على السلطة من نظام سياسي إلى آخر وذلك بحسب طبيعة نظام الحكم المتبع، فالتداول على السلطة تحكمه متغيرات وعناصر تتماشى والبيئة السياسية للمملكة البلجيكية وتختلف عملية التعاقب على السلطة بحسب كل مستوى من مستويات النظام السياسي.

أ- مستويات السلطة السياسية في مملكة بلجيكا:

بلجيكا دولة فيدرالية مقسمة إلى عدد من الوحدات والأقاليم، فإن نمط انتقال السلطة على المستوى المركزي (الملك) يكون بالوراثة وهذا ما أشارت إليه المادة 85 من دستور 2014 [1] فهو رأس السلطة و الحاكم الأول للبلاد بموجب ذلك تناط له العديد من الصلاحيات التي تخول له أداء مهامه السياسية والإدارية في سبيل الحفاظ على السير الحسن للبلاد.

على مستوى أقاليم المملكة وعلى مستوى الحكومات المحلية فتتم عملية التداول على السلطة بأسلوب ديمقراطي عن طريق الانتخابات إما مباشرة أو غير مباشرة وهذا ما جاء في نص المادة 122 من الدستور "ينتخب أعضاء كل حكومة تجمعا أو حكومة إقليمية من قبل مجالسهم" [2]

إن طبيعة النظام السياسي المعتمد في مملكة بلجيكا ساعد على ظهور تعددية حزبية الأمر الذي مكن الأحزاب القوية من التعاقب على السلطة وتشكيل الحكومات أو الانضمام إلى المعارضة وهذا الأمر أثر على تشكيل الحكومة في المملكة البلجيكية. ومملكة بلجيكا واحدة من الدول التي تتعدد فيها التيارات السياسية إذ تقوم الأحزاب السياسية على ثلاث اتجاهات تمثل مختلف الاثنيات المتواجدة ويمكن تحديد توجهاتها الفكرية في:

- ✓ **اليسار:** يجسده وجود حزبان اشتراكيان هدفها هو الزيادة في حجم الخدمات المقدمة من طرف الدولة.

(1) -Belgian constitution, Op.cit , p 32.
(2) -Ibid; p 41

- ✓ **اليمين:** تمثله الأحزاب الليبرالية أهم ما ترتكز عليه هو الحد من الإنفاق الحكومي وتشجع الاستثمارات الخاصة.
- ✓ **الوسط:** تعكسها أحزاب اجتماعية مسيحية.

وهذا استنادا لمكوناته السياسية الاثنية وهذا يعبر عن مظاهر استيعاب أو اندماج مختلف الخصوصيات الاختلافية التعددية للقوميات اللغوية المختلفة.

تنبثق الحكومة الفيدرالية في مملكة بلجيكا بفوز أحد الأحزاب السياسية التي تلجأ إلى الائتلاف بسبب تشتت الأصوات التي تحصل عليها الأحزاب، وعليه فمصير الحكومة متوقف على مواقف وقناعات واتجاهات الأحزاب المشتركة في الائتلاف وهذا يعكس بدوره تأثير الواقع السياسي التعددي للمجتمع البلجيكي.

ويمكن حصر أهم أدوار الأحزاب السياسية في بلجيكا في مايلي:

- ✓ إضفاء عنصر الشرعية على النظام السياسي فمشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات ورضا الفئة المحكومة يعكس ديمقراطية العملية السياسية.
- ✓ تسهيل الخيار السياسي في اختيار مرشحهيم وتحقيق الانسجام داخل الأحزاب السياسية.
- ✓ حسن اختيار المرشحين للعملية الانتخابية، إذ وضع الدستور البلجيكي مجموعة من الشروط الواجب توافرها في المرشح كعدم الازدواجية في الوظائف والمهام مثل عضوية البرلمان ورئاسة البلديات.
- ✓ تشكيل حكومات ائتلافية الذي لا يقتصر على تشكيل المجالس الإقليمية أو القومية فحسب بل يمتد ليشمل المجالس المحلية.
- ✓ الرقابة على الحكومة من طرف المعارضة.
- ✓ السعي نحو تحقيق تكامل بين مختلف الطوائف داخل الأحزاب التي تؤثر على مستقبلها.
- ✓ التعبير السياسي والاجتماعي للمنظمات المهنية والنقابية.
- ✓ الدفاع عن مصالح بعض الفئات كفئة الموظفين.
- ✓ إقامة علاقات مع أحزاب سياسية خارج حدود الدولة، فعلى سبيل المثال نجد بأن عملية التكامل الأوربي الأحزاب البلجيكية من الانضمام إلى التشكيلات البرلمانية بالبرلمان الأوربي. [1]

---

[1] – ماهر طالب الأديب، "الأنظمة الفيدرالية –بلجيكا–". شبكة عراق المستقبل، متحصل عليه من: www.iraqfuture.net/fedral/6.htm ، تاريخ الدخول:2016/04/22، على الساعة: 18:56.

ب- مؤشرات الاستقرار السياسي في مملكة بلجيكا:

لقد استطاعت مملكة بلجيكا أن تحقق استقرارا سياسيا فمن الناحية السياسية هي دولة تضمن احترام حقوق جميع العرقيات وفق ما ينص عليه الدستور. يقوم النظام البلجيكي على مبدأ التمثيل الديمقراطي إذ يقوم الشعب بانتخاب ممثلين عنه ليمارسوا السلطات وتشكل الانتخابات المستوى الأول من مشاركة المواطنين بالحياة الجماعية، فهناك انتخابات على جميع مستويات السلطة في بلجيكا على الصعيد المركزي والإقليمي والبلدي وتعتبر عملية التصويت إلزامية للمواطنين البلجيكيين من تتوفر فيهم الشروط القانونية لذلك ولقد أصدرت مملكة بلجيكا مجموعة من الأحكام الدستورية المتعلقة باحترام حقوق الإنسان.

وتقوم على المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة العامة بكل أشكالها: المؤسسات السياسية والقضائية، الحوارات الاجتماعية، الصحافة، الجمعيات والمشاركة في الحياة المحلية. تقوم بلجيكا على أساس التعددية التي لا تنحصر في الآراء والمعتقدات بل تتعداها للحوار والجدل بين كل هذا. كما يحق للمواطنين الانخراط في الجمعيات من أجل تطوير المجتمع والتأثير في القرارات السياسية ولهم الحق في الإضراب عن العمل والتظاهر السلمي. [1]

وقد أقرت مملكة بلجيكا بدور المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية إذ يحتل المجتمع المدني دورا هاما في صنع القرار داخل المملكة إذ يعتبر المحاور الأساسي للسلطات العامة ويتدخل بصفة مباشرة في القرارات ذات الصلة بمجال حقوق الإنسان ويتساوى جميع المواطنين في الحقوق والكرامة فالمساواة تكون بين الرجل والمرأة . [2]

لقد شكل موضوع الهجرة نحو مملكة بلجيكا محورا أساسيا لديها وانعكس الاهتمام بهذا الجانب في برامج الأحزاب السياسية إذ تشهد الدول الأوروبية تدفقا هائلا للأفراد الأجانب لاسيما نحو بلجيكا لوجود الظروف المشجعة على الاستقطاب كتحقيق مستوى عال من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] – "الحقوق الأساسية"، متحصل عليه من: www.belgique-infos.be ، تاريخ الدخول: 2016/05/16 على الساعة: 14:03.

[2] – الأمم المتحدة (الصكوك الدولية لحقوق الإنسان)، **وثيقة أساسية تشكل جزءا لا يتجزأ من تقارير الدول الأطراف: بلجيكا**"، 2012، ص 35.

فلقد منح المشرع البلجيكي الحق للفرد الأجنبي بالمشاركة في الحياة السياسية والعملية الانتخابية كالإقامة لمدة خمس سنوات متتالية ببلجيك وحدد ذلك بمجموعة من الشروط كالإقامة لمدة خمس سنوات متتالية بالمملكة. [1]

لقد ساهم الوضع الاقتصادي الجيد لمملكة بلجيكا في خلق تنمية سياسية مكنت النظام السياسي من تحقيق التجانس والتوازن داخله وتجاوز كل الصراعات والانشقاقات التي كانت داخل المملكة.

المبحث الثالث: رؤية تقييمية للتداول على السلطة والاستقرار السياسي في بلجيكا.

يعتبر النظام السياسي البلجيكي وحدة تحليل في هذه الدراسة، وذلك قصد البحث على جملة من العناصر والتعرف على مدى الارتباط الموجود بين التداول على السلطة والاستقرار السياسي في ظل وجود تباين وتعدد لغوي وعرقي بالمملكة.

إن التحكم في الظروف السياسية والسيطرة على الحياة السياسية بما يحقق التجانس ومن ثم الاستقرار السياسي أمر صعب خاصة في ظل تعدد وجهات النظر واختلافها وهذا ما يجعل التناوب على السلطة أمر معقد ويحتاج للكثير من التعمق والبحث في خلفيات الطبيعة التاريخية للمملكة.

سنحاول من خلال المبحث أن نقيم النظام السياسي البلجيكي فيما يتعلق بالتداول على السلطة والاستقرار السياسي ونقف عند الجوانب الإيجابية والسلبية التي ميزت المملكة.

1- إيجابيات التداول السياسي على الاستقرار السياسي في بلجيكا:

بعد عملية البحث والدراسة التي تطرقنا إليها ضمن مفهومي التداول على السلطة والاستقرار السياسي مع الأخذ مملكة بلجيكا نموذجا للتطبيق استخلصنا التالي:

- يساهم النظام الفيدرالي في زيادة نسب المشاركة في السلطة فهو يضم حكومة مركزية وحكومات المقاطعات. [2]

---

[1] – دنيا ابراهيم بكر، "لأول مرة في بلجيكا الأجانب لهم حق التصويت في الانتخابات المحلية". متحصل عليه من: www.ahram.org.eg/Archive/2006/10/3/REPO3.HTM ، تاريخ الدخول: 2016/05/16 على الساعة:23:45.

[2] – عزيز جبر، مرجع سابق، ص4.

➢ يمكن أن ندرس النظام السياسي البلجيكي بمعزل عن التنوع اللغوي والاثني والعرقي، والشيء المميز للدولة هو قدرة الدولة على إحداث التكيف السياسي في ظل كل هذا بالاعتماد على النموذج الفيدرالي كأسلوب للإدارة والتسيير.

➢ اعتماد مملكة بلجيكا على الأسلوب اللامركزي في الإدارة والتسيير كان البديل المناسب الذي تم اختياره من أجل تحقيق التوازن بين الأقاليم دون الخروج عن دائرة مركزية المملكة في إطار العمل ضمن كيان سياسي موحد.

➢ يمتاز أسلوب التسيير في بلجيكا باللينونة ووضوح التشريعات، فالنموذج الفيدرالي الذي اعتمدته المملكة يؤسس للحرية في مختلف أقاليم الدولة. [1]

➢ تخضع بلجيكا في تسييرها للتسلسل الهرمي في السلطة (الدولة، الإقليم والبلدية) والتي تعتبر فروعا للحكومة.

➢ الائتلافات الكبيرة التي تعكس التوازن بين مختلف الجماعات الاثنية ما قد يخلق حكومة قوية قادرة على مواجهة ظروف الحياة السياسية وتعزيز الاستقرار من خلال الديمقراطية التوافقية.

➢ تحقيق التناسب في توزيع المقاعد في البرلمانات والحكومة بما يتماشى والتنوع الموجود ببلجيكا.

➢ إن العمل بالنظام اللامركزي وتوزيع السلطات بين الأقاليم يعزز مبدأ المشاركة في صنع القرار والاهتمام بالشؤون العامة لمختلف الجماعات. [2]

➢ إن التعديلات والإصلاحات الدستورية التي مست الدستور البلجيكي جاءت بالتماشي مع ما كان يحدث في بيئة مملكة بلجيكا فهذا إن دل على شيء فإنه يدل على متابعة التطورات والأحداث التي كانت تحدث ومحاولة تجاوز كل الاختلالات الحاصلة.

---

[1]– بوحنية قوي، جيدور حاج بشير،"إدارة التنوع الاثني اللغوي في بلجيكا– قراءة في التجربة". متحصل عليه من: www.maspolitiques.com/.../index.php?... ،تاريخ الدخول: 2016/04/20 على الساعة: 18:30.

[2]– سعيد العمراني، "حول تدبير التعدد الثقافي واللغوي ببلجيكا: بلجيكا من السلطة المركزية إلى الدولة الفيدرالية". شبكة دليل الريف، متحصل عليه من: dalil-rif.com/permalink/7955.html ،تاريخ الدخول: 2016/04/20 على الساعة 20:10.

2-السلبيات التي تواجه النظام السياسي البلجيكي:

بالرغم من الجوانب الإيجابية التي ميزت النموذج البلجيكي إلا أنه لا يخلو من بعض النقائص التي نلخص الأهم فيها فيمايلي:

- **التفكك:** تشكل الفيدرالية في مملكة بلجيكا جاء نتيجة التفكك الاجتماعي الذي كان بين أوساط أفراده وهذا من شأنه أن يهدد سلامة ومستقبل النظام السياسي في المملكة والذي يولد الصراعات والنزاعات الداخلية بين القوميات التي قد ترى وجود عدم التوازن والتجانس.
- **التركيبية:** تعرف الدولة تمايزا عرقيا ولغويا للقوميات المشكلة لها الأمر الذي يؤثر على السياسة العامة للبلاد فلكل إقليم سلطة تشريعية خاصة به وسلطة تنفيذية ومن ثم تعدد الآراء وتباينها ما قد يؤدي إلى تضارب وتعارض في الأفكار.
- **اللاتماثلية:** أي وجود عدم تمايز في التنظيم بين الوحدات السياسية ما يؤدي إلى وجود تباين بين مختلف الإدارات والوحدات الأقاليمية، الأمر الذي قد يولد التوزيع غير العادل للموارد المادية ومن ثم ظهور أزمات داخلية من شأنها أن تؤثر على نظام المملكة. [1]

إن التحكم في مجتمع متعدد أمر صعب للغاية من منطلق أنه أحد العوامل التي تهدد استقرار النظام السياسي للمجتمعات المتعددة عموما ومملكة بلجيكا خصوصا لأن هذا التعدد قد يولد حالة عدم الرضا الشعبي ومن ثم وجود اضطرابات وأزمات داخلية.

- هناك من يرى بأن النظام الفيدرالي هو حكم ذاتي لنوع من المجموعات الأمر الذي يهدد مستقبل النظام المركزي بتقسيمه إلى وحدات صغيرة ومستقلة لها سياساتها الخاصة بها و توكل لها مهمة إدارة الشؤون المحلية. [2]

فالنظام الفيدرالي يؤدي إلى تشتت القرارات والسياسات العامة ومن ثم صعوبة تعامل النظام السياسي مع القضايا والمسائل المطروحة أمامه لتصبح تتسم بالضعف والهشاشة.

- الصراعات والانشقاقات التي كانت داخل الأحزاب السياسية الكبيرة الأمر الذي ولد انفصال وانقسام داخلها وهذا من شأنه أن يؤثر على مستقبل الأحزاب السياسية وينعكس على أداء النظام السياسي البلجيكي.

---

[1]- بوحنية قوي، جيدور حاج بشير، مرجع سابق.

[2] – عزيز جبر، مرجع سابق، ص15.

خلاصة الفصل الثالث:

إن الأخذ بمملكة بلجيكا كنموذج لإثبات وجود علاقة تأثير بين التداول على السلطة والاستقرار السياسي جعلنا نتعرف على متغيرات جديدة تدخل ضمن محور الدراسة والبحث، إذ اعتمد النظام السياسي البلجيكي على سياسات يمكن أن نقول عنها ناجحة في تسييره لشؤون المملكة في ظل وجود تنوع ديني، اثني، عرقي ولغوي، حيث عملت النخب السياسية للنظام على إدارته بالطريقة التي تقضي على الانشقاقات والاختلافات التي عرفتها الدولة منذ بداية تكوينها معتمدة في ذلك على الفيدرالية كأسلوب في تسيير وإدارة المصالح المختلفة.

إن أخذ مملكة بلجيكا باللامركزية السياسية في التسيير عمق مفهوم الإدارة المحلية أين فوضت المملكة جملة من المهام والاختصاصات لصالح الأقاليم والوحدات المحلية لإدارة شؤونها بنفسها بالتالي المشاركة في صنع القرار وتقاسم السلطات السياسية والإدارية بطريقة ديمقراطية عكست الشرعية السياسية ومؤسسية النظام السياسي البلجيكي، هذا الأخير الذي منح جانبا واسعا لما يسمى بمبدأ التمثيل الديمقراطي للأقليات والعرقيات من منطلق أن التداول على السلطة أحد المرتكزات الأساسية للاستقرار السياسي.

الخاتمـــــة

يعتبر التداول على السلطة العملية التي من خلالها يتم انتقال السلطة من خلال إحلال نخب سياسية حاكمة وقد يكون هذا التداول على مستوى النظام السياسي أو داخل الأحزاب السياسية فهو عبارة عن تعاقب دوري على السلطة وقد يخضع للمنافسة أو الصراع ، وقد يلجأ فيه للأساليب السلمية الشرعية كالانتخاب أو عن طريق الأساليب العنيفة غير الشرعية كالثورات والانقلاب.

ومن أجل الحفاظ على استمرارية الأنظمة السياسية وديمومتها لابد من توفير الاستقرار السياسي الذي يضفي نوع من التوازن والانسجام على النظام السياسي ومؤسساته متى استطاع هذا الأخير أن يتكيف ومجريات البيئة المحيطة ومن ثمة فهو يخلق نوع من الثقة المتبادلة بين الحكام والمحكومين. وتحقيق الاستقرار السياسي يستدعي توافر مجموعة من المتطلبات أهمها المتطلبات الفكرية التي يعكسها التوافق والتجانس الفكري بين مختلف التيارات السياسية، ومتطلبات سياسية يجسدها وجود شرعية سياسية بالإضافة إلى المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما يمتلكه النظام من موارد مادية وقدرته على التوزيع العادل للثروات بين المواطنين ويقاس الاستقرار السياسي بمدى وجود استقرار الحكومي والرئاسي الذي يعكس التوازن والانسجام بين مؤسسات وهيكل النظام السياسي.

إن دراسة موضوع التداول على السلطة والاستقرار السياسي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار جملة من المتغيرات وهذا حتى يتم التعرف على طبيعة العلاقة التي تحكم متغيري الدراسة والبحث، وأهم العناصر التي تتدخل بين المتغيرين هو الانتخاب كعملية سياسية الذي يعكس رغبة المنتخبين في التعبير عن آرائهم واختيار النخبة السياسية التي بإمكانها إدارة شؤونهم وشؤون النظام السياسي.

فتفعيل الاستقرار السياسي داخل الأنظمة السياسية يعكسه وجود مجموعة من المؤشرات منها إرساء نظام انتخابي ديمقراطي تترجمه ديمقراطية النصوص القانونية واستقلالية الجهاز الإداري وتفعيل الجهاز القضائي و إيجاد معارضة قوية وهذا من أجل تعميق الديمقراطية كأساس للشرعية السياسية التي تعد جانب مهم في الحياة السياسية فنكون بذلك أمام ثقافة سياسية تساهم في تنمية الوعي السياسي للفرد وتزيد من نسبة مساهمته في صنع القرار السياسي وتعددية سياسية تترجم تعدد الآراء والتوجهات والأيديولوجيات ومن ثمة العمل وفق قاعدة الرأي والرأي الآخر والاعتماد على الحوار كأحد الأساليب السلمية في ذلك.

يرتبط الاستقرار السياسي بالتنمية متى استطاع النظام السياسي التكيف مع ضغوط البيئة الخارجية و استجاب لمتطلبات الجماهير كالاعتماد على التوزيع العادل للثروات كأحد العناصر المهمة في ذلك، إذ يعتبر تحقيق مستوى عال من النمو الاقتصادي عامل مهم من شأنه أن يعزز للتنمية بكل أنواعها التي ترتبط ارتباطا مباشرا بتفعيل الاستقرار السياسي داخل الدول لأن وجودها يجعل الأنظمة السياسية تتجاوز ما قد يحدث من اضطرابات وصراعات داخلها ومن ثم تحقيق نوع من التوازن داخل الدولة ومن ثم التقدم والازدهار.

تتباين متغيرات الدراسة والبحث بحسب طبيعة كل دولة أو كل نظام سياسي، والأخذ بمملكة بلجيكا كنموذج لأحد الدول الفيدرالية يكسب عملية البحث والدراسة مزيدا من التعمق والإطلاع لخصوصية البيئة المحيطة بها، إذ تحتوي على تعدد وتباين مجتمعي، ديني واثني وعدم تجانس بين القوميات والعرقيات هاته الأخيرة التي تشكل جزءا أساسيا من تكوينها الاجتماعي وبالنظر إلى كل هذه المتغيرات التي تعد أمرا صعبا وتحديا يواجه الأنظمة السياسية إلا أن مملكة بلجيكا وبالرغم من كل ذلك استطاعت أن تحقق استقرارا سياسيا انعكس بالإيجاب على قطاعات المملكة ومستويات النظام السياسي، إذ احتكمت فيها العملية التداولية على السلطة للمبادئ الديمقراطية والنصوص القانونية التي كانت تتماشى مع طبيعة التكوين الاجتماعي والسياسي

وهذا ما انعكس جليا في جملة الإصلاحات التي كانت تتبناها الدولة في كل مرة بما يتوافق والظروف المحيطة بالنظام السياسي. ولقد تميزت عملية التداول على السلطة ببلجيكا بالسلاسة والشرعية حيث كان الانتقال سلميا بعيد عن كل الأساليب غير الشرعية فقد أخذت المملكة بمبدأ التمثيل الديمقراطي للمجتمعات التي كانت تحويها و المتباينة عرقيا ولغويا ودينيا، كما عمقت مفهوم النظام الفيدرالي وأوجدت أساليب وفنيات التعامل مع هذا التمازج ومن ثم وجدت نفسها واحدة من الدول الأوربية التي استطاعت أن تخلق جوا من الاستقرار السياسي بالرغم من التنوع في مجتمعاتها الذي يعد أحد أبرز عوامل الانشقاق والتفكك. كما ساهم الوضع الاقتصادي الذي كانت تتمتع به بلجيكا في تعزيز مكانتها الاقتصادية ضمن القارة الأوروبية وهذا ما انعكس جليا في عضويتها داخل المنظمات الدولية والإقليمية والشراكة التي كانت تجمعها مع كبريات الدول أين تطورت وازدهرت معاملاتها التجارية والاقتصادية الأمر الذي ساهم هو الآخر في تعزيز استقرار الدولة.

الملاحـــــــــق

الملحق رقم 1: الموقع الجغرافي لمملكة بلجيكا.

المصدر: travel.mn9h.com/t1520/

الملحق رقم 2: يمثل تمركز القوميات اللغوية في مملكة بلجيكا.

الفلامندر (Vlaanderen): التي تتواجد بشمال بلجيكا لغتهم الأساسية هي اللغة الهولندية.	
الوالونس (Wallons): توجد بجنوب البلاد وتعتمد اللغة الفرنسية.	
الجرمان(Germans): يتواجدون بشرق ألمانيا ويتكلمون اللغة الألمانية.	

المصدر:بلجيكا www.marefa.org/index.php/

الملحق رقم 3: يمثل يوضح أقاليم مملكة بلجيكا.

الإقليم الفالوني (Wallonie): يقع في النصف الجنوبي لبلجيكا.	
إقليم الفلاندرز(Flanders): يوجد في شمال بلجيكا.	
إقليم بروكسل (Bruxelles): موقعه هو منتصف بلجيكا داخل إقليم الفلاندرز قرب إقليم الوالون.	

المصدر:بلجيكا www.marefa.org/index.php/

قائمـــــــة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

أ- الكتب:

1-الباشا ، محمد . **الكافي معجم عربي حديث.** بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992.

2-الزيات، أحمد إبراهيم مصطفى. حامد، عبد القادر. **المعجم الوسيط.** القاهرة: دار الدعوة، 2004.

3- ارحيل الكفارنة، أحمد عارف. **مقدمة في العلوم السياسية.**عمان:دار قنديل للنشر والتوزيع،2011.

4- الحمداني، قحطان أحمد سليمان. **الأساس في العلوم السياسية.**عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

5- الخزرجي، ثامر كامل محمد. **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية السلطة.** عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004.

6- الطيب، مولود زايد. **علم الاجتماع السياسي.** بنغازي :دار الكتب الوطنية، 2007.

7- السويدي، محمد. **علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه.** بن عكنون:ديوان المطبوعات الجامعية،(د.ت.ن).

8- الكاظم، صالح جواد. العاني، علي غالب. **الأنظمة السياسية.** (د.م.ن)،(د.د.ن)، 1990-1991.

9- القمودي، سالم . **سيكولوجية السلطة: بحث في الخصائص النفسية المشتركة.** القاهرة: مكتبة مدبولي،1999.

10- النجار، شيرزاد أحمد. **دراسات في علم السياسة.** عمان:دار دجلة،2010.

11- الشرقاوي، سعاد . **النظم السياسية في العالم المعاصر.** (د.م.ن)،(د.د.ن)،1997.

12- العبدلي، سعد . **الانتخابات:ضمانات حريتها ونزاهتها (دراسة مقارنة)**.عمان: دار دجلة، 2009.

13- الدبس، عصام. **النظم السياسية:أسس التنظيم السياسي(الدول-الحكومات-الحقوق والحريات العامة)**. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010.

14- الخطيب، نعمان أحمد. **الوسيط في السياسة والقانون الدستوري**. ط7. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع،2011 .

15- بدوي، محمد طه. فهمي، مصطفى أبو زيد. **النظريات السياسية ونظم الحكم الحديثة**. القاهرة: دار الكتب الجامعية،(د.ت.ن).

16- بيطار، وليد. **مدخل إلى علم السياسة**. الجزء الأول، بيروت:المؤسسة الحديثة للكتاب، 2014.

17- بركات، نظام. عثمان،الرواف. محمد، الحلوة. **مبادئ علم السياسة**. ط2.الرياض: مكتبة العبيكان، 2001.

18- بن نوي، حسان. **تأثير الأقليات على استقرار الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط**. الإسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية، 2015.

19- بيتهام، ديفيد و بويل. كيفن . **مدخل إلى الديمقراطية: الانتخابات الحرة العادلة**.(تر:غريب عوض)، الجزء الثاني، البحرين:فراديس للنشر والتوزيع، 2007.

20- جبر، دندل. **التعددية السياسية وتداول السلطة في السياسة الشرعية**. عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، 2006.

21- زرتوقة، صالح سالم. **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية:النمط الوراثي،النمط الانقلابي،أنماط أخرى 1950-1985**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992.

22- كوران، يوسف. **التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية (دراسة مقارنة)**.السليمانية: منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2010.

23- لهبرت، آرنت. **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد.** (تر: حسني زينة)، بغداد: منشورات معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006.

24- مهنا، محمد نصر. **في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة.** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1999.

25-ـــــــــــ،ـــــــــــ**علم السياسة بين الأصالة والمعاصرة.** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2006.

26- محمد، وليد سالم. **مأسسة السلطة وبناء الدولة- الأمة: دراسة حالة العراق.** عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2013.

27- محمود، صدفة محمد. **الإطار الحكم الرشيد علاقة بين الدولة والمجتمع والمواطنة والثقة المتبادلة.** مركز العقد الاجتماعي، يناير 2009.

28- محمود، شيماء محي الدين. **تداول السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا:دراسة حالتي نيجيريا وموريتانيا.** القاهرة:المكتب العربي للمعارف، 2015.

29- سليمان، عصام. **مدخل إلى علم السياسة.** ط6. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2015.

30- سعد، عبدو.مقلد، علي. **النظم الانتخابية: دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي.** بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005.

31- سعد، إسماعيل علي. **نظرية القوة في علم الاجتماع السياسي.**(د.م.ن):دار المعرفة الجامعية،(د.ت.ن).

32- عيد سيد، رفعت. **تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية: دراسة تطبيقية على بعض الأحزاب المصرية.** القاهرة: دار النهضة العربية، 2005.

33- عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح. **أسس ومجالات العلوم السياسية.** الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2011.

ب- الدوريات:

1- قوادرية، بورحلة. "التداول السلمي على السلطة"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**. العدد السادس، جوان 2015.ص ص51-62.

2- شمسة، بوشنافة. "النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**. أفريل 2011، ص ص462-470.

ج- الدراسات غير المنشورة:

1- الدرمكي، علي بن سليمان بن سعيد. التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان (1981-2012)". **مذكرة ماجستير**،(جامعة الشرق الأوسط ،كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2012).

2- بن أحمد، نادية. تنظيم السلطة السياسية في الجزائر منذ 1989". **رسالة ماجستير**، (جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسات مقارنة،2012-2013).

3- بقدي، كريمة. "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا:دراسة حالة الجزائر". **مذكرة ماجستير**(جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، تخصص:دراسات أورومتوسطية،2011-2012).

4- يوسفي، الضاوية. "إشكالية التداول على السلطة في المغرب العربي(دراسة حالتي الجزائر وتونس)". **مذكرة ماستر**،(جامعة قاصدي مرباح بورقلة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري،2014).

5- مزرود، حسين. "الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر(1989-2010)". **رسالة دكتوراه**،(جامعة الجزائر3،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع:التنظيم السياسي والإداري،2011-2012).

6- مزابية، خالد. "الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي: دراسة حالة لبنان". **مذكرة ماستر**،(جامعة قاصدي مرباح بورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية،2012-2013).

7- ميلود، عروس. ،" معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر(1990-2006): مقترب تحليلي تقييمي". **مذكرة ماجستير**،(جامعة الحاج لخضر بباتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،فرع التنظيمات السياسية والإدارية،2009-2010).

8- عمر، بن سليمان." تأثير نظام الانتخاب على الأحزاب في الجزائر 1989-2012". **مذكرة ماجستير**، (جامعة الطاهر مولاي بسعيدة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: السياسات المقارنة،2013).

9- عبد القادر، عبد العالي. "**اقترابات النظم السياسية**". محاضرات النظم السياسية المقارنة، (جامعة مولاي الطاهر بسعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2007-2008).

10- فيصل، كتفي. "السياسة العامة الاقتصادية وتأثيرها على الاستقرار السياسي: دراسة حالة الجزائر". **مذكرة ماستر**،(جامعة محمد خيضر ببسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية، 2014-2015).

د – التقارير:

1- الأمم المتحدة (الصكوك الدولية لحقوق الإنسان)، **وثيقة أساسية تشكل جزءا لا يتجزأ من تقارير الدول الأطراف: بلجيكا**". 2012.

2- دليل المصدر المصري للاتحاد الأوربي والسوق ين البلجيكي واللوكسمبورجي. 2012- 2013.

هـ- المراجع الالكترونية:

A- Document Officiel :

1- Belgiam Constitutional revisions of 2014. Obtenu :

www.const-court.be/en/basic_text/**belgian_constitution**.pdf le 19/04/2016 à 17:22.

B- Periodique:

1- The socio-economic and political structure of Belgium. Obtenu: http: //www.rug.nl/research/portal/files/14670057/02_c2.pdf, le 18/05/2016 à 19:23.

2- العبدلي، ساجد متعب.التداول السلمي للسلطة والحكومة المنتخبة. ص،3 متحصل عليه من:
- www.sajed.org/books_lib/open.php?cat=1&book=2، تاريخ الدخول:

2016/05/25 على الساعة: 17:23.

3- برتو، بشرى." الفيدرالية في الدستور البلجيكي الأخير(1993):كيف تحل الشعوب المتمدنة مشكلاتها ديمقراطيا؟". **جريدة آراء وأفكار**، العدد 475،2005، متحصل عليه من:
http://almadapaper.net/sub/08-475/12.pdf تاريخ الدخول: 2016/04/19 على الساعة: 14:32.

4- بنان، طلال صالح. "الاستقرار السياسي...محدداته ومتطلباته ". **صحيفة عكاظ**، العدد 4566، ديسمبر 2013، متحصل عليه من:www.okaz.com.sa/new/.../Con20131217662629.htm ، تاريخ الدخول: 2016/04/16 على الساعة: 11:01.

5- جبر، عزيز. "النظام الفيدرالي إدارة التعددية الاثنية والعرقية". **المجلة السياسية والدولية** . متحصل عليه من:www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=9426 تاريخ الدخول: 2016/05/03 على الساعة: 19:37.

6- شاكر، رنا مولود. "النظام السياسي الفيدرالي البلجيكي ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي". **مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، العدد السادس، (د.ت.ن)، متحصل عليه من:
bibliotdroit.blogspot.com/2016/04/5-6-7-8-**pdf**.html تاريخ الدخول: 2016/04/20 على الساعة : 19:52.

ج- الدراسات غير المنشورة:

1- محمد، محمد ضياء الدين.**الانشقاقات الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان :الجبهة الإسلامية القومية نموذجا** . متحصل عليه من: www.alukah.net ،تاريخ الدخول: 2016/01/12 على الساعة : 19:12.

2- عامر، صبع. "دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر مابين 1999-2004". **مذكرة ماجستير**، (جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم:العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع: التنظيمات السياسية والإدارية،2007-2008)، متحصل عليه من: boulemkahel.yolasite.com تاريخ الدخول: 2015/11/08 عل الساعة: 19:24.

د- المواقع الالكترونية:

1- الشمري، حميد حسين كاظم ."دور التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي". متحصل عليه من: fcdrs.com/mag/issue-6-3.html، تاريخ الدخول: 2016/04/08 على الساعة:10:31.

2- العمراني، سعيد. "حول تدبير التعدد الثقافي واللغوي ببلجيكا: بلجيكا من السلطة المركزية إلى الدولة الفيدرالية". شبكة دليل الريف، متحصل عليه من:

dalil-rif.com/permalink/7955.html ، تاريخ الدخول: 2016/04/20 على الساعة 20:10.

3- الأديب، ماهر طالب. "الأنظمة الفيدرالية -بلجيكا-" . **شبكة عراق المستقبل**، متحصل عليه من:

www.iraqfuture.net/fedral/6.htm ، تاريخ الدخول:2016/04/22، على الساعة: 18:56.

6 - بكر، دنيا ابراهيم."لأول مرة في بلجيكا الأجانب لهم حق التصويت في الانتخابات المحلية". متحصل عليه من: www.ahram.org.eg/Archive/2006/10/3/REPO3.HTM، تاريخ الدخول: 2016/05/16 على الساعة: 23:45.

7- ملكاوي، أسامة. "قراءة في دستور مملكة بلجيكا...وإطلالة على الدستور الأردني". متحصل عليه من: www.alrai.com/article/765851.html ، تاريخ الدخول: 2016/05/15 على الساعة: 18:23.

8- قوي، بوحنية. جيدور حاج بشير،"إدارة التنوع الاثني اللغوي في بلجيكا- قراءة في التجربة". متحصل عليه من: ...?www.maspolitiques.com/.../index.php، تاريخ الدخول: 2016/04/20 على الساعة:18:30.

9- المركز العربي للدراسات المستقبلية، " الصراع السياسي ومستقبل الدولة البلجيكية". متحصل عليه من: www.mostakbaliat.com ، تاريخ الدخول: 2016/04/20 على الساعة:19:14.

10- "الجالية الخارجية بالمغرب". متحصل عليه من: mohajirooncom.blogspot.com/p/blog-page_9178.html ، تاريخ الدخول: 2016/05/16 على الساعة: 17:30.

11- "الحقوق الأساسية". متحصل عليه من: www.belgique-infos.be، تاريخ الدخول: 2016/05/16 على الساعة: 14:03.

12- www.stooob.com/213458.html، تاريخ الدخول: 2016/05/15 على الساعة: 17:20.

13- www.moqatel.com/openshare/.../Belgium/Sec04.doc_cvt.htm ، تاريخ الدخول: 2016/05/12 على الساعة 13:58.

14- travel.mn9h.com/t1520/، تاريخ الدخول: 2016/05/21 على الساعة: 21:32.

15- بلجيكا www.marefa.org/index.php/ ، تاريخ الدخول: 2016/05/21 على الساعة: 22:02.

الفهرس

مقدمة.....أ-هـ

الفصل الأول: التأصيل النظري للتداول على السلطة والاستقرار السياسي.....1

المبحث الأول: ماهية التداول على السلطة.....2

1- مفهوم التداول على السلطة.....2

2- شروط وأهداف التداول على السلطة..... 13

3- آليات التداول على السلطة..... 16

4- معوقات التداول السلمي على السلطة..... 20

المبحث الثاني: المدخل المفاهيمي والنظري للاستقرار السياسي.....21

1- مفهوم الاستقرار السياسي. 21

2- مؤشرات الاستقرار السياسي..... 24

3- مداخل الاستقرار السياسي.....27

خلاصة الفصل الأول 34

الفصل الثاني: ثنائية العلاقة بين التداول على السلطة والاستقرار السياسي....35

المبحث الأول: دور التداول على السلطة وأثره في تعزيز النظام السياسي.....36

1- تأثير النظام الانتخابي على التداول على السلطة.....36

2- دور التداول على السلطة في تحقيق الشرعية..... 42

3- التداول على السلطة كمحدد لتحقيق التنمية.....44

المبحث الثاني: انعكاسات التداول على السلطة على استقرار مؤسسات النظام السياسي.....46

1- تأثير النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي.....46

2- دور التداول على السلطة في الاستقرار الحكومي والرئاسي.....48

3- التداول على السلطة كآلية ديمقراطية لتحقيق الاستقرار السياسي.....50

خلاصة الفصل الثاني.....53

الفصل الثالث: تأثير التداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي في بلجيكا..54

المبحث الأول: معطيات حول دولة بلجيكا.....55

1- معطيات عن دولة بلجيكا.....55

2- طبيعة النظام السياسي لدولة بلجيكا.....57

3- المؤسسات السياسية لبلجيكا.....57

المبحث الثاني: تأثير التمثيلية السياسية على الاستقرار السياسي في بلجيكا.....66

1- تأثير التكوين الاجتماعي والسياسي على الاستقرار في بلجيكا.....66

2- تأثير الإصلاحات السياسية على التداول على السلطة في بلجيكا.....69

3- العملية الانتخابية وتولي السلطة في مملكة بلجيكا.....71

المبحث الثالث: رؤية تقييمية للتداول على السلطة والاستقرار السياسي في بلجيكا.....74

1- إيجابيات التداول السياسي على الاستقرار السياسي في بلجيكا.....74

2- السلبيات التي تواجه النظام السياسي البلجيكي.....76

خلاصة الفصل الثالث.....77

الخاتمة.....78

قائمة المراجع.....**81**

الملاحق.....89

الفهرس.....93

الملخص.

الملخص:

يعتبر التداول على السلطة أحد العوامل المساعدة على تحقيق الاستقرار السياسي داخل الأنظمة السياسية الأمر الذي يقود إلى البحث في خلفيات هذه العلاقة، فالتداول على السلطة هو عملية التناوب الدوري على السلطة الذي لا يكون مقتصرا على المستوى المركزي للنظام السياسي فحسب وإنما يمتد حتى على مستوى الأحزاب السياسية.

تتنوع آليات الوصول إلى السلطة فمنها ما هو ديمقراطي سلمي وشرعي كالانتخابات باعتبارها أداة سلمية ديمقراطية تحتكم لمجموعة من النصوص القانونية التي تنظم العمل السياسي للأحزاب السياسية ومنها الآليات غير السلمية كالانقلابات والثورات التي تهدد مستقبل الدولة وتشكل معوقا للاستقرار السياسي، هذا الأخير الذي تترجمه العديد من المظاهر أهمها وجود شرعية سياسية تعكسها مشاركة سياسية قوية وتعددية سياسية فاعلة داخل المجتمع السياسي هذا ومن شأن الاستقرار السياسي أن يحقق التنمية بمختلف أنواعها على مختلف مجالات ومستويات النظام السياسي التي تدفع بالدولة نحو الأمام.

تعتبر بلجيكا كنموذج تم اتخاذه من أجل قياس مدى احتكام المملكة لكل من التداول على السلطة والاستقرار السياسي لا سيما وأن بلجيكا من الدول الفيدرالية التي تحتوي على تنوع عرقي وقومي ولغوي ودينـي إلا أنها خلفت نوع من التجانس بين التداول على السلطة والاستقرار السياسي.

Abstract :

Transfer de pouvoir est l'un des facteurs qui contribuent à la stabilité politique dans les systèmes politiques qui conduit à des recherches sur les origines de cette relation, Transfer de pouvoir, ne se limite pas au niveau central de processus de système politique, mais étend même au niveau des partis politiques.

Accès varié aux mécanismes de puissance dont certains est démocratique, pacifique et légitime comme les élections comme un outil pacifique invoquant la démocratie à un ensemble de textes juridiques qui régissent le travail politique pour les partis politiques, y compris les mécanismes non-pacifiques couq d'état et révolutions qui menacent l'avenir de l'Etat et constituent une contrainte pour la stabilité politique, ce dernier, qui se traduit par un grand nombre de manifestations les plus importantes l'existence de la légitimité politique reflète une forte participation politique et le pluralisme des acteurs politiques au sein de la communauté politique apporterait la stabilité et le développement de divers types politique sur les différents domaines et niveaux du système politique qui animent l'état de l'avant.

La Belgique est considérée comme un modèle a été prise afin de mesurer l'invocation Uni pour chacun de la rotation du pouvoir, la stabilité politique la Belgique, d'autant et un Etat fédéral contenant la diversité ethnique et nationale, linguistique et religieuse, mais il reste une sorte d'homogénéité entre la rotation du pouvoir et la stabilité politique.